الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط



د. مصلح خضر الجبوري



الدور السياسي

للأقليات في الشرق الأوسط

الطبعـة الأولـى

1435هـ - 2014م



الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس: 0096265330508

جـوال: 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

2013/12/4131

رقم التصنيف: 320,9

المؤلف ومن في حكمه:

مصلح خضر الجبوري

الناشر

الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

عنوان الكتاب:

الدور السياسي للأقليات

في الشرق الأوسط

الواصفات:

/ الأحوال السياسية/

- **يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.**
- **يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع.**

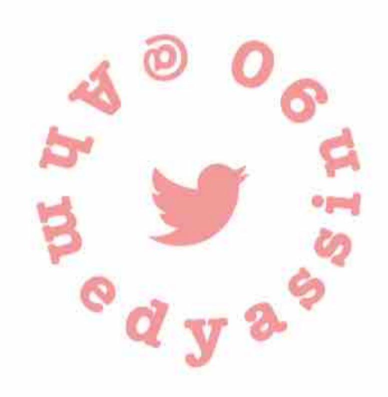
ISBN: 978-9957-449-69-8

الدور السياسي للأقليات
في الشرق الأوسط

د. مصلح خضر الجبوري



الأكاديميون للنشر والتوزيع


@Ahmedyassin90



الإهداء

إلى الأكرم منّا جميعاً..

شهداء العراق والأمّة

المؤلف

مقدمة:

لا تكاد تخلو دولة من دول العالم أجمع من أن يكون شعبها مكوناً من أقليات عرقية أو طوائف دينية وأديان مختلفة بأصولها وثقافتها ومن الصعوبة أن نجد دولة فيها دين واحد ويتكلم شعبها لغة واحدة، ولكن ليس بالضرورة أن يكون التنوع العرقي والديني والمذهبي باباً لخلق مشاكل سياسية أو حروب أهلية فهناك أقليات تسعى إلى إبقاء شخصيتها الذاتية مستقلة عن مكونات الدولة التي تنتمي إليها وتمارس نشاطاً سياسياً بهذا الاتجاه ربما يصطدم مع مصالح وتوجهات الدولة التي تشكل جزءاً من شعبها لكن بالمقابل هناك أقليات سواء كانت قومية أو دينية لديها الاستعداد العالي للاندماج الاجتماعي مع مكونات الدولة الرئيسية وتمارس نشاطها السياسي العام لاتجاه الدولة.

وقد بدأ التفاعل التاريخي بين الأقليّات في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية التي كان تتمثل الإطار الجامع لكل الأديان والطوائف والملل التي تسكن الأرض العربية ونتيجة للتدخل الاستعماري للدول الإمبريالية ونشوء الدولة القطرية وسيطرة حكومات شمولية على أقطار الأمة العربية حكمت أقطارها بالقوة وتهميش الأغلبية وخنق الأصوات المطالبة بالحريات وتدهور الأوضاع الاقتصادية وانعدام التنمية البشرية وتكرار الهزائم العسكرية أمام العدو الإسرائيلي الذي طالما دعوا إلى التعبئة البشرية والاقتصادية لمواجهة الخطر الصهيوني أدت كل هذه التراكمات إلى عدم الاستقرار الذي انعكس على الأقليات المتواجدة في الوطن العربي وأسهم في تفاقم مشكلاتها ومما عقدها أكثر هو انعدام الديمقراطية وغياب المجتمع المدني الذي يضمن العلاقات الكائنة بين مكونات الشعب الواحد خاصة بين الأقلية والأكثرية وهنا تدخل الاستعمار كعادته لاستغلال هذه الخلافات وإذكائها تحت

شعار حقوق الإنسان وحق تقرير المصير والحقوق المدنية للشعوب وحق التغيير.. إلخ. من الشعارات التي تشكل بوابة التدخل في شؤون الدول من أجل فرض الهيمنة على مقدراتها، وبالمقابل حاولت الحكومات العربية الشمولية أن تجعل هذا النشاط من المحرمات باعتباره مصدراً للاضطراب وعدم الاستقرار ومبرراً للتدخل الإمبريالي الذي يجيد العزف على وتر التناقضات الداخلية وبصورة خاصة في المجتمعات العربية التي تستجيب لهذا العزف بسبب عدم الوعي من جهة وغياب الحكمة لدى حكوماتها الشمولية المتعسفة وعجزها عن خلق هوية وطنية اندماجية تشكل قاسماً مشتركاً وخيمة تعطي جميع مكونات الشعب وتجعل الفرد يشعر أنه مواطن أياً كان انتماءه العرقي أو الديني أو المذهبي، يتمتع بجميع الحقوق والامتيازات والواجبات بشكل متساو مع الجميع وفي جميع الظروف وبتعبير آخر تصنع الولاء للوطن أو الأمة أولاً ثم الانتماء إلى الهويات الفرعية الأخرى سواء كانت عرقية أو دينية أو مذهبية وهذا الشهور نابع عن الاقتناع انطلاقاً من قواعد وقيم ومبادئ تقيم توازناً بين ضرورة الاندماج ومتطلبات الحرية تهدف إلى تجاوز كل التناقضات العرقية والدينية فالشعوب اليوم بحاجة إلى حلول خلاقة لمشاكلها الأساسية تجعل من جميع مكوناتها مقتنعة بواقعها فلم يعد من المقبول الاستمرار في انتهاك حقوق الإنسان في المجتمعات العربية سواء كانت تلك الحقوق سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية لأن انتهاك هذه الحقوق يحول المجتمع والشعب إلى تجمع رخو وعاجز عن مواجهة التحديات الخارجية والداخلية فالأنظمة العربية التقليدية ما تزال تنتهج نظام المشاركة الانتقائية في المشاركة في السلطة أو صنع القرار والذي يهتم بتطلعات بعض الفئات المهيمنة على السلطة على حساب مصالح وآمال فئات الشعب العريضة المهمشة ففي دول ما تزال الديمقراطية وحقوق الإنسان تعتبر هبة أو مكرمة من قبل الحكومات للشعب وليس حقاً مشروعاً تضمنه

الدساتير وثقافة المسؤول فيها لا يمكن اعتبار النخب السياسية القائمة سواء كانت معينة أو حتى منتخبة من قبل الشعب ممثلاً حقيقياً لمصالح شعبها إذا لم تدافع بشكل أمين وحريص على هذا الحق للشعب ولا تضعفها فيا لدفاع عنها المصالح الشخصية والذاتية أو أي اعتبارات أخرى فالديمقراطية تتحقق بالاعتراف بحقوق الشعوب ومن ضمنها الأقليات سواء التعددية العرقية أو الدينية أو الحقوق الثقافية والسياسية وتغيب الديمقراطية بإنكارها على الشعب. لأن المبدأ الأساسي للديمقراطية هو إشراك كافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار وبصورة عامة يعد احترام التنوع الحضاري والثقافي في أي مجتمع من قبل الحكومة مبدأً أساسياً من مبادئ التضامن والمساواة وفتح المجال للمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بوابة كبيرة للقضاء على العنصرية والتميز وكره الأقليات للأغلبية بسبب الجهل أولاً وقلة فرص المساواة في حقوق المواطنة ونظراً لما تشكله هذه الظاهرة من أهمية فقد حظيت مبادئ حقوق الإنسان باهتمام خاص من قبل منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لما لها من ارتباط وثيق بالاستقرار والتنمية المستدامة ومن بينها حقوق الأقليات ومكانتها، لما تعكسه على السلم الأهلي في داخل مجتمعاتها فالاضطراب الناتج عن الصراعات المحلية بن الأقليات غالباً ما يمتد ليشمل البلاد بأسرها وقد يتجاوز هذا الصراع ليشمل أكثر من دولة وخاصة دول الجوار والدول التي لديها مصالح استراتيجية في هذه الدولة.

من هي الأقلية؟؟

على الرغم من عدم وجود توصيف متفق عليه عالمياً حول الأقليات سواء كانت هذه الأقليات عرقية أو دينية إلا أننا سنحاول أن نعرف الأقليات من خلال ما كتب عنها وما ذكر في المراجع والدراسات فالبعض قال:

«الأقلية هي جماعة من الأفراد يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقياً أو دينياً أو لغوياً».

والبعض الآخر أخذ بالتعريف القائل أن الأقليات مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين أو اللغة أو الثقافة أو السلالة" أما أغلب الكتاب العرب فقد ذهبوا إلى التعريف الوارد في الموسوعة البريطانية، كونها تعرف الأقليات بأنهم: "جماعة من الأفراد يتمايزون عرقياً أو دينياً أو لغوياً أو قومياً عن بقية الأفراد في المجتمع الذي يعيشون فيه".

وتعرف الأقلية من الناحية السياسية "بأنها جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية أو عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعي بتميزهم في مواجهة الآخرين، نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم، مما يؤكد تضامنهم ويدعمهم".

وعرفت الأقليات في الموسوعة الأمريكية " بأنهم جماعة لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في نفس المجتمع وتمتلك قدرا أقل من النفوذ والقوة وتمارس عددا أقل من الحقوق مقارنة بالجماعة المسيطرة في المجتمع، وغالبا ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بحقوق مواطني الدرجة الأولى" .

ويعرف البعض الأقلية: بأنها مجموعه قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية تختلف عن المجموعات الأخرى الموجودة داخل الدولة .

أما الأمم المتحدة فتعتمد التعريف الذي أوردته ضمناً من خلال الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات والقرارات التي أصدرتها منذ نشوئها.

معايير الأقليات

يمكن أن نستخلص مما ذكر من التعاريف التي سبق ذكرها بأن هناك ميزانان لوصف وتعريف الأقليات الأول: يتعلق بالحقوق والمساواة والمشاركة وهي من خصائص المواطنة للدولة المدنية ويمكن إدخال فئات متعددة ضمن نطاق الأقليات وفقاً لهذا المعيار الذي لا يتعلق بالعدد وإنما بوضعية الحقوق والامتيازات لكن هذا التوصيف يواجه مشكلة أن الأقليات هي المسيطرة في بعض البلدان وتتمتع بامتيازات أكثر من غيرها مثل الأقلية البيضاء في أفريقيا والعلويين في سوريا.

أما الميزان الثاني فيأخذ التمايز الظاهر لمجموعة تشكل أقلية عددية سواء كان هذا التمايز عرقياً أو دينياً أو لغوياً أو تمايزاً متعلقاً بالشكل واللون أو الثقافة، ومن هنا يتضح لنا صعوبة الاتفاق على تعريف ترضى به عموم الأقليات ولكن يمكن اعتماد المعايير التي اتفق عليها المجتمع الدولي في توصيف الأقليات والتي يمكن أن تشمل معظم الأقليات في العالم وهي:

1. **عدد الأقلية:** وهذا المعيار يحتم أن تكون الأقلية أقل عدد من بقية السكان الذين يمثلون الأغلبية ولكن يمكن أن توجد حالات في بعض الدول لا تمثل فيها أي جماعة أغلبية وتتكون فيها الأقليات من أعداد متقاربة أو حجم الأقلية من الكثرة التي تسمح لها بتكوين خصائصها المميزة ومن نافلة القول أنه لا يجوز وفقاً لقوانين المجتمع الدولي التي تجسدت في ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان أنه لا يجوز أن تتعرض أي أقلية مهما كان عددها لأي شكل من أشكال

الاضطهاد أو سوء المعاملة وأن جميع أفرادها يجب أن يتمتعوا بالأحكام العامة لحقوق الإنسان المنصوص عليها.

2. **عدم الهيمنة:** عندما تكون الأقلية غير مهيمنة على السلطة فإنها تحتاج في هذه الحالة إلى توفير الحماية لها ولكن هناك أقليات مهيمنة فلا يوجد ما يبرر حاجتها إلى الحماية بل إن بعض الأقليات المهيمنة هي التي تنتهك حقوق ومبادئ المساواة في المجتمع.

3. **اختلافها الاثني أو القومي:** للأقليات عادة ما تكون أديان ومذاهب أو لغات مختلفة عن الأغلبية التي تشكل سكان الدولة ومن المتفق عليه في جميع المواثيق الدولية أن أفراد الأقليات الاثنية والقومية أو الدينية مهما كان عددهم فهم من مواطني الدولة التي يعيشون فيها ويجب أن يتمتعوا بكافة الامتيازات التي يتمتع بها مواطنوا الأغلبية.

4. **مواقفها الفردية:** لأفراد الأقليات سبيلان للتعبير عن مواطنتهم وهويتهم الأول هو مشاركة الأغلبية في الرغبة القومية في الحفاظ على الخصائص التي يتميز بها سكان الدولة، والثاني ممارسة الاختيار بين الانتماء إلى الأقلية أو عدمه فبعض الأفراد قد يفضل الاندماج بمجتمع الأغلبية وهذا حق مشروع ولا يحق للأغلبية أو الأقلية الاعتراض على خياره والبعض الآخر يفضل التمتع بحكم ذاتي أو الذهاب إلى تقرير المصير حسبما يرى أن الأوضاع مهيئة، وهذا أيضاً من حقه ولا يجوز وضع العراقيل أمامه من قبل الأغلبية.

الأقليات والحقوق في مختلف المفاهيم:

الاضطهاد والتهميش مصطلحان اقترنا مع مقارنة أحوال الأقليات في العالم وسنناقش هنا أوضاع الاثنيات وأحوالها الحياتية ضمن الأغلبية وهل يصح أن ينطبق عليها مصطلح الاضطهاد والتهميش.

1. **التهميش:** الكثير من المراقبين يطلقون على الأقليات تسمية المهمشون وهو مصطلح يكثر تداوله فيا لعلوم الإنسانية والاجتماعية ومن بينها بالطبع الشرعية الدولية لحقوق الإنسان وهنا المقصود هو فئات اجتماعية معينة تشترك في صفات عامة في المجتمعات البشرية المختلفة. وهذه الفئات هي المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال مضافاً إليها الأقليات العرقية والطوائف الدينية والمذهبية وجميعها تشترك بنوع من التهميش المجتمعي والسياسي بسبب ضعفها وتعني من مصادرة حقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وتجاوز على حصتها من الثروة الوطنية بحكم هامشية دورها وعدم فاعليته لأسباب معروفة أهمها عدم تأهلها وضعف قدرتها على المنافسة مع الفئات المتسلطة على المجتمع والدولة.

ومن الجدير بالذكر ونحن نتناول موضوع التهميش وهو بلا شك موضوع له من الأهمية والاتساع في الوطن العربي وبلدان العالم الثالث ليشمل الشعب بأكمله الذي يعاني من حالة من الاستلاب والتهميش باستثناء شريحة محددة تنعم بمقدرات الدولة وامتيازاتها وهي الطبقة التي تسيطر على قاعدة النظام السياسي وتتحكم بمساراته المختلفة. وتأسيساً على أغلب التعاريف التي تناولناها فإن

الأجانب واللاجئين والعمال المقيمين في دولة ما لا يمكن إدراجهم ضمن الأقليات لعدم توفر عناصر المواطنة فيهم وإنما يمكن اعتبارهم مقيمون يخضعون لحماية قانونية يقدمها القانون الدولي، كما يخرج من هذه التعارف سكان البلاد الأصليين الذين قطنوا وأقاموا في البلاد أباً عن جد منذ غابر الأزمان. وترتيباً على ذلك ومن خلال المقارنة بين التوصيفات آنفة الذكر نجد أنها تتقاطع فيما بينها وأن أغلبية العناصر المكونة لكل مفهوم تتداخل مع عناصر المفاهيم الأخرى كما يمكن لكل المفاهيم أن تتطابق أحياناً أخرى في حالات محددة، ولكن يمكن أن نجد أمة واحدة تتشكل من عدة شعوب واثنيات متعددة.

2. **الاضطهاد**: المراقبون السياسيون المهتمون بالحريات العامة للشعوب جميعهم يتفقون على وجود تمييز عنصري أو اثني أو عرقي ضد الإفراد أو الجماعات تقوم به حكومات معينة أو تتستر عليه وتتواطأ مع القائمين عليه، وأحياناً تنكر وجوده للتغطية عليه وتخلق المناخات التي تشجع عليه ولا تتعهد بمقاومته والتصدي للقضاء عليه أو التخفيف منه وهذا يعني أن الحكومات هي التي تمارس هذا الاضطهاد بشكل مباشر أو غير مباشر على الأشخاص أو الجماعات. إن الاضطهاد بالأساس هو انتهاك لحقوق المواطنة من قبل حكومة ما. مع عدم القيام بمعالجة آثار هذا الانتهاك، فالأصل أن الحكومة يجب عليها أن تتصرف على ارض الواقع بطريقة تظهر بوضوح للعالم أجمع أنها تقاوم كل أشكال الاضطهاد وأنه إذا حدث أي شكل من أشكال الاضطهاد فإنه يجب أن يكون طارئاً وأن قوانين الدولة تقاومه بكل قوة وهنا ل ابد من الإشارة وفقاً لهذه

التوصيفات بأن أغلب الأقليات في الوطن العربي تعاني من الاضطهاد لا بل أغلب شعوبها تعاني أيضاً منه.

الخلاف حول قضايا الأقليات:

من القضايا المسلّم بها أنه عند طرح موضوع الأقليات أو أي قضية تتعلق بأقلية في دولة ما في الوطن العربي لا بل بالعالم الثالث أجمع فإن الجدل سوف يحتدم بين مدافع عنها ورافض لها ومشكك بنوايا من يطالبون بها على اعتبار أن طرح أي قضية من قضايا وحقوق الأقليات ستكون على حساب الهوية الوطنية الكبرى وإن مناقشة مثل هذه المواضيع ستضعف الشعور بالمواطنة وتفتح باباً للتدخل الأجنبي وتفاقم مشاعر الانفصال وتعمل باتجاه إضعاف الدولة وتفكيكها مما يزيد من عزلتهم عن بقية المجتمع ويضع الحواجز في عملية إدماجهم الوطني ويعزز ويغذي الشكوك الطائفية والاثنية الموجودة بين الأقلية والأكثرية في الدولة الواحدة.

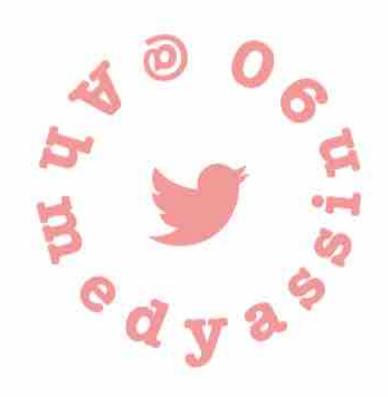
بينما يرى آخرون أن إثارة مثل هذه الأمور تجسيد للديمقراطية وحقوق الإنسان وتنسجم مع الدساتير التي كتبتها واستفتت عليها الشعوب ومواثيق حقوق الإنسان التي تؤكد في ديباجتها وموادها بأن جميع المواطنين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.

بينما يرى فريق ثالث بأن أهم أركان الديمقراطية هي الشفافية والوضوح وأن أفكار المواطنة والمساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص لن يكون لها وجوداً واقعياً حقيقياً على أرض الواقع إذا لم تناقش مسألة التوترات الاثنية والطائفية التي يمكن لها أن تقسم المجتمع في الكثير من بلدان العالم الثالث وأن القلق الذي ينتاب أفراد الأقليات هو قلقاً مشروعاً إذا أصاب النقطة

الجوهرية في الأمر وهي الحاجة إلى التحرك وتبني برامجاً للعمل أكثر وضوحاً وتحديداً تتجاوز العموميات المتصلة بمشاكل الأقليات هذه العموميات اليت لا يمكن أن تجعل أفراد الأقليات أكثر طمأنينة أو كسبه على أساس وعود عمومية غائمة حول ضمان حقوقهم التي يطمحون إلى تحقيقها مثلما لا يمكن إهمال ذكريات وآثار الاضطهاد والتهميش التي حدثت في فترة زمنية ام بهذه البساطة، وإن ما يزيد من تعقيد الأمور هو سوء الإدارة بفعل استبداد النخب الحاكمة والمنحدر بعضها من أقليات تمارس سلطة لا تحترم حقوق الإنسان العربي عموماً تحت ذرائع الحفاظ على الوحدة الوطنية وسيادة الدولة وقطع الطريق أمام القوى الأجنبية من التدخل في الشؤون الدولة وإن هذه السياسات هي الطريق الوحيد لضمان الحفاظ على حقوق المجتمع وينسحب هذا الأمر على منطلقات بعض المفكرين العرب في التعاطي مع مسألة الأقليات في إطار الرؤية الإسلامية لإدارة الدولة أما الليبراليين من المفكرين العرب فيرون أن مشاكل الأقليات جميعها يمكن حلها بتطبيق مبادئ المواطنة وسيادة القانون والعدالة في تكافؤ الفرص وهذا يمكن تطبيقه في إطار الدولة المدنية التي تضمن السعي الجاد والعمل الصادق على إيجاد معالجات فكرية وقانونية تحقق من خلالها احتياجات وطموحات الأقليات من جهة وتماسك ووحدة المجتمع من جهة أخرى. وتحقيق المواطنة بخيمتها ومظلتها الكبرى التي تحتمي بها كل الهويات الفرعية الأخرى سواء كانت عرقية أو دينية أو مذهبية وهذا ما يتبناه أصحابا لفكر القومي من العروبيين الذين يرون أن الدولة العربية الكبرى كفيلة لضمان احترام حقوق الأقليات داخل حدود الدولة الجامعة وإن التوسع المبالغ فيه لموضوع الأقليات والتركيز عليه يضر بمصالح الأقليات نفسها أولاً ويضعف الدولة ويقلل من هيبتها ويعطي مشروعية للتدخلات الأجنبية والدولية للتحكم

بمصائرها ليس حرصاً على أبناء الأقليات وإنما للضغط على الدولة التي تنتمي إليها تلك الأقليات لتحقيق مصالح دولهم وشعوبهم والتاريخ مليء بالشواهد كيف باعت دول قضايا أقليات كانت تساندها بمجرد حصولها على مكسب سياسي أو جغرافي أو اقتصادي من دولتهم.

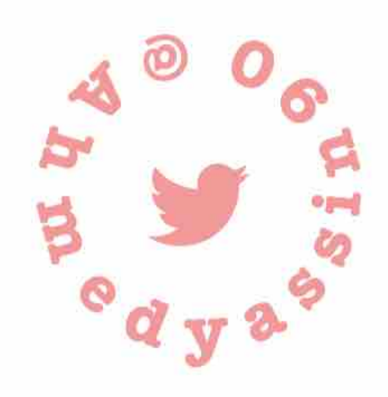
وخلاصة القول أن تجارب الواقع في الوطن العربي أثبتت أن البلدان تحتاج الديمقراطية وتطوير أنظمة الدولة المدنية والمجتمعات المدنية وتعزيز مبدأ احترام حقوق الإنسان لتحقيق العملية التنموية بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن دون أن تتوافر إرادة وطنية صادقة ونخبة شجاعة أمينة لا تتجاهل المشكلات الأساسية في حياة المجتمعات وتبدأ معالجتها بتسويات تاريخية كبرى يلتقي فيها كل الأطراف أمام خط المواطنة ومصلحة الوطن ويتنازل البعض عن قناعات غير مجدية لمصلحة الوطن فإن مشاكلنا ستعود تقض مضاجعنا وتهدد أمننا واستقرارنا وتعرقل بناء تجربة تنموية ناجحة والأمثلة كثيرة في الوطن العربي ابتداءً من لبنان مروراً بالعراق وسوريا ومصر وليبيا واليمن والسودان وكل الأقطار العربية التي يظهر فيها اليوم صراع الاثنيات والأقليات على أشده ويمكن أن يهدد مستقبلها بل وحتى وجودها.


@Ahmedyassin90



الفصل الأول

الأقليات في العالم العربي وحقوق الإنسان


@Ahmedyassin90

الفصل الأول

الأقليات في العالم العربي وحقوق الإنسان

شهد القرن الحادي والعشرين متغيرات عالمية تم التركيز فيها على حقوق الإنسان حتى أصبحت جزءاً من القانون الدولي واعتماد أكثر من مائة معاهدة واتفاقية وعهد دولي وافقت عليها معظم دول العالم. وأعطت لحقوق الإنسان تعاريف محددة أكثرها شيوعاً: أنها حقوق عالمية يتمتع بها جميع البشر بغض النظر عن العرق والجنس واللون، وهي حقوق كلية غير قابلة للتجزئة أو الانتقاص، وتشكل مجموعة من الامتيازات تتصل طبيعياً بكل أبناء البشرية يتمتع بها كل فرد ويضمنها القانون ويحميها، حتى أصبحت المواثيق والإعلانات الدولية هذه المرجعية الدولية لحقوق الإنسان، وقد ثبتت الأمم المتحدة آليات لمراقبة تنفيذ القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان من قبل حكومات وأنظمة الدول حتى أصبحت حقوق الإنسان شأن عالمي وليس شأناً داخلياً تستأثر به الأنظمة السياسية ولها أبعاد دينية وقيمية مرتبطة بالتراث الإنساني والحضاري للعالم.

وغدا اهتمام المجتمع الدولي بها خاصة في السنوات الأخيرة من أهم القضايا التي تشغل المجتمع الدولي على الساحة السياسية والثقافية، ولكن مع الاهتمام والانتشار الواسع لها إلا أنها ما تزال يسودها التشويش وتخضع لمصالح الدول الكبرى في تفسيراتها القانونية وممارسة تطبيقها على الواقع فتخضع للانتقائية والمعايير المختلفة في تداولها الدولي فطالما شنت حروب ودمرت دول وانتهكت حرمات وارتكبت مجازر بذرائع حقوق الإنسان

وخير مثال على هذه الانتقائية ما جرى في العراق عام 2003، وما يجري الآن في سوريا ونحن في عام 2013، فلم يعد مبدأ حقوق الإنسان شأناً داخلياً وحسب وإنما أصبح التزاماً دولياً وضرورة لا غنى عنها للتكيف مع المستجدات الدولية وما من دولة في العالم اليوم إلا وتدعي أنها تحترم حقوق الإنسان سواء في تعاملها مع مواطنيها أو في سياساتها الخارجية وعلاقاتها الدولية، وإذا كانت بعض البلدان العربية والشرق أوسطية تواجه اليوم تحديات من قبيل التعامل مع شعوبها في ميدان النشاط السياسي وما يرافقه من اعتقالات تعسفية وتعذيب داخل السجون والمعتقلات وعدم الاعتراف لها بحرية الفكر والعقيدة والتنظيم وممارسة العزل السياسي وانتهاك حقوق المرأة وحقوق الأقليات بل يصل الأمر في بعض الدول إلى التدخل في الحياة الشخصية للمواطنين، وهذه سمات مشتركة في أنظمة العالم الثالث إضافة إلى أن غالبيتها يعاني من الفقر والعوز والحاجة المذلة التي تصل في بعض الدول حد المجاعة بسبب الاستخدام غير الرشيد للموارد وعدم الاهتمام بتطوير البنى التحتية للبلدان وسوء إدارتها مما يؤدي إلى نمو بعض مظاهر التطرف في المجتمع ونشاط مظاهر وثقافة الانتقام لدى الشعوب، في الوقت الذي صدّعت رؤوسنا القنوات الفضائية والإذاعات بالحديث عن المعايير الدولية وتطبيقاتها في العالم بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان، يتم فيه بنفس الوقت غض البصر عن انتهاكات حقوق الإنسان في أماكن أخرى مما يعزز التصور بأن تدخل الدول الكبرى للدفاع عن حقوق الإنسان يقصد به أولاً الدفاع عن مصالح تلك الدول حتى أصبحت نظرية الكيل بمكيالين واستخدام المعايير المزدوجة في التعامل الدولي هي الحقيقة الراسخة التي لا يمكن إنكارها وخير مثال على ذلك انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، وعدم احترامها قوانين الشرعية الدولية وسكوت

المجتمع الدولي عن كل تجاوزاتها، ولكن ما يهمنا ليس التوظيف السياسي لحقوق الإنسان على المستوى الدولي بل الاختلالات التي تؤثر على مستوى الالتزام بمبادئ المواطنة على المستوى الداخلي للشعوب حيث تتمتع النخبة الحاكمة في الوطن العربي بمجموعة من الامتيازات السياسية والاقتصادية الكبيرة وتقوم ثقافة شعبية لا تساعد على التقدم الاقتصادي أو السياسي تبرر من ورائها كل أشكال الانتهاكات التي تصدر عن مؤسساتها الرسمية وعن نظامها السياسي المشوه، وتثبت المعطيات على أرض الواقع وتقارير المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان أن استمرار الانتهاك لحقوق الإنسان العري من قبل السلطات الحاكمة يدلل على أن مستوى تمتع الفرد العربي بحقوقه السياسية والمدنية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية في أدنى المستويات وهذا كافياً لإعطاء صورة عن حقيقة حالة حقوق الإنسان في الدول العربية.

وهنا لا بد أن نؤكد مثلما يؤكد جميع المثقفين الفاعلين في مجال حقوق الإنسان بأنه لا يمكن أن تتحقق المساواة والعدالة إلا في ظل دولة مدنية ذات نظام سياسي ديمقراطي، وذلك بأن مفهوم المجتمع المدني الذي يشمل العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم أو الدولة والمجتمع والسوق يقصد به المجتمع الذي تنظم فيه العلاقة بين الدولة ومواطنيها على أساس القانون الذي يحكم الجميع وبالتالي فهو يرفض المجتمع العسكري والقبلي أو العرقي العنصري حيث تنظم العلاقات بين أفراده على أساس القانون وليس على أساس الولاء للمؤسسة أو الانتماء للقبيلة أو المذهب أو الدين ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا في ظل انتشار ثقافة قانونية اجتماعية قائمة على المساواة والحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والاعتراف بحقوق جميع أفراد الشعب

بالاحتكام إلى قوة القانون وليس إلى قانون القوة وحل الخلافات بالحوار الوطني.

ولتفسير ما حدث وما يحدث من تراجع لحقوق الإنسان وانتهاك للديمقراطية في البلدان العربية وغياب الدولة المدنية والمجتمع المتمدن ونقول أن ما يحدث اليوم في المجتمعات العربية ما هو إلا انهيار شامل للنمط التقليدي القديم للأنظمة السياسية والاجتماعية التي تحكمت بالمجتمع العربي طيلة نصف القرن المنصرم وإفساد عميق لآليات النمط المدني المعاصر، من هنا يتبين لنا بام لا يقبل الشك أن بناء المجتمع العبي يختلف عن النمط التقليدي والنمط العصري الحديث من أن حيث مكونات المجتمع اليوم لم تعد تنجز المهام نفسها ولا تقود إلى ذات النتائج لأن الرأسمال الذي شكل علاقة تنظيم قوى الإنتاج البشرية والمادية وحركة التقدم التقني والعلمي في النشاط الاقتصادي العربي قد تحول إلى بناء اقتصاد تابع للغرب، كما أن الدين والعصبيات العنصرية بقيت منحصرة في بناء عقائد ومذاهب سياسية متعددة، فالبنيان القائم اليوم هو هجين مختلط من نمط لمجتمعات فقدت رشدها وتوازنها الداخلي وفقدت مستلزمات تقدمها وأصبحت حركتها تتم على إيقاع الآخرين، فالمجتمع العربي لا يمكن وصفه بأنه مجتمع حديث مدني وإن التقت فيه معظم مظاهر الحداثة كما أنه ليس مجتمعاً تقليدياً عريقاً بقيمه الأصيلة وإن انتمى تاريخياً وانتسب إلى كل مظاهره التقليدية العريقة.

المجتمع العربي وإشكالية الديمقراطية

لكي نستشرف مستقبل الديمقراطية بصورة أوضح في المجتمعات العربية علينا الإجابة على التساؤل عن مدى احترام حقوق الإنسان وقيام منظومة ديمقراطية في مجتمع غير مدني أو بناء مجتمع مدني بأسلوب غير ديمقراطي؟ وهنا يرى من يتابع الأمور بشكل أكثر دقة أن إشكالية الديمقراطية و حقوق الإنسان في المجتمعات العربية الراهنة قد أخذ طابعاً دراماتيكياً ينبأ عن وعي الشعب العربي خاصةً النخبة المثقفة في هذه الأيام بالذات وبصورة لم يسبق لها مثيل في العقود المنصرمة التي عانى منها أبناء الشعب العربي بأسره من غياب الديمقراطية والديمقراطيين ونقص احترام حقوق الإنسان في كل أقطار الوطن العربي وغياب دولة المؤسسات والمجتمعات المدنية التي تستمد وجودها وشرعيتها من مؤسسات مستقلة عن بعضها البعض وعن الدولة حيث سادت دولة الفرد أو الحزب الواحد الذي يسيطر عليه القائد الأوحد أو دول تخفي جوهرها اللاديمقراطي بمظاهر ديمقراطية شكلية لا تعبر عن إرادة شعبية حقيقية والمتأمل في تجارب الشعب العربي السياسية والتربوية والثقافية والمدنية والاقتصادية يلاحظ عمق الأزمة وصعوبة إيجاد مخرج لها مما يستوجب دراسة الاستراتيجيات السياسية ومدى سلامتها وتفعيل الأدوات الاجتماعية والسياسية والتربوية والثقافية والمدنية والاقتصادية وكل الأدوات المتاحة الأخرى التي تستطيع أن تقدم إطاراً يعيد بناء الذات العربية وتنظيم علاقاتها التي تعبر عن آمال ومصالح الشعب وتجنب المفاهيم التي سادت سلوكيات الأنظمة السياسية في القرن الماضي من إقصاء وتهميش لشرائح واسعة من المجتمع تحت مسوغات مثل: الحفاظ على أمن المجتمع وغيرها من المسوغات التي لم يعد يقتنع بها الإنسان العربي في ظل التطور التكنولوجي للعالم واطلاعه على تجارب العالم المتحضر في حوار

كأسلوب لإدارة الصراع السياسي بدلاً من الأساليب العنيفة التي لا تأخذ بنظر الاعتبار مصلحة الوطن وإنما تركز على مصالحها الذاتية ومصلحة أحزابها وكتلها السياسية على حساب مصلحة البلاد الوطنية العليا ومن هنا يتبين لنا أن الإشكالية التي تعاين منها المجتمعات العربية هي إشكالية الانتقال من أوضاع غير ديمقراطية أو ذات مظاهر ديمقراطية شكلية مزيفة وغير حقيقية إلى أوضاع الديمقراطية الحقيقية التي يؤمن بها السياسي والقائد قبل الفرد وبظروف مختلفة تماماً عن الظروف التي سادت أوروبا أثناء انتقالها الطبيعي والتدريجي الذي أخذ بعده الزماني الكافي لإنضاج التجارب الديمقراطية التي تتمتع بها شعوب العالم المتحضر اليوم، فمعظم الأنظمة العربية جاءت للحكم من خلال حركات تحرر أو انقلابات عسكرية نادت بأحادية السلطة ومن هنا نشأت الصلة بين قرار انفراد حركة التحرر أو السلطة التي قادت الانقلاب بالقرارات وبين قطيعتها عن المجتمع وديمقراطية النظام الداخلي لتلك الحركات أو الأحزاب أو النخب التي قادت التغيير ونستنتج من ذلك أن قرار دكتاتورية السلطة باسم الشرعية الثورية أدى إلى بناء سلطة استبدادية وإن تبني التعددية في ظل نظام استبدادي ليس كافياً لخلق نظام ديمقراطي رغم أنه يعد شرطاً أساسياً للتحول الديمقراطي لكن الشرط الحقيقي لتحول المجتمعات والأنظمة معاً إلى الوضع الديمقراطي هو تحويل الشرعية للحكم من الشرعية الثورية إلى الشرعية الديمقراطية عبر انتخابات دورية مع إطلاق كافة الحريات وتداول سلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية وهذا يتطلب العمل على كافة الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بوقت واحد وبتوازن دقيق وعلى مساحة الوطن كما يتطلب التصرف بشكل مسؤول حيال الإصلاح الإداري والسياسي والاجتماعي لمؤسسات السلطة والمجتمع والابتعاد عن السياسات

التي تؤدي إلى إضعاف المجتمع وحرمان أي شريحة أو أقلية من حقوقها التي تؤطر أدواتها في التعبير عن نفسها بها وعدم تعطيل مؤسسات المجتمع المدني أو احتوائها وتحويلها إلى هياكل بلا مضمون لأن مثل هذه الإجراءات تمثل سياسة الإقصاء والتهميش التي تضعف المجتمعات وتمزقها.

وعند إجراء مسح تاريخي لحالة الفرد العربي من جانب الحقوق السياسية يظهر لنا بأن الدول العربية متأخرة ومتخلفة كثيراً في هذا الميدان خاصة ميدان حقوق الإنسان على الرغم من توقيعها على أغلب المواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان إلا أنها لم تأخذ الأمر بشكل جاد في جانب التطبيق والممارسة إلا في السنوات الأخيرة عندما بدأت سلطتاه تتهدد من جراء انتفاضات الجمهور التي عمت الوطن العربي حيث أصبح موضوع حقوق الإنسان يشغل بال الجميع على اعتبار أن الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان وحرياته سوف تكون مهددة بالعزل الدولي أو تفرض عليها عقوبات اقتصادية شديدة أو حتى تهديدها بالحرب وتغيير نظامها بالقوة "بغض النظر عن الدوافع الحقيقية للقوى الكبرى" وعلى الرغم من إجراء الانتخابات في معظم الدول العربية سواء كانت انتخابات تشريعية أو رئاسية أو محلية إلا أنه ما تزال الديمقراطية في غيبوبة وحقوق الإنسان لا ترعى وإن ما حدث من تغييرات بسيطة في بعض الدول العربية كان بفعل ضغوطات خارجية أكثر منها استجابة لصيحات أبناء الشعب ولهذا يعد الوطن العربي اليوم أكبر الدول طارداً للأقليات سواء كانت أقليات عرقية أو دينية أو جماعات رأي معارضة وأغلب هؤلاء يبحثون عن ملاجئ أكثر أمناً لذلك يتجهون نحو الدول الصناعية الكبرى التي يسود فيها التسامح والحريات ويعتمدون التعددية في النشاطات السياسية والدينية والنشاطات المجتمعية الأخرى في الوقت الذي تنحو فيه المجتمعات العربية إلى بناء

مجتمعات متجانسة وحسر التنوع بسبب الخوف من المتوارث من التعددية حتى داخل الطائفة الواحدة أو المذهب الواحد شأنها في ذلك شأن أغلب الدول المتخلفة الأخرى.

ومن بين ركام هذه الأوضاع ظهرت الحركة العربية لحقوق الإنسان وإن كان دورها ضعيف التأثير بسبب المضايقات من قبل المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات العربية إلا أنها تعتبر تجربة ناجحة ويتفاوت نجاحها من قطر إلى آخر ولكن يمكن القول أن كثير من الحكومات في الوطن العربي لا تستطيع إهمال تقارير ودراسات حقوق الإنسان وربما لهذا السبب يتعرض نشطاء حقوق الإنسان للأذى الذي يصل أحياناً إلى التصفية الجسدية والقتل مروراً بالاعتقال أو الاختطاف أو تدبير المكائد والفصل التعسفي من الوظيفة والتشهير.

ورغم التقدم النسبي الذي حققته منظمات حقوق الإنسان في الوطن العربي إلا أنها ما تزال تعيش أزمة عميقة متعددة الأبعاد والجوانب من الصعوبة تجاوزها دون الاعتراف بأهمية وجودها والتقييم العميق لمقوماتها وهي تدخل هذا القرن كأداة للتعبير عن حاجة ملحة لدعم النهج الديمقراطي في المجتمع العربي الأمر الذي يعطيها شرعية في ظل التغييرات التي تجري في عموم الوطن العربي وأقطاره التي تشهد نهاية الدولة المغلقة التي كانت توصد الأبواب والنوافذ على أبناء شعبها بعد أن فرض عليها التطور في المعرفة ووسائل الاتصالات الانفتاح بعد حقبة أزمنت فيها الحكومات العربية المتسلطة على رعاياها وغياب المواطن عن كل ما يقرر مصيره فهي التي تفكر نيابة عنه وهي التي تخطط مستقبله وترسم مسار حياته، وبالرغم من قناعاتنا أن حقوق الإنسان قد لا تنجو من الاستخدام السياسي ولا

تعدم أن يكون في داخلها من يوظفها لغايات شخصية مالية أو سياسية وغيرها من المقاصد الذاتية إلا أننا ندرك أيضاً أنها ستبقى تجربة رائدة في مجال إصلاح الأنظمة السياسية ولكي نحافظ عليها وعلى مصداقيتها ولو بالحد الأدنى فعلى الفاعلين فيها أن يدركوا أنها قضية التزام أخلاقي قبل أن تكون امتيازاً ومادة للعطاء وخدمة الإنسان لا موضوعاً للتكسب هدفها خلق بيئة تساعد الإنسان على تجاوز الأخلاق والقيم التي نشأت في ظل الاستبداد لا إعادة تسويق هذه القيم بمعلبات جديدة.

الأقليات في التشريعات الدولية

صدر عن المجتمع الدولي سواء الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى عدداً من التشريعات تهدف فيها إلى الحفاظ على وجود وهوية القليات وأهم هذه التشريعات العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي ينص في المادة (27) منه: "لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات اثنية أو دينية أو لغوبة أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة و المجاهرة بدينهم شعائرهم أو استخدام لغتهم بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم، فللأقليات الحق في منع التمييز ضدهم والحق في تحديد الهوية التي تعطي أعضاء الأقلية القدرة على الحفاظ على الخصائص المميزة لهم والحق في تقرير المصير".

وأهم الحقوق التي يجب أن تتمتع بها الأقليات إلى جانب ما ذكر في ميثاق العهد الدولي هي حق الحياة وحق الجنسية وحق حرية التعبير عن نفسها وحق تشكيل الجمعيات والأحزاب وحق العمل والتعليم والضمان الاجتماعي. وفق المشاركة في إدارة الحكم... الخ، من الحقوق التي تحدثت عنها الشرعية الدولية لحقوق الإنسان باعتبار أن هذه الحقوق هي حقوق فردية يجب أن يتمتع بها أبناء البشرية جميعاً وتتفق مع الضمانات التي وردت في إعلان حقوق الإنسان التي ضمنت حقوق الأفراد والمنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية أو دينية الذي صدر عن الأمم المتحدة عام 1992م إضافة إلى المواثيق الأخرى التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان شأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد واتفاقية حقوق الطفل وإعلان حماية الأقليات الصادر عام 1992م والصكوك الدولية الأخرى والاتفاقيات الإقليمية والثنائية التي عقدت بين الدول وتتضمن التأكيد على الحقوق الخاصة للأفراد والأقليات.

أما القوانين المحلية التي صدرت عن حكومات الوطن العربي فقد نصت مجموعة من أحكام الدساتير العربية على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الدين أو العرق أو المعتقد وإن كانت قد تباينت في التأكيد عليها وتفاصيلها، كما وردت في الميثاق العربي لحقوق الإنسان بعض النصوص الخاصة بحماية الأقليات وحقوقها، وورد فيه بأنه لا يجوز حرمان الأقليات من حقها في التمتع بثقافتها أو اتباع تعاليم ديانتها وقد جاء هذا التأكيد في المادة (37) من النص الأصلي من الميثاق والمادة (30) من النص المعدل التي أكدت على أن المنتمين لأقليات دينية أو أثنية في بلدان الوطن العربي هم مواطنون كاملي الحقوق أسوةً بغيرهم من أبناء الشعب وعلى الحكومات مراعاة ذلك عبر إجراءات إدارية حكومية تضمن وجود الأقليات والحفاظ على هويتها الثقافية والدينية واللغوية وضمان مشاركة أفرادها في الحياة السياسية والثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية العامة والتمتع بالحريات الخاصة بهم دون أي تمييز وفي مساواة تامة أمام القانون.

ومن خلال استعراض ما ذكر أعلاه من القوانين والتشريعات الصادرة لضمان حقوق الأقليات يتبين لنا أن الأقليات في الوطن العربي قد أنصفتها التشريعات والقوانين في الدعوة إلى حماية الأقليات وحماية حقهم في التمتع

بجمع حقوق الإنسان التي نصت عليها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية كما يتمتعون بحماية القوانين والتشريعات المحلية في أغلب بلدان بالوطن العربي باعتبارهم مواطنين في تلك البلدان ويتمتعون بحقوقهم الخاصة فتتعلق بالحفاظ على هويتهم ووجودهم وممارستهم لطقوسهم الدينية والثقافية الخاصة بهم، إلا أنه وبالرغم من تأكيد جميع التشريعات على حقوق الأقليات الأساسية في العالم ومنها العالم العربي فإنها تتعرض لانتهاكات جسيمة في أغلب البلدان والأقطار العربية، وقد أثبتت التجارب في التعامل مع الأقليات بأن القمع الذي مارسته بعض الدول العربية من الأقليات لم يحل المشاكل المتعلقة بها كما أن إهمال مشاكلها من قبل الحكومات قد يعقد من إمكانية اندماجها بالمجتمع فالنزوع للحفاظ على الهوية من قبل أفراد الأقليات هو نزوع غريزي وإن عملية الاندماج لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود أنظمة ديموقراطية في ظل دولة مدنية تحترم حقوق الإنسان وتعامل مواطنيها بشكل متساوٍ على أسس وطنية ومهنية لا على اعتبارات أخرى.

أحوال الأقليات في البلاد العربية

لم تظهر مشاكل الأقليات في الوطن العربي إلا بعد انهيار الدولة العثمانية بسبب سياسات الدولة العثمانية التي كانت تميز بين المواطنين في تعاملها على أساس نظام الملل العثماني الذي تبنته السلطنة في تقسيم الرعايا على هذا الأساس والذي أعطى لكل طائفة تعيش في الدولة العثمانية حق إدارة شؤونها الدينية بنفسها وبناء مؤسساتها التربوية الثقافية والاجتماعية وحق إدارة أوقافها عبر مجلس ملي لكل منها دون تدخل مباشر من جانب الحكومة العثمانية لكن هذا النظام الذي نعتبره الآن نموذجاً متطوراً للتعايش بين الأديان والمذاهب والطوائف تحول في فترة ضعفها إلى باباً مفتوحاً للتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية وعبئاً ثقيلاً على وحدة السلطنة فقد سعى الاستعمار الأوروبي إلى إثارة النعرات الطائفية والعنصرية بين شعوب السلطنة وأقلياتها مستخدماً في ذلك المنطق الذي نجح في استخدامه لتفريق شعوب السلطنة وخاصة الشعب العربي وهو مبدأ (فرق تسد) وامتدت آثار هذا المبدأ على أبناء الوطن العربي إلى ما بعد استقلال الدول العربية حتى عجزت معظم حكومات الوطن العربي على احتواء أقلياتها وفشلت في سياسة إدماج تلك الأقليات في المجتمع العربي على الرغم من أن هذه الأقليات كانت مندمجة منذ بداية الرسالة الإسلامية حتى أن اللغات المتعددة التي كان سكان الجزيرة العربية يتكلمون بها ذابت واندمجت باللغة العربية الأم ثقافياً وحضارياً.

وكان أيضاً من أسباب فشل الحكومات في عملية إدماج أقلياتها هو ممارساتها التمييزية ضد أبناء الأقليات وعدم السماح لهم بالمشاركة الفاعلة في إدارة البلاد وعدم طمأنتهم بإعطائهم وضعاً متساوياً مع غالبية أبناء

الشعب في مجال المشاركة السياسية وتوزيع الثروات واستخدام الحكومات وسائل العنف لفرض الأمر الواقع وعزلهم عن المجتمع على الرغم من أن بعض هذه الأقليات تشكل مكوناً أساسياً لشعب تلك الدولة بسبب كثرة عددها الذي يصل أحياناً إلى العديد من الملايين مثل الأكراد في العراق والأقباط في مصر والأمازيغ في دول شمال أفريقيا كما أن خارطة الأقليات في الوطن العربي تضم عدداً كبيراً من الطوائف المسيحية واليهود والصابئة المندائيين واليزيدية وجماعات العبادات المحلية في جنوب السودان إضافة إلى الأقليات العرقية كالأرمن والشركس والشيشان والتركمان والكلد وآشور وبقايا الجاليات الأوروبية وغيرهم، وإجمالاً فإن المسلمين العرب السنة والشيعة يشكلون غالبية المجتمع العربي، ومن يدرس أوضاع الأقليات في الوطن العربي بشكل معمق يجد أن معظم حكومات الأقطار العربية ما تزال تنتهك حقوق الأقليات في مجال حقوق الإنسان وتحرم مواطنيها من أبناء الأقليات من الكثير من الحقوق بل وتتهمهم بضعف الانتماء للدولة وعدم الولاء للنظام أو برغبتهم بالانفصال وتفكيك الدولة متناسية في ذلك أن هذه الأقليات هي جزء أساسي ومكون أصيل من النسيج الاجتماعي في بلادها ولها ما لغيرها من الحقوق وعليها ما على الأكثرية من واجبات حرمان الأقليات من حقوقها الإنسانية في ممارسة لغاتها والتمتع بإبداعاتها الثقافية وفولكلورها الشعبي وطقوسها الدينية وغيرها هي التي تدفع أبناء تلك الأقليات إلى التمرد على السلطة وبالتالي التمرد على الأغلبية وعلى ظلمها واستبدادها مما يدفعهم إلى الاستعانة بجهات خارجية لمعاونتهم ضد أبناء بلدهم، ولعل تجربة الدول الأوروبية التي استطاعت أن تتجاوز مشاكل الأقليات منذ منتصف القرن العشرين التي اعترفت بموجبها بحقوق الأقليات السياسية والثقافية في إطار الأنظمة الديمقراطية والتعددية شرط أن لا يؤدي

ذلك إلى إلحاق أجـزاء مـن تلـك الـدول بـدول الجـوار بحجـة تقريـر المـصير أو التمتـع بامتيـازات الفيدرالية الديمقراطية وهي خير نموذج للتعامل مع الأقليات قـي الـوطن العـربي وحـل للمـشاكل المزمنة التي تعاني منها الدول العربية في التعامل مع الأقليات ودمج أبناء تلـك الأقليـات مـع أبنـاء وطنهم الآخرين مع الاحتفاظ بخصوصياتهم الثقافية والدينية تحت خيمـة الـوطن الأكـبر والهويـة الوطنية وتأدية ما عليهم من التزامات تجاه دولتهم ووطنهم وشعوبهم بالاطمئنان على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم في ظل دولتهم الوطنية التي ينتمون إليها لأن الاستبداد والاضطهاد الـذي يمـارس على الإنسان العربي هو الذي يدفع أبناء الأقليات إلى المطالبة بالحريـات وحـق تقريـر المـصير. وإن المؤشرات كلها تشير إلى عدم تمتع معظم المواطنين العرب بحقـوقهم فـما بالـك بأبنـاء الأقليـات في صورة كهذه في ظل أنظمة سياسية عقيدتها الاستبداد ومنهجها الاستعباد وإن أقصى طموح المواطن العربي سواءً كان من الأكثرية أو الأقلية وما يسعى إليه هو انبثاق إرادة مجتمعية قادرة على فرض واقع ديمقراطي ينعم به جميع المواطنين بالحريـة والعـدل والمـساواة واحـترام حقـوق الإنـسان في نظام يخضع فيه جميع أبناء الشعب إلى سلطة القانون دون تمييز، إن الديمقراطية وحقوق الإنسان يشكلان ركائز أساسية لدولة القانون التي تعتمد الحـوار والتـسامح والمـساواة أسـلوباً في التعامـل مـع رعاياها لكي تستطيع أن تحقق العدالة الاجتماعية للجميع كـما أنهـما مكمـلان لبعـضهما ويـساعدان عـلى تكريس الولاء الجغرافي لـلـهوية الوطنية الديمقراطية على اعتبارها أسـاس الانـسجام والانـدماج الاجتماعـي والحل المأمول لمشكلة الأقليات في عموم الوطن العربي، وبحكم التجارب التي مرت بهـا الأقليـات في الـوطن العربي في التعامل مع حكوماتها فإنها تعيش اليوم حالة من القلق والخوف وعدم الاستقرار والاطمئنان عـلى

مستقبلها لذلك فهي في حالة توتر دائم يزداد طردياً مع سلوك القمع والبطش في ظل أنظمة استبدادية لا تعير اهتماماً لمبادئ وقيم حقوق الإنسان ولكن الأخطر من ذلك كله عندما يستخدم النظام الاستبدادي الأقلية بمفهومها الطائفي الاثني أو القومي العنصري لمواجهة الأغلبية، وبذلك يعمل هذا النظام المتخلف إلى ضرب الوحدة الوطنية في الصميم، وقد ينجح بذلك بسبب النظرة التمييزية الضيقة لمجتمع الأغلبية ويحول المجتمع إلى مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة، باعتماده قانون الولاء للحاكم بدلاً من الولاء للوطن الذي تقوم عليه الأنظمة الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان، ويسعى الحاكم المستبد إلى تقسيم الولاءات للناس إلى ولاءات للعشيرة أو الطائفة أو المذهب حتى يفقد الوطن مضمونه وتفقد الوطنية معناها ويخسر المجتمع تلاحمه متوهماً بذلك أنه يستطيع أن يجعل من مكونات الشعب أقليات متصارعة إلى التقرب من رأس الهرم متدافعة ومتنافسة في تقديم الولاء للنظام ولا يثق بعضها بالبعض الآخر وإن قدر على اللعب على هذه الانقسامات باستخدام بعضها في قمع الآخر وبذلك يحقق نوعاً من التوازن الحذر غير المستقر ممسكاً بخيوط اللعبة التي استهوته لصالح نظامه الاستبدادي، وهنا لابد من الإشارة إلى أن كل قطر عربي له خصوصية أفرزت معطيات متفاوتة قد تنذر بانفجار أزمة اجتماعية أو مشكلة أقليات ونظراً لتعدد الأقليات في الوطن العربي وتعدد مشاكلها ومعاناتها فإننا سنقتصر إلى مثالين للأقليات في الوطن العربي:

1- الأقليات في القطر العربي السوري:

إن حال المجتمع السوري لا يختلف عن أحوال بقية الأقطار العربية من حيث تكونه فهو يجمع تشكيلة عرقية ودينية ومذهبية بالعرب يشكلون حوالي 79% من المجتمع السوري 70% منهم مسلمون سنة ويشكل العلويين العرب بحدود 9-10% بينما لا تتجاوز نسبة الشيعة الاثنا عشرية في المجتمع السوري في أحسن أحوالها 1% كما يشكل الأكراد حوالي 8% من المجتمع السوري وأغلبهم يدينون بالإسلام على المذهب السني وهناك الشركس ويختلطون مع الأكراد في ديانتهم أما الدروز فهم أيضاً يشكلون طائفة في المجتمع السوري قد تصل إلى 3% كما توجد أعداد قليلة من اليزيدية والإسماعيلية وعدة آلاف من اليهود والذين لم يغادروا سوريا، أما المسيحيون فإن الطائفة الأرثوذكسية تكاد تكون هي الغالبة على المجتمع المسيحي في سوريا وقد يصل تعدادهم إلى 7% بينما الطوائف الأخرى لا تتجاوز 1%.

وقد تعرضت الأقليات في سوريا أسوة بباقي أبناء الشعب السوري إلى الكثير من الاضطهاد خلال العقود المنصرمة وعانت الأقليات بشكل خاص من التجاوز على حقوقها وانتهاكات في جوانب حقوق الإنسان وتشكل حالة الأكراد المجردين من الجنسية أكثر الحالات انتهاكاً سافراً لحقوق الإنسان وللدستور المعتمد في الجمهورية العربية السورية وللمواثيق والاتفاقيات والعهود المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقن سوريا عليها جميعاً، ويتجسد هذا الانتهاك عندما جرد آلاف من المواطنين الأكراد من جنسيتهم السورية أثناء إحصاء عام 1962م الذي أجري بشكل استثنائي في محافظة الحسكة ومع مرور الزمن تضاعفت أعداد هؤلاء حتى أصبحوا

يشكلون مشكلة اجتماعية وقانونية وسياسية وثقافية واقتصادية، وحاولت السلطة احتواء بعضهم عن طريق تعريب مناطق تواجدهم بشكل مكثف أو زجهم بنشاطات ضد جيران سوريا من الغرب سواءً العراق أو تركيا انطلاقاً من أراضيها مما قرب بعضهم من السلطة الحاكمة في دمشق إلا أن ذلك لا يمثل إلا نسبة محدودة من الأكراد فالغالبية العظمى منهم تتعرض إلى الاضطهاد غير المبرر ويفرض عليهم حظر النشاط السياسي إضافة منهم تتعرض إلى الاضطهاد غير المبرر ويفرض عليهم حظر النشاط السياسي إضافة إلى حرمان بعضهم من الجنسية وخير مثال على هذا الاضطهاد ما تعرض له الأكراد أثر حوادث القامشلي في بداية هذا العقد أن علاقة الأقليات السورية بشكل عام مع السلطة الحاكمة وبشكل أخص الأقليات المتحالفة معها قد أضعفت التلاحم الطبقي لأبناء الشعب السوري وأثرت سلباً على نزوع السوريون للتنظيم على أساس طبقي وبالتالي كان ارتدادها على ميزان القوة في الصراع بين الطبقة المستغلة المسيطرة والطبقة العريضة التي تعاني من الاستغلال من ناحية ومع الدولة من ناحية أخرى إضافة إلى أن سلوك السلطة بتقريب بعض الأقليات وتفضيلها على حساب الأقليات الأخرى قد أثر سلباً على عملية الاندماج الاجتماعي التي كانت على أحسن أحوالها طيلة القرن الماضي، وتعامل السلطة مع أبناء الطائفة العلوية كان مثالاً واضحاً على هذا الأمر فهذه الطائفة التي كانت تعاني من البؤس والفقر أنجبت عدداً كبيراً من النخبة ومن بينها الرئيس حافظ الأسد فانطلقت في ظل سياسة السلطة هذه من آخر الصفوف إلى القمة واحتلت أهم المراكز في القوات المسلحة والحزب وأجهزة الأمن بل وحتى الحرف المهنية وكل مؤسسات الدولة وهذا ما أثار حفيظة الكثير من أبناء الشعب

السوري وخاصة أبناء الأغلبية عندما شاهدوا أن للعلويين أفضلية في بلدهم ورعاية أكثر من غيرهم من أبناء الشعب السوري.

2-أقليات المجتمع اللبناني:

إن تأسيس الدولة اللبنانية منذ البداية كان على أسس طائفية وحتى هذه اللحظة لم تتوقف السجالات بين مختلف الفرقاء على الهوية اللبنانية حتى وصل التوتر بشأن هوية لبنان إلى الحرب الأهلية، واستمرارية الصراع بين مكونات الشعب اللبناني الأساسية لدرجة أصبح فيها استخدام حقوق الإنسان والحرية والسيادة في هذا السجال كلام حق يراد به تقوية مركز الطائفة على حساب الآخرين لأن الحرية لا تستقيم في ظل صراع الطوائف والهويات وتصبح ترجمتها الوحيدة هي حق الطائفة في إملاء شروطها على الطوائف الأخرى حيث أن لكل طائفة مفهومها الخاص بها للحرية وقراءتها الخاصة للديمقراطية وهذا ما يحصل في لبنان اليوم، وما حصل قبل الآن، بينما في حقيقة الأمر أن الطائفية هي ألد أعداء الديمقراطية ولا يمكن أن يكون مجتمعاً حراً في ظل نظام الطوائف بل الحرية والديمقراطية تحتاج إلى مجتمع ونظام مدني لا طائفي يسوده التسامح والاندماج الاجتماعي في ظل قانون صارم يخضع له الجميع، لقد تحولت الطائفية في سلوك السياسيين العرب ولغتهم المتداولة في العمل السياسي من ظاهرة اجتماعية تاريخية إلى لعنة وقعت على رؤوس شعوبهم وعاهة مجتمعية لا يعرف أحد أن يتجاوزها ولا كيف يتم احتواء تأثيراتها السلبية ولا كيف يتخلص منها حتى أصبح الخوف من اندلاع صراعاتها العنيفة خلال النشاطات السياسية للمجتمع فهي فتنة نائمة والحديث عنها أصبح يشكل حساسية مفرطة بسبب كثرة استخدامها من قبل السياسيون قد يؤدي إلى إيقاظها ولا يعادل

الكره الذي تخلفه الثقافة السياسية بكل تياراتها اليسارية واليمينية والديمقراطية ضدها سوى الخوف الموضوعي من بقائها وانتشارها وتوظيفها لأغراض غير وطنية واستخدامها في الشحن الشعبي لهدف معين. لذلك ظهرت صفة الازدواجية في سلوك السياسي العربي إزاء الطائفية فنجده لا يكف عن إدانة الطائفية والتبرؤ من شرورها لكنه لا يتردد في أغلب الأحيان عن الانصياع لقوانينها والاندماج بإرادته أو من غير إرادته وراء رهانات غير محدودة مبنية على حسابات طائفية ويتكون المجتمع اللبناني من فسيفساء أثنية تكاد أن تكون لعبة التوازن هي السائدة في حركة الشعب اللبناني فالمسلمون يشكلون أكثر من 50% وينقسمون إلى المذهب السني والمذهب الجعفري وطائفة قليلة من العلويين أما المسيحيون فيشكلون حوالي 40% أغلبيتهم من المسيحيين العرب الموارنة أما المسيحيون غير العرب فلا تصل نسبتهم إلى 5% من سكان لبنان وهناك الدروز الذين يشكلون أكثر من 6% والأكراد الذين لا يتجاوزون في أحسن أحوالهم 1% بينما يشكل الأتراك في لبنان نسبة تكاد أن تكون مساوية لعدد الكرد أي تصل إلى 1% من الشعب اللبناني.

الأقليات في عموم الوطن العربي

أهم الأقطار العربية التي تعاني من مشكلة الأقليات في الوقت الحاضر هو العراق على الرغم من الاندماج الفريد الذي عاشه الشعب العربي منذ نشوء دولة العراق الحديثة عام 1921م باستثناءات بسيطة طالت الجالية اليهودية في عقد الخمسينات بعد الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية عام 1948م وكانت تحرك مشاعر العداء ضد اليهود بدوافع خارجية وأيادي صهيونية لتشجيع اليهود العراقيون للـهجرة إلى فلسطين المحتلة وقد أثبتت الوثائق التاريخية دور الصهيونية العالمية في هجرة اليهود العراقيون إلى الأراضي المحتلة ومع ذلك فإن الكثير من اليهود الذين تركوا العراق لم يستقروا في إسرائيل وإنما اتجهوا إلى دول العالم الأخرى.

ويتألف المجتمع العراقي من أكثرية ساحقة هم العرب المسلمون بمذهبيهم السني والشيعي والذين تتجاوز نسبتهم في العراق 75% بينما يُشكل القومية الثانية الأكراد العراقيون ويشكلون حوالي 17% معظمهم يدينون بالإسلام على المذهب السني وهناك أقلية منهم يسمون «الفيلية» على المذهب الشيعي يتركزون في خانقين ومندلي وجلولاء وكركوك والسليمانية أي الشريط الحدودي مع إيران ويشكل المسيحيون في العراق نسبة لا بأس بها قد تصل إلى 5% لكنهم مع تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م هاجر معظمهم إلى أوربا وأمريكا ولم يبق منهم سوى 3% وهم في تناقص بسبب الأوضاع الأمنية واستهدافهم من قبل المليشيات المتطرفة واتجه قسم منهم إلى محافظة دهوك في كردستان العراق طلباً للأمن.

كما أن هناك طائفة الصابئة المندائيين والتي مركز تواجدها الأساسي في محافظة ميسان وهم طائفة مسالمة يعيشون قرب المياه ولا يتجاوز عددهم 1% وقد عانوا من تدهور الأوضاع الأمنية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي أسوة بأبناء الشعب العراقي وهاجر قسم منهم إلى دول أوروبية وأستراليا وأمريكا أما التركمان فإن مركزهم الأساسي في مدينة كركوك ولكن انتشارهم لم يقتصر على محافظتهم قد انتشروا في بغداد وسائر المدن العراقية كما أنهم يشكلون مكون أساسي من مدينة تلعقد العائدة لمحافظة نينوى إضافة إلى وجودهم في مركز محافظة الموصل ويشكلون نسبة قد تصل إلى 2% من سكان العراق وهناك أقلية إيرانية منتشرة في مدن العراق وخاصة المدن التي تحتضن أضرحة دينية لرموز دينية اتخذها الشيعة بشكل عام والإيرانيون بشكل خاص رموزاً للتطرف المذهبي كونهم يمثلون آل بيت رسول الـلـه وما عانوه عبر التاريخ وما تعرضوا له على امتداد الزمن من مآسي وخاصة المأساة الكبرى للإمام الحسين ببن علي (رض) لذلك نجد هؤلاء يتركزون في مدينة كربلاء والنجف وبغداد وسامراء وبلد بالقرب من أضرحة الأئمة العظام ولا يتجاوز نسبتهم في أحسن الأحوال 1% وقد ازدادت أعدادهم بعد الاحتلال الأمريكي بسبب فتح الحدود بين البلدين دون ضوابط وإلغاء كافة القيود التي كان يفرضها النظام السابق على حركة الإيرانيين داخل العراق فبدأوا يتحركون بحرية كاملة ويقطنون ويسافرون دون قيود.

أما المجتمع المصري فإن أغلبيته الساحقة هم العرب المسلمون ويشكلون نسبة حوالي 85% أغلبهم يدينون بالمذهب السني الحنفي وهناك قسم منهم يعتقدون بالمذهب الشيعي الإسماعيلي وهم بقايا الدولة الفاطمية ومنهم

البهرة الذين يصل تعدادهم أكثر من عشرة آلاف ويتركزون في شارع الحاكم بأمر اللـه وكذلك هناك من يعتقد بالزيدية وغيرها.

أما الأقلية الأكبر فهم الأقباط المسيحيون ويشكلون نسبة قد تصل إلى 9-10% ويتركزون إضافة إلى مدينة القاهرة في صعيد مصر وهم من سكان مصر القديمة، وتوجد أقلية النوبيون الذين يشكلون 2% والأفارقة الغجر الذين يشكلون بحدود 2% أيضاً إضافة إلى أقلية البجا والبشارية وتشكل حوالي 0.5% نصف الواحد بالمائة ومثلهم البربر السوبون.

السودان التي ما زالت الديانة الوثنية تمارس في القبائل الجنوبية من السودان ويشكلون نسبة حوالي 25% من سكان السودان وتنتشر قبائل البجا التي تشكل حوالي 6% في أنحاء السودان وقبائل الهوسا 4% والنوبيون3% والفور2% والقبائل النيلية تشكل حوالي 6% والبانتو2% والمسيحيون5% ويمثل المسلمون العرب حوالي نصف السكان ويشكلون الأكثرية الساحقة في البلاد.

ويشكل العرب المسلمون في الجزائر نسبة تتجاوز70% أغلبهم على المذهب المالكي وتتقاسم الأقليات الأخرى ما تبقى من السكان فيتشكل البربر المسلمون السنة وهم من القبائل العربية مثل قبائل الشاوية وقبائل الشلوح نسبة 26% والمسيحيون العرب يشكلون حوالي 1% والإباضيون المزابيون وهم أيضاً من البربر المسلمون السنة وهم بدو رُحل ولا تتجاوز نسبتهم أكثر من نصف بالمائة وهناك من البربر من يعتنق الديانة المسيحية من قبائل البربر وقد تصل نسبتهم إلى 1% أيضاً وبذلك تكون النسبة الإجمالية لمسيحيي الجزائر بحدود2%.

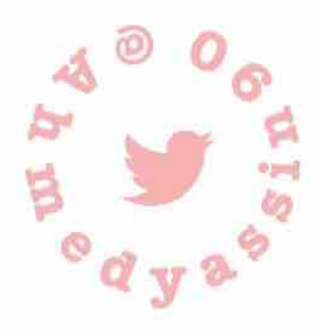
أما المملكة المغربية فإن نسبة المسلمين فيها تتجاوز 90% أغلبهم من العرب ويشكل البربر منهم نسبة كبيرة تتجاوز 36% ومنهم الطوارق الرحل ولكن نسبتهم تشكل أقل من 1% ويوجد في المغرب جالية يهودية ما تزال تعيش إلى جانب إخوانهم المغاربة وتصل نسبتهم إلى أكثر من 2% وهناك المسيحيون من أصول أوربية متواجدون في المغرب وتصل نسبتهم إلى 1% كما يوجد في المغرب طائفة قليلة من الزنوج وهي لا تصل إلى نسبة 1% في أفضل الحالات.

أما موريتانيا فإن أغلب سكانهم من العرب والبربر ويشكل المولدون نسبة تتجاوز 40% وهم قبائل مختلطة من العرب والبربر أما الزنوج من أصول إفريقية فيصل تعدادهم إلى نسبة قد تتجاوز 20% وتشكل القبائل الحسانية من أصول عربية نسبة لا بأس بها من سكان موريتانيا وإلى جانب هؤلاء يعيش الطوارق من عرب البادية الرحل وقد تصل نسبتهم إلى 3% وتشكل الأعراق المختلفة الأخرى ما تبقى من السكان.

الأقليات وأزمة الهوية الوطنية

إن اتفاقية سايكس ـ بيكو التي قسمت الوطن العربي إلى دول قطرية بعد الحرب العالمية الأولى لم تراعِ التنوع العرقي والإثني فيها فجاءت الحدود السياسية للأقطار العربية غير متوافقة مع الحدود الثقافية والتنوع الديموغرافي للشعوب العربية لذلك فهي ما زالت تواجه إشكالية في تحديد وتعريف الهوية الوطنية والثقافية لكثير من الأقطار وقد استغلت هذه الإشكالية خارجياً وظهرت إلى الواجهة بقوة بعد أحداث الربيع العربي، واليوم في ظل تسارع الأحداث السياسية في الوطن العربي والعسكرية في أجزاء منه في السنوات الأخيرة والتي تركت آثارها السلبية على الجميع دولاً ومجتمعات وشعوب وأقليات وأحدثت تغييراً جوهرياً في مواقف البعض وغيرت الكثير من المفاهيم والأفكار التي كانت سائدة لدى البعض وربما تكون من أهم التداعيات المباشرة التي أفرزتها التطورات الأخيرة في الوطن العربي على دول المنطقة هي هذا التغيير وإبراز العديد من القضايا والمسائل الجديدة على السطح السياسي مثل قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان ومشاكل الأقليات، وهنا يكون من الضروري والمسؤولية الوطنية والأخلاقية للدولة إن تركز جهدها على تقوية الرابطة الوطنية من خلال نشر الثقافة الوطنية الديمقراطية وإقامة مؤسسات المجتمع المدني وإحياء جميع الثقافات الموجودة في المجتمع التي تشكل جزءاً أساسياً في الثقافة الوطنية حتى يسمو الشعور الوطني ويترسخ شعور الولاء للوطن على الولاءات والانتماءات الفرعية الأخرى وتسمو الهوية الوطنية على الهويات الفرعية والابتعاد عن سياسة التهميش وتجاهل حقوق الأقليات لأن الأقليات عندما ينمو لديها شعور التهميش والاستبعاد من جانب الدولة ستواجه دون شك عقبة في سعيها نحو الاندماج الثقافي والسياسي والاجتماعي في الدولة

والمجتمع خاصة إذا مارست الأغلبية سلوك الاستعلاء القومي فليس من الحكمة والمنطق أن يتصور أحد أو ينتظر من أقلية أثنية كانت أو عرقية أن تتخلى عن هويتها الخاصة وموروثها الثقافي وتقبل بهوية الأغلبية بل ستبقى تدافع عن خصوصيتها وتتمسك بها قدر ما تستطيع وتعتبرها جزءً من أسباب وجودها لأن هذه الخصوصيات الثقافية نشأت وتراكمت عبر مراحل تاريخية طويلة لا يمكن لها أن تذوب بقرار سياسي أو بسياسة التجاهل والإهمال. وتختلف الأقليات من استعدادها للاندماج الاجتماعي فهناك أقليات نشطة سياسياً وتعمل من أجل إثبات خصوصيتها وهناك أقليات أخرى لديها استعداداً عالياً للاندماج بالمجتمع الذي تعيش فيه.



مفهوم الهوية عند الأقليات

لا يوجد اتفاق عام لدى الأقليات في العالم على معنى محدد للهوية فهناك إشكاليات في تعريفها حيث تختلط مع مفاهيم أخرى مثل القومية والأمة وحتى الجنسية والبعض ينظر إليها من زاوية المقارنة مع الآخر أي هم ضد من؟ هذه الرؤية التي تبنى على أساس الشك بالآخر تجسدت بشكلها العدواني عند الغرب وأخذت إطاراً فكرياً في كتاب «صراع الحضارات» للمؤلف هانتكتون الذي عزا العنف والمجابهة هما الأساس في بناء وبقاء الحضارات وأن الحضارة الغربية التي لم تنشأ بسبب التفوق الفكري والعلمي وإنما بسبب التفوق في استخدام العنف ضد الآخر لا يمكن لها أن تحافظ على بقائها دون وجود عدو منافس لها في الكون بينما تجد مفهوم الهوية لدى البعض يتجسد على أساس الوعي بالذات الاجتماعية والثقافية فالهوية ليست ثابتة وإنما تتغير تبعاً لتغير الواقع بل أن داخل كل هوية رئيسية هناك هويات فرعية متعددة يخلقها الإنسان وفق صيرورة التحول الاجتماعي والثقافي ويتداخل المفهوم العام للهوية مع الانتماء العرقي أو الهوية الفرعية التي تتجسد في الانتماء العرقي وينطبق على أي جماعة تختلف عن الجماعات الأخرى في واحدة أو عدد من العادات والتقاليد والقيم فتميز مجموعة بهوية لا يعني تطابق أفراد الجماعة بل بالعكس أن التنوع الثقافي والقيمي في المجتمعات يتطابق مع جوهر الديمقراطية والهوية الحقة هي التي تتطابق مع المفاهيم الوطنية العامة مع الاحتفاظ بالاختلاف الجزئي. من جانب آخر فإن أغلب الثقافات في الوطن العربي تكاد تكون متشابهة أو متقاربة نتيجة تفاعلها عبر التاريخ ولا توجد خصوصية تامة لثقافة دون الثقافات الأخرى وبالتالي يمكن إيجاد قواسم مشتركة للثقافات لخلق ثقافة وطنية وتجاوز أزمة الهويات الفرعية فالحضارات دائماً متصالحة وتغذي بعضها البعض بالثقافة

والمعرفة والعلوم وأن من يسعى إلى صراع حضاري بين الأمم إنما يعاني من أزمة داخلية مجتمعية فاشلة في مواجهة التحديات الحقيقية وهناك الكثير من المجتمعات تخلصت من أزمة الهويات الفرعية ونجحت في التطور والتكيف الحضاري وتجاوزت هوياتها الفرعية لصالح الهوية الوطنية المشتركة وخير مثال على ذلك المجتمعات المسيحية الشرقية التي اندمجت مع المجتمعات العربية الإسلامية دون التركيز على خصوصيات لا مضمون لها بل أحياناً دون أن تتساءل عنها وأنشأت لها خصوصيات وطنية منسجمة مع خصوصيات الأغلبية العربية، وبقدر ما تتحرر هوية وثقافة المجتمعات التعددية من هيمنة الأغلبية بقدر ما تتحقق الديمقراطية وتمارس الحريات الفكرية والسياسية حيث باتت القضية المحورية للمجتمعات والدول التي تتميز بالتعدد الثقافي والاثني والقومي هي مسألة إيجاد هوية وطنية مشتركة تعبر عن رغبة المجموع وإن مدى تحقيق هذه الهوية يعكس مستوى الوعي الوطني الديمقراطي في المجتمع كما أن التوافق على هوية وطنية رئيسية واحدة لابد وأن يكون في نظام سياسي واجتماعي يناسب بنية وتركيبة المجتمع التعددي وفي ظل دستور وقوانين تعزز هذه الهوية وتقدم الضمانات الكفيلة بأن تكون هذه الهوية هي الخيمة الكبرى المشتركة التي يستظل بأفيائها الجميع ويختلفون في الجزئيات تحت مظلتها ويدافعون عنها جميعاً عندما تهدد من أي جهة كانت، وتلعب الدولة دوراً رئيساً في هذا المجال فهي بجهازها البيروقراطي وأتباعها سياسة الاستبداد غير العادلة من شأنها أن تؤدي إلى صراعات أهلية بين أقليات المجتمع الواحد بينما على عكسها الدول التي تشجع التعايش والاندماج باتباعها سياسات عادلة لا تميز بين أبنائها ونهجاً ديمقراطياً يتيح لأبنائها حرية الفكر والممارسة للتعبير عن خصوصياتهم الثقافية. ومما يعرض البلدان إلى مخاطر جسيمة هو استخدام

السلكة استخداماً غير عادلاً أو تحريفها لجهة ما على حساب الجهات الأخرى وإفراغها من مضامينها الوطنية واحتكارها، وهناك مجتمعات عديدة في العالم لم تستكمل شروط تكوين الدولة بفعل عوامل محلية ودولية وما زالت حدودها غير متطابقة مع حدود الأمة المنضوية داخل حدودها الديموغرافية أي أن الدولة القومية ما تزال في أجزاء عديدة من العالم في طور التشكل لافتقادها الشخصية المميزة لها أو افتقارها إلى مصادر وآليات التكامل والاندماج السياسي والاجتماعي وتتميز الهوية الوطنية عن غيرها من مفاهيم الولاءات الأخرى في كونها حالة سياسية وإرادية خالصة تتسم بطبيعة جماعية وتقوم على الاتفاق وعن وعي تام بين سكان إقليم أو دولة معينة على العيش المشترك في مجتمع سياسي يتمتع بالسيادة الكاملة ويتضمن عناصر تكوينه الأساسية من إقليم محدد وحكومة متفق عليها ودستور يحكم إليه الجميع وقانون يخضع له جميع أبناء السكان المتفقون على الهوية المشتركة التي تعبر عن شخصية المجتمع المعنوية من هنا يتبين لنا أن الهوية ليست شيء ساكن ولا تتكون نتيجة الرغبة فقط بالعيش المشترك ولكن تفرضها أيضاً عوامل العيش في ظل وضع قائم عبر التاريخ، لذلك فإن قضية حل هوية الأقليات لا يمكن تحقيقه إلا بنضال مشترك من أجل بناء دولة مدنية حرة وديمقراطية لكل مواطنيها تحقق لهم العدالة الاجتماعية وحقوق سياسية واقتصادية وثقافية دون تمييز ومن جانب آخر يلعب المجتمع المدني دوراً رئيسياً في صيرورة وبلورة وعي وطني طوعي لإنشاء دولة قائمة على المساواة وقبول الآخر وترسيخ مفاهيم العيش المشترك لبناء الوطن المشترك.

الأقليات واستخدامها كورقة سياسية

دأبت الدول على استخدام الأقليات كورقة سياسية للتدخل في شؤون الدول الأخرى أو للضغط عليها لتحقيق مكاسب أو مصالح لدولتها ثم تتخلى عنها بشكل كامل ودون لياقة عند خضوع الدول وتنفيذ ما تسعى إليه أو الاتفاق على موضوع معين وتتجلى مسألة التدخل الخارجي باستغلال الأقليات واستخدامها كوسيلة للضغط على نوعين الأول التدخل الأجنبي الاستعماري الذي ارتبط به تاريخ المنطقة العربية خلال موجة الاستعمار التي احتلت المنطقة في النصف الأول من القرن العشرين وصولاً إلى الهيمنة الأمريكية الإمبريالية على المنطقة العربية التي بدأت مع حرب الخليج الأولى ثم الحرب الثانية وقطفت ثمارها باحتلالها أفغانستان ثم غزوها للعراق عام 2003م وتدمير مؤسسات الدولة العريقة بشكل كامل ابتداءً من المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية والخدمية والاجتماعية وحتى المنظومة الأخلاقية للمجتمع وإخراج العراق من لعبة التوازن الإقليمي في المنطقة من أجل الحفاظ على أمن إسرائيل ونهب ثروات العراق والسيطرة عليها، أما النوع الثاني فيأتي بصورة التدخل الأممي أو الدولي عن طريق الشرعية الدولية باستخدام المنظمات الدولية وهذا النوع ارتبط بمساندة الشعوب وحقوقها المنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية ويتم عبر المنظمات الدولية أو المنظمات الإقليمية أو منظمات المجتمع المدني الدولي أو حتى عبر الرأي العام الدولي، وتلعب السياسات التي تنتهجها الدول دوراً أساسياً في هذا المجال فإذا كانت سياساتها رعناء وغاشمة في التعامل مع رعاياها فمن شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات أو حروب أهلية تشكل باباً للتدخل الأجنبي أو اتباع سياسات حكيمة مع رعاياها تشجع التعايش والاندماج لمكونات شعبها وتغلق أبواب التدخل الدولي المحتملة

لأن ميثاق الأمم المتحدة يعطي الحق لأي دولة عضو فيها التدخل عبر المنظمة الدولية للاحتجاج وإدانة أي انتهاك لمقدرات الأمم المتحدة المنصوص عليها في الميثاق في شؤون دولة أخرى ولا يعد ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول فكل دولة من الدول إذا كانت عضواً في الأمم المتحدة فمن واجبها أن تمارس دور الحارس لميثاق واتفاقيات ومقررات الأمم المتحدة وأن أي انتهاك تمارسه دولة ما لحقوق أقلية من سكانها هو انتهاك لإعلان حماية الأقليات للأمم المتحدة ويستوجب تدخل الأمم المتحدة عبر آلياتها المعروفة ويعتبر التدخل الدولي في هذه الحالة مشروعاً بغطاء القانون الدولي والمواثيق الدولية بل أن تصنيف الأمم المتحدة لجماعة ما على أنهم أقلية هو باباً للتدخل الخارجي ودعوة للتدويل وقد حدث هذا النوع من التدخل في البوسنة والهرسك وكوسوفو تحت ذريعة حماية أقلية دينية أو عرقية مضطهدة وما حدث في لبنان بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وتشكيل لجنة تحقيقية (لجنة ميليس) للتحقيق في ملابسات الاغتيال ما هو إلا تدويلاً لقضية داخلية وتدخلاً خارجياً عبر آليات منظمة الأمم المتحدة، وقد يؤخذ التدخل الدولي طابعاً شعبياً مثل لجان التضامن مع الشعوب ودعم نضالها ضد التمييز العنصري.

تسييس المنظمات الدولية

من الأمور التي أضحت معروفة وواضحة للعيان هو تسييس الكثير من القضايا في العالم واستخدام الأمم المتحدة ومقرراتها لصالح الدول الأقوى وحسب ميزان القوة فيها فهناك دولاً مهيمنة وتسعى لإعادة تشكيل المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط من جديد ويصرح مسؤوليها ومراكز الدراسات الاستراتيجية فيها والخبراء بذلك علناً ودون حياء ويدعون بشكل أو بآخر إلى ترتيبات جديدة على غرار اتفاقية «سايكس ـ بيكو» التي قسمت الوطن العربي بعد الحرب العالمية الأولى مما يستوجب على شعوب هذه المنطقة الانتباه من المقاصد التي تنادي بها هذه الدول الكبرى للتدخل وإذكاء الخلافات بين مكونات الشعوب تحت ذرائع حقوق الإنسان وغيرها وتوسيع دائرة الصراع بين هذه المكونات على حساب أسلوب الحوار المتحضر الذي يعتمد التفاوض والتجاذب السلمي وقد حدث هذا عبر التاريخ المعاصر في أيرلندة الشمالية وتيمور الشرقية في إندونيسيا والصحراء الغربية في المغرب ومشكلة دارفور في السودان وما يحدث الآن في الوطن العربي تحت مسمى (الربيع العربي). وسواءً كان هذا التدخل دولي أو أجنبي واستخدمت فيه القوة والعنف فيعد تأزيم للحالة وإشعال فتنة كان من الممكن إيجاد حلولاً لها عبر التوسط والحوار والأساليب السلمية وقد ساعدت الضغوط السلمية على حل الكثير من المشكلات بعد الجلوس على مائدة الحوار وانتهت دونما استعمال قوة أو تدخل دولي لأن تدخل الدول العظمى في شأن كهذا إنما تكون دوافعه على الأغلب نابعة من الحرص على رعاية مصالحها في الدول التي تتدخل فيها ليس إلا، ولا يهمها مصلحة الأقليات ومارست سياسة مزدوجة إزاء الكثير من القضايا عبر

التاريخ حتى أصبحت سياسة ازدواجية المعايير تعد مشكلة في تطبيق حقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى وأكثر الدول التي مارست هذا الأسلوب هي الولايات المتحدة الأمريكية بسبب هيمنتها على المنظمة الدولية ومجلس الأمن إلى درجة الاستخدام المعيب والمخجل أحياناً لافتقاره إلى أبسط مسوغات التدخل الإنساني.

اندماج الأقليات في العالم العربي

استطاعت الكثير من الأنظمة العربية بعد نشوء الدولة القطرية الوطنية أن تحقق نوعاً ما هوية وطنية مشتركة لشعبها وتضعف من الجنوح إلى تحقيق الشخصية الاثنية أو العنصرية لمرحلة محدودة ولكن وفي ضوء تعدد الأقليات والمكونات القومية والدينية والمذهبية في الوطن العربي والتدخل الأجنبي الذي لم يتوقف ظلت مشكلة الأقليات تظهر للسطح في الكثير من الأقطار العربية بين فترة وأخرى وهنا لابد من البحث عن حلول شاملة تأخذ بعداً وطنياً لمشكلات هذه الأقليات وإن هذه الحلول لابد أن تكون حلولاً جذرية تحرص على خصوصيتها تحت خيمة الهوية الوطنية المشتركة وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل دولة ديمقراطية يحكمها القانون الذي يسري على الجميع دون تمييز ومبادئ عادلة يقتنع بها الجميع ويتم من خلالها منح الأقليات الحقوق القومية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وتكريس مبدأ المشاركة وقبول الآخر على أسس مهنية بمعيار الكفاءة والإخلاص واعتبار جميع المواطنين متساويين في الحقوق والواجبات دون أي استثناء، واعتماد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية هي الموازين التي يتم بموجبها تقييم أي دستور وطني يحترم حقوق الأقليات، إن المجتمع المدني والمؤسسات التي تنشأ بظل دستور دولة مدنية والقيم التي ينشأها المجتمع المدني كلها تصب باتجاه تكريس مفاهيم المواطنة والمساواة بغض النظر عن الخلفيات الاثنية أو المذهبية، ولكن هذا الربط بين المجتمع المدني والدولة المدنية والهوية الوطنية والمجتمع الاندماجي لا يمكن له أن يحقق النتائج المرجوة إن لم يرافقه إخلاص في النوايا وصدق في التعامل

وإغلاق النوافذ التي يمكن أن يتسلل منها أصحاب الأغراض السيئة من الدول الأخرى تحت أي مسوغ وفي هذه الحالة فإن الإقرار بالتعددية الثقافية والسياسية في إطار اتحادي للكيانات السياسية القائمة هو السبيل الأكثر قبولاً لإيجاد حلول عقلانية واقعية لقطع الطريق على دعاة الحلول الانفصالية والتي عادة ما يرافقها العنف وإذكاء الاختلافات إن الصيغ الاتحادية التي تضمن حقوق الإنسان وحقوق الجماعات التي يتكون منها المجتمع والشعوب والتي تضمن تفاعل وازدهار الثقافات المتنوعة هي التي تعزز الوعي الوطني المشترك وترسخ مبادئ الحوار الديمقراطي وقبول الآخر وتبني الحلول الوسطية الممكنة لمواجهة الاختلافات التي قد تنشأ مع السلطة الاتحادية الأخرى واعتماد الدستور ميزاناً يحتكم إليه عند مناقشة أي موضوع يخص المجموع.

وفي الوقت الذي تفتعل فيه الأقليات افتعالاً كل يوم في المجتمع العربي يصرّ بعض الناشطين السياسيين والمنظمات غير الحكومية الممولة أجنبياً على التركيز على المطالب اليومية للأقليات وإن ذلك يمثل برنامج عمل ملموس ومباشر مقابل الشعارات التي تنادي بها أبواق الإعلام في الغرب بضرورة التغيير السياسي والاجتماعي الشامل في الوطن العربي، ومع الاعتراف بوجود مطالب وقضايا عادلة لكثير من الأقليات في الوطن العربي لكن ما يجري اليوم لا يتعلق بحقوق هذه الأقليات المشروعة بل بمشروع عالمي لتفكيك الأقطار العربية المفككة أصلاً وتجزئة المجزء منها، من هنا تنبع الضرورة الملحة لتأسيس بعض الخطوط العريضة كمنطلق للتعاطي مع قضايا الأقليات في بلداننا والتي يمكن إجمالها بالآتي:

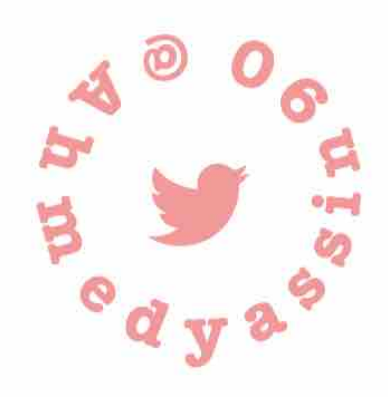
1. إن حقوق الأقليات على الرغم من مشروعيتها شيء والاستقواء على الأمة بقوى عالمية خارجية شيء آخر مختلف تماماً ومن حق الأقلية على الأغلبية أن تتمتع بحقوقها الثقافية والسياسية كاملة وتمارس حقوق المواطنة بدون تمييز في ظل قوانين عادلة يخضع لها الجميع مثلما من حق الأغلبية على الأقلية أن لا تمد يدها لأعداء الأمة وتستقوي بهم على دولة الأمة.

2. إن المعيار والميزان الأساسي للمواطنة هو الانتماء والولاء للأمة ولـلـهوية الوطنية المشتركة بما لا يلغي الخصوصيات الثقافية والدينية الأخرى بل على العكس أن تكون هذه الهويات الفرعية عوامل قوة وتنوع لدعم الهوية الوطنية المشتركة.

3. إن الاعتراف بمطالب الأقليات المشروعة وتحقيقها وإزالة الحيف عن أبنائها لا يمكن فصله عن إزالة الظلم عن مجموع السكان الذي يقع عليهم جميعاً وإن على أبناء الأقليات أن يتعاونوا مع أبناء الأغلبية المسحوقة لإزالة الظلم والتخلف وأن يعملوا بشكل مشترك لتحقيق مطالبهم جميعاً.

4. إن أن دعوة تنادي بحقوق الأقليات وتدعي تمثيلهم سواءً كانت صادرة عن حزب أو منظمة أو فرداً تفقد مشروعيتها إذا ارتبطت بقوى أجنبية وتخدم مصالح تلك القوى حتى لو كانت المطالب التي تدعو لها مشروعة وحقيقية ويفترض أن تصنف إلى جانب أعداء الأمة أو عملاء أعداء الأمة.

5. إن الأحزاب السياسية والتجمعات الوطنية التي تنادي بالتغيير في البلاد العربية عليها أن تفكر بإيجاد حلاً عادلاً لقضاياها تنسجم مع مشروع التحرر ووحدة الوطن والنهضة لأنها جزء من الوطن ومسؤولية أمام التاريخ وأن لا يجد أصحاب الأغراض السيئة طريقاً يتسللون من خلاله ليقودوا الحركة إلى طريق منحرف عن مصالح الجمهور.


@Ahmedyassin90

خلاصة الفصل الأول

إن تنظيم العلاقة بين الفرد والدولة على أسس الديمقراطية العادلة يشكل صمام أمان لحقوق الأقليات المرتبطة أصلاً بحقوق الإنسان وفقاً لمحددات القوانين العادلة (الدستور) المنسجمة مع القوانين الدولية والقائمة على المساواة بين جميع أفراد المجتمع أمام القانون، كما أن وجود منظمات مجتمع مدني قادرة على الدفاع عن الحقوق والحريات العامة وإنهاء جميع أشكال التمييز الذي تعاني منه الكثير من الأقليات في البلاد العربية وإن استقلال القضاء يشكل ركيزة أساسية للعدل الإنساني في المجتمع كون غياب الديمقراطية يؤدي إلى استخدام السلطة بشكل طائفي أو اثني من قبل جماعة معينة مما يدفع باتجاه صراع الطوائف والأقليات الذي يورث عوائق أمام الاندماج الاجتماعي ويخلق حواجز داخل المجتمع الواحد وهذا يتطلب نضالاً على كافة الصعد من أجل تعزيز القيم الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان لخلق مجتمع موحد في مواجهة الاستبداد أياً كان مصدره، ويمكن الاستفادة من تجارب الشعوب التي تعيش فيها الأقليات إلى جانب الأغلبية بانسجام ووئام وأغلب هذه التجارب تتلخص بمنح الحقوق التي أقرها المجتمع الدولي ونادى بها إعلان حقوق الأقليات والتي تتجسد في حق الأقليات في الوجود والتمتع باللغة والثقافة الخاصة بها وتطويرها وحقها في إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية والثقافية وإدارتها بلغتها الخاصة ولها الحق في تمثيل نفسها في النشاط السياسي المتعلق بالشؤون السياسية للدولة وحقها في الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها الداخلية في مجالات الثقافة والتعليم والدين والشؤون الاجتماعية والإدارة المحلية وإن تطبيق كل ذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان مقروناً بالآليات الديمقراطية التي تمثل سياسة الدولة في مفهوم المواطنة والمجتمع المدني، فالمجتمع الضعيف المفكك لديه من

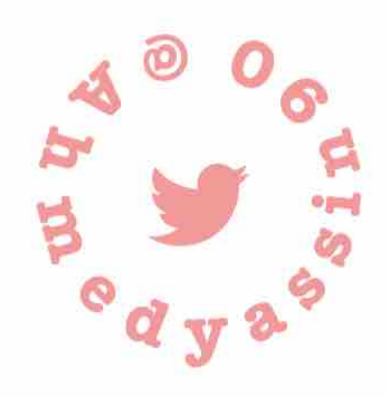
التحديات التي تعوقه عن التقدم بما فيه الكفاية وكلما برزت مشكلات الأقليات والصراعات الطائفية كلما أصبح أكثر عجزاً عن مواجهة الأخطار بينما المجتمع الموحد أكثر قدرة على مواجهة التحديات والأخطار التي تواجهه سواءً كان مصدرها خارجياً أو بأيادي داخلية مدفوعاً برياح العولمة والامبريالية العالمية التي تسعى دائماً لإثارة النعرات الداخلية لبلدان العالم الثالث وتوظيف الأقليات لخدمة مصالحها وأهدافها.



الفصل الثاني

الأقليات العرقية والاثنية

في تركيا وأفغانستان


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

الأقليات العرقية والاثنية

في تركيا وأفغانستان

مقدمة:

بعد سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الثانية وتقسيم ميراثها بموجب اتفاقية لوزان الدولية التي وقعت في 24 تموز 1923 ورسمت فيها حدود الجمهورية التركية الحالبة كان الجنرال مصطفة كمال أتاتورك يخوض معارك عنيفة مع جيرانه لتثبيت الحدود على أرض الواقع حتى أعلن انبثاق الجمهورية التركية بحدودها الحالية يوم 29/تشرين أول/1923م وحافظت على مكوناتها الاجتماعية والدينية استمراراً للواقع الذي كانت عليه الدولة العثمانية طيلة ستة قرون عاشت الدولة العثمانية فيها ترفع راية الخلافة الإسلامية وحافظت على قيادتها وأعادت هيبتها فكانت تركيا الجديدة هي الوريث الشرعي للدولة العثمانية بكل حساسياتها وإشكالياتها.

لقد حقق مصطفى كمال أتاتورك مفهوماً جديداً للأقليات أعاد بموجبه تركيب الأمة التركية وبناء الدولة التركية الحديثة بما ينسجم مع معاهدة لوزان التي حددت مفهوم الأقليات في تركيا تلك التي لا تعتنق الدين الإسلامي وكانت آنذاك تعيش داخل الحدود التركية وهم المسيحيون واليهود والأرمن واليونانيون وأُلغي بموجب هذه الاتفاقية التوصيف القديم للأقليات الذي ورد في اتفاقية سيفر الموقعة في 10 آب 1920 والتي صنفت الأقليات على أساس عرقي وديني ولغوي إضافة إلى اعترافها بقيام حكم ذاتي للأكراد على الأرض الواقعة جنوب شرق تركيا الحالية ولكن اتفاقية لوزان طوت واقعياً ما صت عليه اتفاقية

سيفر وأعادت تشكيل سكان تركيا جغرافياً ولغوياً وعرقياً بشكل آخر مع أن اتفاقية لوزان أعادت تركيب المجتمع التركي الحديث لكنها أقرت بوجود أقليات غير مسلمة ومنحتها حق إدارة شؤونها الدينية والتعليمية واللغوية وتشييد معابدها والأحوال الشخصية ونصت المادة 44 من الاتفاقية على نوع من الحماية الدولية لهذه الأقليات والإشراف الدولي على حسن تطبيق البنود الخاصة بالأقليات غير المسلمة ولأعضاء عصبة الأمم الحق في أن تلفت انتباه المجلس إلى أي خرق أو انتهاك لهذه الالتزامات وعلى المجلس اتخاذ الإجراء المناسب لحماية هذه الأقليات.

وقد أصدر مصطفى كمال أتاتورك طيلة فترة حكمه التي امتدت من 1923 إلى 1932م مجموعة من الإصلاحات والتدابير عرفت فيما بعد بالنهج الكمالي أو الأتاتوركي نسبة إليه، وبالرغم من أن معاهدة لوزان لم تشير إلى أي مكون داخل الدين الإسلامي واعتبرت المسلمين أغلبية إلا أن حقيقة الأمر هناك أقليات تركية على غير المذهب الشافعي أو الحنفي الذي تتبناه الحكومة التركية وحدثت لهم معارك كثيرة مع السلطة العثمانية خلال حروبها مع شاه إيران وأهم هذه الأقليات هم العلويون حتى أنهم تواروا عن ممارسة طقوسهم الدينية بشكل علني خلال قوة السلطنة العثمانية.

ويتألف المجتمع التركي الحالي من عدة أقليات أهمها الأكراد والعلويون والعرب والأرمن واليونانيون واليهود والسريان والكلدان.

1ـ الأكراد

بالرغم من أن معاهدة لوزان لم تعترف سوى بالأقليات الدينية من الشعب التركي أي الأقليات غير المسلمة (كاليهود والأرمن واليونان... إلخ) إلا أن سكان الجمهورية التركية الذي يصل تعداده حوالي (65-70) مليون نسمة حسب التقديرات الأخيرة يتكون من القومية التركية أي الأتراك يشكلون أغلبية السكان ويشكل الأكراد ثاني أكبر مجموعة عرقية ويقدر تعداد الأكراد بحوالي اثني عشر مليوناً أي أنهم يشكلوا خمس السكان وأغلب تواجدهم في جنوب شرقي تركيا أي في المناطق المحاذية لكردستان العراق وسوريا وإيران وبسبب أن الإحصاءات التركية الرسمية لا تتضمن فقرة لذكر العرق فإن تعداد الأقليات لم يكن دقيقاً لذلك فالتقديرات الرسمية تقدرهم بحوالي 7 مليون نسمة فقط ومن الجدير بالذكر أن العقيدة السياسية التركية التي تمثل امتداداً لنهج أتاتورك لم تعترف بالأكراد كمجموعة عرقية مختلفة عن العرق التركي بل تعتبرهم أتراك يقطنون الجبال ولهذا أطلق عليهم رسمياً (أتراك الجبل) واستمرت هذه التسمية والتعامل مع الأكراد على أنهم أكراد الجبل حتى أقدم الرئيس التركي سليمان ديميريل نهاية عام 1991 على الاعتراف بوجود واقع كردي بعد تجواله في جنوب تركيا ولاحظ أن الأكراد هناك يشلكون أغلبية السكان في عدة محافظات منها محافظة حقاري وفان وأغري موش تبليس ديار بكر أورفا ماردين قارش تونجيلي ايلازيغ غازي عنتاب.. وغيرها من المحافظات الجنوبية ويعتنق غالبية الأكراد الدين الإسلامي الحنيف ومعظمهم شافعيون ويشكل السنة من الأكراد أكثر من 70% بينما تشكل البقية منهم النسبة العلوية التي تندمج معهم اليزيديين

إلى أكثر من 29% من الأكراد ويتكلم جميع أكراد تركيا اللغة القومانية الكردية المعروفة لديهم وتنشط في المجتمع الكردي الحركات الدينية الصوفية مثل النقشبندية والقادرية فيما تطغى عليهم العلاقات العشائرية والقيم الاجتماعية التي تميز العشائر الكردية في تركيا والعراق هي نفسها كون أن المجتمع الكردي في تركيا هو أصلاً امتداد للمجتمع الكردي في كردستان العراق وإيران وسوريا، لذلك يطلقون على جنوب تركيا كردستان الشمالية بينما يسمون كردستان العراق بكردستان الجنوبية ويطلقون على المناطق التي يقطنها الأكراد المجاورة لإيران والأراضي داخل إيران كردستان الشرقية ولا يقتصر وجود الأكراد على المناطق الجنوبية والشرقية من تركيا وإنما هم ينتشرون في المدن الكبرى وقد اضطروا للهجرة إلى تلك المدن بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة والاضطرابات الأمنية في مناطقهم ويشكلون عدداً كبيراً في مدينة اسطنبول يصل تعدادهم أكثر من 3 مليون نسمة ولهم تواجد أيضاً في مدينة أنقرة بينما دفعت قسم منهم الظروف المنية للهجرة خارج تركيا فهاجر منهم أكثر من مليون كردي إلى أوروبا نصفهم في ألمانيا ويشكلون جالية كبيرة في ألمانيا.

وقد شكلت سياسة كمال أتاتورك تجاه الأكراد بعدم الاعتراف بهم كقومية لها هويتها الثقافية المستقلة ضمن الشعب التركي مشكلة رئيسة لهم تجسدت في عدم السماح لهم بأي نشاط سياسي أو ثقافي أو اجتماعي يجسد هويتهم المستقلة ورفض منحهم حق التعليم في المدارس الكردية أو تأسيس جمعيات ومنظمات تعزز الثقافة الكردية وغير ذلك من مزاهر التعبير عن خصوصية ثقافية كردية ويؤكد هذا النهج الحكومة والدستور والقوانين التركية التي تمنع تأسيس أي

منظمة أو جمعية أو حزب على أساس عرقي أو ديني وعندما أسس بعض الأكراد أحزاباً تعبر ضمناً عن هوية كردية في منتصف التسعينات أقدمت الحكومة التركية على حظرها ومساءلة زعمائها وقد تعرض بعضهم للسجن والنفي، وكانت ردة الفعل الكردية المباشرة القيام بانتفاضات ومن الجدير بالذكر أن رفض الأكراد الواقع الذي فرضه عليهم أتاتورك في بداية تأسيسه الجمهورية التركية 1923 الذي اعتبر جميع المواطنين الذين يقطنون الجمهورية التركية هم أتراك ونص على ذلك الدستور الذي اعتمده في حينه وهذا يعني إلغاء وجود كل عرق غير تركي وفي مقدمتهم الأكراد والعرب، وانتفض الأكراد في حينها من هذا الإجراء وكان من أهم انتفاضات هي انتفاضة الشيخ سعيد الكرادي عام 1925 وانتفاضة أغري 1928-1930 وانتفاضة ديرسيم عام 1938 ولكن الجيش التركي قام بقمعها بقسوة شديدة ولعل المحطة الأكثر تأثيراً وقوة في تاريخ مقاومة الأكراد لسياسة الحكومة التركية تجاه قوميتهم هي تأسيس حزب العمال الكردستاني بزعامة عبدالله أوجلان عام 1978 والذي اعتمد الكفاح المسلح نهجاً له منذ عام 1984 وما يزال واعتبرتهم الحكومة التركية عصابات متمردة لذلك واجهتهم بسلسلة من الإجراءات لعل من أهمها:

1. فرض حالة الطوارئ على المناطق الكردية الأكثر تعرضاً لنشاطات حزب العمال الكردستاني. بدأت منذ إعلان نشاط حزب العمال الكردستاني عام 1978 وتجدد تلقائياً كل ستة أشهر وبموجب قانون الطوارئ فإن الحكومة التركية تعطي الموظفين امتيازات مادية كبيرة

سواء كانوا عسكريين أو مدنيين لتشجيعهم على التصدي لنشاطات حزب العمال الكردستاني.

2. اللجوء إلى استخدام القوة لقمع حزب العمال من خلال إرسال أفواج من القوات المسلحة معززة بالدبابات والطائرات والصواريخ لمهاجمة معاقلهم في أعالي الجبال أدت إلى فقدان الطرفين آلاف القتلى على مدى العقود الأخيرة.

3. تشكيل قوات شعبية تحت مسمى (حراس القرى) عام 1985 مهمتها حماية القرى التي تتعرض لهجمات المقاتلين من حزب العمال الكردستاني ومنتسبي هذا التشكيل جميعهم من الأكراد من أبناء العشائر الموالية للحكومة وقد بلغت العناصر المستفيدة من هذا التشكيل ويتقاضون رواتب شهرية بمعدل 300 دولار كل شهر خمسون ألف شخص.

4. أقدمت الحكومة التركية على اتباع سياسة تفريغ القرى الكردية من سكانها وتدميرها إذا تطلب الأمر لقطع الطريق على مقاتلي حزب العمال الكردستاني من استخدام تلك القرى حاضنات تمونهم بالمواد الغذائية وتشكل غطاء لنشاطاتهم وقد مارس هذه السياسة بشكل فعال الرئيس السابق تورغت أوزال.

5. قامت الحكومة التركية بعقد اتفاقية مع الحكومة العراقية بالسماح لها بملاحقة مقتلي حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية المجاورة لتركيا والتي استخدمها مقاتلو الحزب قواعد خلفية لهم

مستفيدين من الفراغ الأمني الذي نشأ في كردستان بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 ينطلقون منها لشن هجماتهم على الجيش التركي على الحدود وكذلك ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني على الشريط الحدودي مع إيران وسورية.

6. وللقضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي للأكراد في جنوب تركيا فقد= قامت الحكومة التركية بالمباشرة بمشروع تنمية الجنوب شرق الأناضول الذي بدأت منذ عام 1983 وأنشأت العشرات من السدود الإروائية بلغت 21 سداً على نهري الفرات ودجلة وإنشاء محطات كهرومائية والتي تضمن تنمية زراعية وصناعية وتجارية للمنطقة عند اكتمالها تسهم بشكل فعال في رفع مستوى الحياة الاجتماعية في المناطق الكردية مما يدفعهم للتخلي عن فكرة الكفاح المسلح أو المطالبة بقيام دولة كردية مستقلة عن تركيا من جانب آخر تستخدم هذه السدود سياسياً لممارسة ضغط على العراق وسوريا لقطع الشريان الدعم الخارجي للحركة الكردية والتي دائماً ما تتهم سوريا والعراق إضافة لإيران بإيواء المتمردين الأكراد وتقديم الدعم اللوجستي لهم لممارستهم نشاطهم ضد الدولة التركية وبالتالي فإن تركيا ستقوم بقطع المياه عن أي دولة مجاورة تمارس نشاطاً يهدد الأمن القومي التركي أو يؤثر سلباً على المصالح التركية ويضمن التدخل في شؤون تركيا الداخلية.

وقد واجهت الحكومة التركية بسبب هذه السياسات تجاه الأكراد انتقادات واسعة من المجتمع الدولي لا سيما دول الاتحاد الأوروبي التي طالما تذرعت

بتأجيل قبول تركيا ضمن دول الاتحاد بسياستها تجاه الأكراد وطالما جعلت من الاعتراف بالقومية الكردية والاعتراف بحقوقها الثقافية والحرية والديمقراطية شرطاً لقبولها ضمن النادي الأوروبي إضافة إلى أن الحكومة التركية تنفق سنوياً مليارات الدولارات لمواجهة النشاط الكردي مما يؤثر سلباً على الاقتصاد التركي ويسهم في زياد التضخم الذي تعاني منه تركيا.

إن النظرة التقليدية التي كانت تسود سلوك الدولة الكردية خاصة القوات المسلحة على اعتبار الحركة الكردية حركة انفصالية إرهابية يجب استئصالها جذرياً بدأت تضعف اليوم في تفكير الكثير من الأحزاب والقوى السياسية التركية وبدأت أغلب القوى السياسية ومنها المؤسسات الرسمية تعيد النظر في هذا النمط من السلوك باتجاه الاعتراف بهم كقومية لها خصوصيتها ضمن الدولة التركية ولكن هذا لا يعني أن جميع القوى السياسية متفقة على هذا التحول الفكري فهناك تباين كبير بين طموحات الأحزاب التركية حول كيفية إيجاد حل نهائي للمسألة الكردية فالبعض يرى أن المشكلة تكمن في النظام الإقطاعي والعشائري الذي يسود المجتمع الكردي وإن تصفية هذا لنظام كفيل بإنهاء المشكلة الكردية ومن الداعين إلى هذا الرأي (بولند أجاويد) بينما تحاول الأحزاب العلمانية اليسارية وعلى رأسها حزب الشعب الجمهوري أن الحل يكمن في ترسيخ قيم الديمقراطية والاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد، أما الإسلاميون فيكتفون بتبني شعار الأخوة الإسلامية دون تحديد عناصر هذا الشعار المنطلق أساساً من عقيدتهم السياسية ومنهجهم في إدارة شؤون الدولة على أسس إسلامية لكن ما

تشترك فيه جميع القوى السياسية سواء اليسارية منها أو اليمينية الإسلامية هو رفض فكرة الانفصال عن الدولة التركية أو حتى منحهم حكماً ذاتياً في المناطق التي تقع جنوب شرق تركيا ضمن نظام اتحادي فيما يرى بعض الأحزاب أن مجرد منحهم حقوقاً ثقافية من بث تلفزيوني وتعليم باللغة الكردية سيكون خطوة نحو اكتمال وعي ثقافي سياسي كردي بضرورة إيجاد أمة كردية لها الحق في تقرير المصير وفقاً للقوانين والمواثيق الدولية وبالتالي ستكون النتيجة الانفصال.

2- العلويون:

يشكل العلويون نسبة غير قليلة من سكان الجمهورية التركية لذلك لا يطلق عليهم بعض الكتاب صفة الأقلية ويصل تعدادهم في تركيا حوالي (18-20) مليون نسمة ولا تقتصر الطائفة العلوية على قومية معينة فهناك من العرب من يعتنق المذهب العلوي ومنهم من الأتراك ويشكل العنصر التركي من هذه الطائفة الأقلية وكذلك هناك من القومية الكردية من هو على المذهب العلوي، ويطلق على العلويين الأتراك اسم (غزل باش) وترجمته باللغة التركية (الرأس الأحمر) أما العلويين من أصول عربية فيعتنقون المذهب النصيري ولا يتجاوز عددهم نصف مليون نسمة يتركز وجودهم في محافظة الإسكندرون ،أضفة مرسيس إضافة إلى انتشارهم في المدن الكبيرة مثل اسطنبول وأنقرة وجميعهم يتكلمون اللغة العربية وتعد لغتهم الأم إلى جانب اللغة التركية. ويشكل الأكراد نسبة من مجموع العلويين في عموم تركيا تقدر بحوالي 20% أي خمس العلويين هم من الأكراد وتشير التقديرات إلى أن هؤلاء يشكلون ثلث السكان الأكراد أي 30% من مجموع الأقلية الكردية ويتواجدون في شرف الأناضول ويشكلون الأغلبية من سكان عدد من المحافظات مثل محافظة تونجيلي وبينغول وسيواس وملاطيا وقهرمان ومحافظات أخرى ويتكلم الأكراد العلويون اللغة الكردية، في حين يتواجد العلويون من أصول تركية في مناطق الأناضول الداخلي امتدادًا إلى الغرب حتى ساحل البحر الأسود وتكون

كثافتهم في محافظة طوقات، يوزغات، أماسيا، وغيرها، وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة لتعداد العلويين إذ لا يوجد تصنيف على أساس طائفي في الإحصائيات الرسمية لكن التقديرات تشير إلى أن مقدارهم يتراوح بين (18-20)مليون نسمة، واتسمت معتقداتهم بالغموض وعدم الوضوح وهذا السبب كان وراء ندرة المعلومات عن تفاصيل هذه المعتقدات لكن من المعروف أن بداية نشوئهم كانت تحت عبادة المنصوفية وإن المنصوف الكبير حاجي بكتاش يحتل مكانه رمزية كبيرة لدى العلويين وعندما قدم إلى الأناضول عام 1210م امتزج فكره بالفكر العلوي حتى اقترنت العلوية بابكتاشية ولم يعد من الممكن ذكر العلوية دون الإشارة إلى البكتاشية ومع أن العلوية تتقاطع مع المذهب الإثني عشري فهم يفترقون عنهم عند الإمام إسماعيل ابن الإمام جعفر الصادق ولا يؤمنون بولاية أخيه موسى الكاظم ولذلك لا يطلق عليهم (إسماعيليون) إلا أن هناك صفات مشتركة تجمعهم في السلوك في ممارستهم للعبادات مثل الكتمان والتقية وقد تطورت طقوسهم الدينية عند البعض حتى ابتعدت عن أصول الدين الإسلامي ولديهم مساجدهم الخاصة يسمونها (بيت الاجتماع) يجتمعون فيها ويمارسون طقوسهم وعباداتهم فيها ويحتل هذا البيت مكانة المسجد عند المسلمين.

وقد واجه العلويون مشاكل كثيرة في علاقاتهم مع الدولة العثمانية خاصة أيام الصراع العثماني الإيراني في زمن الشاه عباس الصفوي (1511-1513) إذ وقف الكثير من العلويين إلى جانب الدولة الصفوية يدفعهم

بذلك الانتماء الطائفي مما وضع السلطان بايزيد الثاني وسليم الأول في دائرة الشك ومراقبة تحركاتهم السياسية وتعرض قادتهم للملاحقة وكان ذلك سبباً مضافاً إلى ممارسة طقوسهم بشكل يكتنفه الغموض وعدم إعلان عقيدتهم للملأ والانطواء على أنفسهم، وعندما أعلن مصطفى أتاتورك الدولة التركية الحديثة بعد قيادته لحرب التحرير (1918-1923) واعتماده مبادئ مناقضة للدين الإسلامي وتبنيه العلمانية كان العلويون أول من وقف إلى جانب مصطفى أتاتورك فكان موضع ترحيب وتأييد مطلق من العلويين خاصة الأتراك منهم الذين وجدوها فرصة ذهبية لإعلان معتقداتهم والخروج إلى النور بعد أربعة قرون من الاضطهاد العثماني لهم وهكذا أصبح العلويون الدعامة الأساسية للنظام الجمهوري العلماني بقيادة مصطفى أتاتورك ولحد الآن هم حريصون على رفع صورة أتاتورك إلى جانب صورة الإمام علي بن أبي طالب (رض) وحاجي بكتاش في مناسباتهم الدينية ولكن مع كل هذا التطور بقي الحذر من التقرب إلى السلطة يشكل هاجساً لهم واستمروا بعيدين عن الوظائف العامة خاصة الوظائف العليا ولم يقتربوا من المدن الكبرى مثل اسطنبول وأنقرة وعادت مخاوف العلويون وعزلتهم إلى الظهور في سلوكهم في الفترات التي شهدت نفوذاً للإسلاميين في حكومة تركيا والتي بدأت منذ عهد الرئيس الأسبق عدنان مندريس مروراً بحكومات الائتلاف التي شارك فيها حزب السلامة الوطني الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان في عقد السبعينات والبعد الإسلامي الذي انتهجته حكومته تورغت أوزال من بعده في الثمانيات

ومطلع التسعينات وانتهاءً بحكومة حزب العدالة والتنمية ورئاسة رجب طيب أردوغان للحكومة التركية الحالية التي جددت مخاوف العلويين بشكل كبير باعتقادهم أن هذا النظام في تركيا رغم دعمه للعلمانية المعلن إلا أنه يتحرك بذهنيه إسلامية سنيه ولديه مشاريع استراتيجية لقيادة العالم السني وخاصة في الوطن العربي للوقوف بوجه المد الشيعي الذي تتبناه إيران لتحقيق مشروعها الفارسي في إعادة أمجاد دولة فارس التي حطمها المسلمون العرب وأن المشروع الإيراني الفارسي بالرغم من عدم فناعته بالذهب الشيعي في حقيقة الأمر إلا أنه يستخدّم المذهب وال البيت رضوان عليهم للحشد الطائفي لاستخدام الشيعة العرب سفينةً للوصول بهم التي تحقق الحلم الفارسي في إعادة الدور الفارسي للسيطرة على المنطقة بشكل كامل وإعادة الاعتبار للحضارة الفارسية التي حطمها مع معتقداتها الوثنية الدين الإسلامي الحنيف.

نشاط العلويين السياسي:

نشط العلويون في المجال السياسي لأول مره في العصر الحديث بشكل علني عندما أقدم قادتهم على إصدار بيانهم المعروف باسم (البيان العلوي) في آذار 1989 فقد تناول هذا البيان وبجرأة نادرة هو أجس الطائفة العلوية ومطالبتها الحكومة التركية وبشكل لألبس فيه تحقيق ما يطمع إليه العلويون، وعلى الرغم من أن البيان كان يحمل تواقيعَ لشخصيات سياسيه علمانية

ومثقفون من جميع الطوائف إلا أنه كان يركز على القضية العلوية ويمكن اختصار ما ورد في البيان بالنقاط الآتية:

1. يعيش في تركيا بحدود عشرون مليون علوي ضمن ألنسيج الاجتماعي للشعب التركي وإن العلوية جناح من الإسلام الموجود في تركيا ولا يمكن إنكاره.
2. أن المسلمين السنة في تركيا قد يجهلون الكثير عن العلويين وقد تحرك سلوكهم تجاه العلويين شائعات انتشرت منذ العهد العثماني وما زالت لذلك عليهم التفاعل الإيجابي مع هذه الطائفة وتجاوز العقلية العثمانية.
3. أن سياسية الحكومة التركية تعمل على تجاهل حقوق العلويين وأن رئاسة الشؤون الدينية فيها تمثل الإسلام السني فقط وكأنما تركيا دوله سنيه كاملة في حين يوجد فيها عشرون مليون علوي.
4. الإعلام التركي بشكل عام والرسمي بشكل خاص لا يقدم معلومات ثقافيه عن العلويين، مثل أعيادهم، إشعارهم، فولكلورهم، موسيقاهم وحتى شخصياتهم الدينية وقادتهم التاريخيين.
5. أن الدولة التركية هي دوله علمانيه لذلك يستوجب عليها إلغاء مادة الدين التي تدرس إجباريًا في المدارس التركية لأن هذا يخالف مبدأ علمانية الدولة وعليهم التوقف عن بناء المساجد في القرى التي يشكل العلويون أكثرية سكانية فيها وأن يكون أئمة المساجد الموجودة حاليًا من العلويين.

وبعد هذا البيان ازداد النشاط السياسي العلوي في تركيا واتخذ شكل منظمات المجتمع المدني مثل الجمعيات التي تعنى بإحياء الثقافة العلوية واعتبارها مظهرًا من مظاهر الوعي الوطني والانتماء لـلـهويه الفرعية التي تعبر عن الهوية الوطنية التركية واحد مكوناتها الأساسية وبذلك أخذ الوجود العلوي يزداد حضورًا في السياسية والاجتماعية التركية وقد اتفقت عدد من هذه الجمعيات بتاريخ 1994/10/30 على إصدار بيان مشترك يحدد المطالب العلوية ودورهم في صناعة سياسية الدولة التركية جاء في خطوط العريضة الآتي:

1. المطالبة بإلغاء أيد لوجيه الدولة الدينية وجعل الدولة مدينة علمانية.
2. رفع الدولة لرئاسة الشؤون الدينية وعلى الطوائف الدينية التي يتشكل منها المجتمع التركي أو شعب دولة تركيا أن تتبنى احتياجاتها وأن تواجه كل طائفة بنفسها حاجاتها الدينية وقطع أي دعم مخصص ضمن الميزانية العامة لرئاسة الشؤون الدينية وأن ذلك يعزز السلم الأهلي التركي.
3. على الدولة فرض عقوبات على الأفكار المعادية للعلمانية والتي هي بالنتيجة معادية لمبدأ الديمقراطية لذلك يجب تطبيق مبدأ الدولة العلمانية بصورة كاملة لكي تحيا العلمانية والديمقراطية.
4. المطالبة بإلغاء التعليم الديني من المدارس لتعزيز السلم الأهلي وعدم أثاره الثغرات الطائفية بين شباب المدارس.

5. إلغاء المواد المخالفة للعلمانية ومفهوم المجتمع المدني والديمقراطية من الدستور.
6. تطبيق المواثيق الدولية في عموم تركيا بشكل كامل ودون نقصان ورفع الخطر السياسي المفروض عن نشاط بعض الجمعيات والمنظمات الجماهيرية.

وتعبر المسألة العلوية من المسائل المضافة إلى قائمة القضايا المصرية التي تشغل بال الدولة التركية بعد المسألة الكروية والنزاع العلماني الإسلامي والمشاكل الاقتصادية التي بدأ النظام التركي ينجح في معالجتها وكذلك المشاكل الإقليمية مع جيران تركيا. وأهمية المسألة العلوية تأتي من أنها تهم شريحة واسعة من الشعب التركيب يغلب على معظمها الإيمان الأعمى والهوى الطائفي المنفصل تمامًا عن الثقافة الاجتماعية والوعي الوطني وتطال ذهنيه تمتد جذورها في التاريخ التركي التي مئات السنين ولم تستطع التجربة العلمانية في أوج انتصاراتهما أن تمحوها أو تخفف من غلوائها مضافًا إلى كل ذلك امتداداها الإقليمي والدولي الذي يحرص على بقائها ورقة للاستغلال السياسي عند الحاجة وقد تباينت الحكومات التركية في سياساتهما على احتواء المسألة العلوية انطلاقًا من حاجة بعض الأحزاب لهم في الانتخابات أو في صراعهم السياسي مع أحزاب تركية أخرى فمثلاً أن الأحزاب اليسارية العلمانية تحتاجهم في منافستهم مع الأحزاب الإسلامية التركية وتستخدمهم عند الحاجة لحماية أنفسهم من الإسلاميين لهذا انفتحت عليهم الأحزاب العلمانية أكثر من غيرها وصل هذا الانفتاح إلى مشاركه رئيس الجمهورية الأسبق سليمان ديميريل في

احتفالات حاجي بكتاش العلوية عام 1994 للمرة الأولى في التاريخ الحديث، ورغم هذا التقارب بين الأحزاب العلمانية اليسارية والعلويين إلا أنه لم يمنعهم من المحاولات من تشكيل أحزاب تهدف إلى أن تكون معبره عن هوية العلويين وشخصيهم السياسية والثقافية ومطالبهم وطموحاتهم وما زال مبكرًا مدى إمكانية هذه الأحزاب في النجاح في كسب القاعدة الشعبية في المجتمع العلوي بعد عقود من التحالف مع الأحزاب اليسارية العلمانية، وبضوء المسار الذي ستنتجه المسألة العلوية يتوقف مستقل تركيا وصورة الدولة والمجتمع التركي.

3- اليهود

بعد سقوط غرناطة واحتلال الأندلس من قبل الكاثوليك وسيطرة محاكم التفتيش على الأوضاع في بلاد الأندلس وأعطت المسحيين خيارًا باعتناق المسيحية أو المغادرة أو القتل، فضل قسم من اليهود الذين كانوا يعيشون في ظل الدولة الإسلامية في الأندلس مع المسلمين بعلاقة يسودها التسامح والإخاء الديني فضلوا أن يقصدوا السلطة العثمانية ويستقرون في اسطنبول تحديدًا فجاءت المجاميع اليهودية تباعًا حتى بلغ تعدادهم أكثر من مائة ألف نسمة وشاركوا بفعالية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة بحكم خبرتهم في الشؤون المالية ومعرفتهم باللغات الأجنبية كما استطاع بعضهم التسلق إلى مناصب أدارية رفيعة في السلطة العثمانية وعاشوا على امتداد القرون الماضية في مناخ من التسامح والحرية خلاف ما كان عليه وضع اليهود في الدولة الأوروبية آنذاك، وقد استقروا في تركيا كجالية لها وزنها رغم قلة تعداها حيث تبشير التقديرات أن أعضاء الجالية اليهودية في تركيا لا تتجاوز (30) ثلاثون ألف نسمه ومع ذلك كانوا وما يزالون يخطون باهتمام المؤرخين والباحثين ونسبت إليهم أدوار بارزه في العديد من المحطات التاريخية في تاريخ تركيا الحديث وبعد تأسيس الكيان الصهيوني عام 1948 لدولة إسرائيل باحتلال أرض فلسطين أصبحوا أكثر قوة داخل المجتمع التركي حيث أضيفت لهم قوة سياسيه إلى جانب القوه الاقتصادية والإعلامية التي كانت تميزهم في تركيا ومع أن علاقتهم المباشرة بالكيان الصهيوني ظلت كامنة وبعيده عن الأضواء إلا أن محادثات التسوية ومؤتمرات كامب ديفيد ووادي عربه والحوار الفلسطيني الإسرائيلي

1996 بعد الاعتراف الضمني بوجود الكيان الصهيوني عام 1988 جميعها شجعت يهود تركيا للتخلي عن حذرهم وإعلان نشاطهم ممًا أعطاهم دورًا أكبر وما يزال هذا النشاط مستمراً حتى اليوم.

ولليهود نشاط سياسي في تركيا عبر التاريخ الحديث إذ قاموا بدور بارز في أنشاء حركة الاتحاد والترقي الهادفة إلى إسقاط الدولة العثمانية وأزداد هذا النشاط مع أزياد النشاط الصهيوني للعودة إلى أرض فلسطين في منتصف القرن التاسع عشر وكان سقوط العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى شرطًا لإعطاء اليهود وعدًا من قبل الإنكليز بإنشاء وطن قومي لهم سمي (وعد بلفور) وجاء إعلان الجمهورية التركية على أنقاض الدولة العثمانية عام 1923 وإصدارها قرارًا بفرض ضريبة على الأقليات غير المسلحة تصل إلى 10% من دخلهم شملت اليهود والأرض واليونانيين مما انعكس سلبًا على مكانتهم الاجتماعية وتسبب في إفقار معظم أفراد هذه الأقليات مما أضر قسم منهم لـلـهجرة إلى أوربا وهاجر قسم كبير منهم إلى إسرائيل عشية إعلانها وبقي الأغنياء والمتنفذين في تركيا وأسهموا في إنشاء الصناعة الوطنية التركيبة ومنها صناعه الأقمشة والكيميائيات والصيدلة.

وقطاع الألبسة الجاهزة كما أنهم كانوا روادًا في صناعة السيارات التي ظهرت في تركيا في منتصف القرن العشرين وما يزال دورهم بارزًا حتى الآن، وتعتبر فترة حكم الرئيس الأسبق ورغبته الجامحة في توطيد العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية وبمساعدة

اليهود الأتراك محطة بارزة في مسيرة اليهود في تركيا حيث خرجوا إلى دائرة النشاط العلني بشكل كامل من خلال تأسيسهم (مركز الـ 500) بمناسبة مرور 500 عام على خروجهم من الأندلس عام 1492 وقدومهم إلى تركيا وقد ساعدهم المناخ الدولي والعربي الإسلامي الجديد بعد إخراج العراق من لعبة التوازن الإقليمي أثر احتلاله للكويت وخروجه منها إضافة إلى سياسة الانفتاح التي انتهجها الرئيس الترقي الأسبق تورغت أوزال لا سيما في حقلي الاقتصاد والأعلام المكتوب والمرئي وخاصة أن عائديه بعض وسائل الأعلام المهمة في تركيا تعود لأوساط يهودية ولهم صحف ومجلات خاصة لهم كان من أبرزها صحيفة (شالوم) التي تصدر أسبوعيًا.

وعن طريق هذا النشاط تمكن رجال الأعمال اليهود إلى إيصال أحد أبنائهم إلى البرلمان التركي في انتخابات عام 1995 حيث فاز جيفي قمحي ابن رجل الأعمال المعروف جاك قمحي بحصوله على مقعد في البرلمان التركي وقد رشح نفسه على قائمة حزب الطريق المستقيم عن مدينة اسطنبول لكنه لم يستمر طويلاً فقد استقال عام 1997 احتجاجًا على سياسة حكومة نجم الدين أربكان التي كانت ذات صبغة إسلاميه وكان حزب الطريق المستقيم شريكًا فيها، ومما تجدر الإشارة له أن صعود جيفي قمحي إلى البرلمان لم يكن اليهودي الأول فقد سبقه صعود يهود آخرين عدة ما بين الأعوام 1935 – 1960 إلا أنهم انكفئوا بعد حرب حزيران بين العرب وإسرائيل عام 1967 وكان معظم اليهود الفائزين هم من مدينة اسطنبول المركز الرئيسي للتواجد اليهودي في تركيا حيث يقدر عدد اليهود في اسطنبول لوحدها بحدود (20) عشرون ألف نسمة ويتوزع

الباقون على مدن أزمير وانقره وأدرنه وبورصة و تشانان قاله وكان يتواجد آلاف اليهود في تراقيا وديار بكر وماردين غير أنهم هاجروا إلى إسرائيل بعد عام 1948، ومن الجدير بالذكر أن اليهود الأتراك عند قدومهم من الأندلس كانوا يتكلمون اللغة اليهودية الأسبانية ومع الزمن تناقص عدد يتكلمونها حتى أن عددهم اليوم لا يشكل أكثر من نسبة 10% من اليهود الأتراك لذلك فأن صحيفة شالوم تفرد لهم صفحه باللغة اليهودية الأسبانية وأصبحت لغتهم الأساسية هي اللغة التركيبة ويعتبرونها اللغة الأم وأن من يتكلم اللغة العبرية إلى جانب اللغة التركية لا يتجاوزون 7% لذلك بدءوا بفتح مدارس ومعاهد لتعلم اللغة العبرية في اسطنبول خاصة باليهود ويتقن الكثير منهم اللغات الأوروبية وأهمها الفرنسية والانكليزية والألمانية وقليل منهم يتكلم اللغة الكردية أو العربية وهم من بقايا اليهود الذين كانوا يعيشون في جنوب غرب البلاد.

وحال اليهود في تركيا لا يختلف عن أحوال باقي مكونات الشعب التركيب من الناحية المذهبية فهو يتوزعون على ثلاثة مذاهب أهمها السغارديه والأشكيناز والقرائطية ولهم عدة كنائس في اسطنبول وأزمير ومقر الحاخام الأكبر في اسطنبول. ويلعب اليهود الأتراك اليوم دورًا مهمًا في توثيق التقارب بين تركيا وإسرائيل وتنشط وسائل الأعلام التي يملكونها أو يؤثرون فيها لإبراز القواسم المشتركة عند الطرفين والنموذج الإسرائيلي المتقدم ديمقراطيًا وفي مجال التكنولوجيا ونجاح تركيا في العقد الأخير في إتباع سياسة ديمقراطية متفتحة تضاهي النموذج الماليزي الذي قاده (مهاتير محمد) والمتأثر أساسًا بالتجربة

الإسرائيلية في المجال الصناعة والتنمية ويلعب الإعلام اليهودية دورًا كبيرًا في تحسين صورة إسرائيل لدى الرأي العام التركي الذي يعارض سياسة إسرائيل العدوانية تجاه العرب في فلسطين والمنطقة ومما يستوجب ذكره هنا أن الأعلام العري يركز فقط على الجانب العسكري في التعاون التركي - الإسرائيلي وبغض النظر عن الحراك المكثف والواسع الذي تقوم به هيئات المجتمع المدني التجارية والإعلامية والفكرية والثقافية وغيرها لإقامة روابط متينة وحلقات تواصل مستمرة بين البلدين في حين يقوم الحاخامات ورجال الدين اليهود في اسطنبول بصلة الوصل بين السلطات وجماعة الضغط اليهودية أو ما يسمى باللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية خدمة لقبول إسرائيل بشكل طبيعي ضمن منظمة الشرق الأوسط أولاً ومن ثم المحيط العربي الإسلامي وتحويلها من دوله غير مقبولة بل ومرفوضة من أطراف كثيرة إلى دولة رائدة وفاعله في المجال الاقتصادي والصناعي ومؤثره بتجربتها الديمقراطية القادرة على جعل النموذج الإسرائيلي في النظام الديمقراطية نموذجًا يحتذى به من قبل دول المنطقة.

4- اليونانيون

أن العلاقات المتوترة على مدى التاريخ بين تركيا واليونان جعلت من الأقلية اليونانية التي اعترفت بها معاهدة لوزان وأعطتها حق تأسيس الكنائس والمدارس ومطابع ومؤسساتها الخاصة بها - أقليه ذات حساسية مفرطة في التعامل مع السلطات التركية وتزداد هذه الحساسية مع التطورات السياسية أو التوتر في العلاقات بين البلدين وقد هاجر الكثير منهم إلى أوربا خلال تأزم العلاقات بين تركيا واليونان في عقد السبعينات ولم يتبق منهم الكثير ويقطنون المدن الكبيرة مثل اسطنبول وانقره وأزمير ويتواجد على ساحل بحر ايجة قسم منهم ولا يتجاوز تعدادهم في الوقت الحاضر بأحسن الأحوال المائة ألف نسمه رغم أن بعض التقديرات تشير إلى أقل من هذا الرقم بكثير ويمارس أغلب اليونانيون أعمالاً حرة ويلعبون دورًا بارزًا في تنشيط العلاقات التجارية مع الدولة الأوروبية وخاصة اليونانيون الذي يسكنون في اسطنبول، رغم قله عددهم. ويعتنق اليونان الأتراك الديانة المسيحية وينتمون إلى الكنيسة الأرثوذكسية التي مقرها الرئيسي العالمي في اسطنبول مع وجود أقليه صغيره جدًا تنتمي إلى الكنيسة الكاثوليكية أو البروتستانتية وهناك خلاف بين تركيا واليونان على بطريركية الأرثوذكس رندوكس ودورها في الحياة الدينية لأرثوذكس العالم وقد ازداد الخلاف بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط الشيوعية في الدولة أوربا الشرقية وعودة الأرثوذكسية من جديد إلى روسيا بقوه واتهام تركيا لكل من روسيا وبلغاريا بتشكيل حلف ديني أرثوذكسي مع اليونان

يستهدف تطويق تركيا وتسعى اليونان إلى استثمار الوضع الدولي لتمويل القانوني بطريركية اسطنبول الأرثوذكسية العالمية إلى وضع شبيه بالوضع القانوني للفاتيكان في ورما بالنسبة للكاثوليك في العالم وهذا يعني بالنسبة للأتراك أنشاء دولة مستقلة داخل اسطنبول أي دولة أوروبية مسيحية داخل الدولة التركية وتزداد حساسية هذا الموضوع مع ازدياد التوتر بين تركيا واليونان في النزاع على الحدود الجغرافية في قبرص وبحر إيجة واتهام الأتراك المستمر لليونان بسعيها المستمر إلى أضعاف الدولة التركية ومحاولة تقسيمها إلى دويلات صغيرة لاستعادة مجد الدولة البيزنطية الذي حطمه القائد المسلم محمد الفاتح عام 1452م عند فتح مدينة القسطنطينية اسطنبول الحالية وأصبح للدولة الإسلامية آنذاك متمثلة بالخلاف الإسلامية إطلاله على أوروبا وبوابة لانتشار الإسلام في حينه تطويق النمسا وفرض حصار شديد عليها لولا أن الشاه إسماعيل الصفوي فتح جبهة صراع جديدة مع الخلافة الإسلامية في شرقها أي في إيران الحالية مما أضطر الدولة الإسلامية لفك الحصار والانسحاب لموجهة الخطر الإيراني.

5- الأرمن

منذ تأسيس دولة تركيا الحديثة كان أسهام الأرمن في بنائها فاعلاً وكـان لهـم حـضورًا قويًـا في مختلـف المجالات مما أهل قسم منهم إلى تسنم مناصب أدارية رفيعة، ويعتبر الأرض من الشعوب القديمة التي سكنت مناطق القوقاز الجنوبية وشرق بلاد الأناضول وقد ساندوا العثمانيون في بناء دولـتهم الإسـلامية أواخر القرن الثالث عشر غير أن اندلاع النزاعات القومية التي اجتاحت الدولة العثمانيـة أوائـل القـرن التاسع عشر واشتدادها في أواخره وبداية القرن العشرين لم تـسلم منهـا الأقليـة الأرمنيـة الموجـودة في تركيا فأفسدت عليهم العلاقة التاريخية مع قادة السلطنة العثمانية الأمر الذي أدى إلى حدوث مجـازر ومذابح 1915م راح ضحيتها عدد كبير من أبناء الجالية الأرمنية (تـسمى اليـوم مذبحـة الأرمـن حيـث يقدر الأرض ضحاياها بأكثر من مليون نسمة بينما ينفيها الأتراك بل ينفون حـدوثها أساسـاً) وقـد أدت هذه المـذابح إلى نـزوح وهـروب لـلأرض إلى الـدول المجـاورة لتركيـا ولا سـيما سـوريا ولبنـان والعـراق غـير أن اتفاقيـة لـوزان عـام 1923 اعترفـت للأرمـن كـما اعترفـت لليهـود واليونـانيين بـصفة وضـع الأقلية وحقها في إنـشاء مـدارس خاصـة بهـا وحمايـة أملاكهـا وحريـة التعبـير والنـشر باللغـة الأرمنيـة وممارسة النشاط الديني بحرية وإقامة الكنائس الخاصة بمـذهبهم، وقـد تحـول قـسم كبـير مـنهم إلى المدن الكبرى مثل اسطنبول ونزحوا من شرق الأناضول التي كانت المذابح فيها عـلى الأرض وامتهنـوا في اسـطنبول نـشاطات تجاريـة وأعـمال حـرة وحرفيـة عـلى نطـاق ضـيق، الآن تـذكر أنهـم لا يتجـاوزون

ثمانين ألف أغلبهم يعيشون في مدينة اسطنبول في منطقة (كوم قابي) التي تقع فيها الكنيسة الأرثوذكسية أو المقر الرئيسي لبطريركيتهم وينتشر الباقون في المدن الكبيرة الأخرى التي توجد فيها كنائس أرثوذوكسية مثل أنقرة والإسكندرون وأزمير وديار بكر، ويتحدث الأرمن اللغة الأرمنية إلى جانب اللغة التركية وليس لديهم نشاط سياسي على الإطلاق باستثناء حالات فردية يمارس فيها بعض الأشخاص الأرمن مع أحزاب تركية أخرى نشاطات سياسية محدودة الدور.

6- السريان والكلدان

ويرجعن السريان بالأصل انتماءً إلى سوريا ويدينون بالأرثوذوكسية لذلك نجد مراكز تواجدهم وكثافتهم في الناطق التركية المجاورة للحدود السورية مثل ماردين ونصيبين وديار بكر وسافور وغيرها من المدن التركية القريبة من الجمهورية العربية السورية وهاجر قسم منهم إلى اسطنبول ويتحدث السريان الأتراك اللغة السريانية إلى جانب اللغة التركية ولهجات السريانية متعددة مشتقة من اللغة الآرامية وتعتبر من الأقليات الدينية المسالمة في تركيا وقد هاجر قسم كبير منهم إلى الدول الأوروبية ويقدر عدد السريان بعشرات الآلاف ليس أكثر أما الكلدان فهم أقل من السريان ويقطنون المناطق المحاذية للعراق وسوريا ولا سيما مدينه سيلوبي وماردين وهناك أعداد منهم في مدينة ديار بكر وميديات وحالهم حال أخواتهم السريان فقد هاجر قسم منم إلى اسطنبول وهم يتحدثون اللغة الكلدانية ويتبعون البابا الكاثوليكي في روما قيما توجد لهم مطرانية في اسطنبول ويعتبر البطريك الأكبر للكلدان هو الموجود في العراق وقد انتخب عما نوئيل دلي بطريرك أكبر لهم ثم تبعه البطريرك الحالي لويس العراقي والمتواجد في مدينة الموصل.

7- الأقلية العربية

إن حال العرب في تركيا لا يختلف عن أحوال الأكراد حيث لا تعترف لهم الحكومة التركيبة والأيديولوجية التي تبناها كمال أتاتورك ولا زالت الحكومات التركية المتعاقبة متمسكة بها بصفة الأقلية وتمايزها اللغوي والثقافي عن المجتمع التركي وبالتالي فلا يحق لهم فتح مدارس خاصة بهم أو التعلم بلغتهم أو تأسيس إذاعات أو قنوات فضائية بلغتهم أو حتى إصدار صحف ونشريات باللغة العربية، كما لا توجد إحصائية رسمية ودقيقة لعددهم في تركيا. وتتوزع الأقلية العربية على المناطق المجاورة للحدود السورية مثل لواء الإسكندرون السوري الأصل وماردين وأورفة وكذلك المناطق المجاورة للعراق مثل ديار بكر وسعرت ويقدر تعداهم بنصف مليون نسمة نصفهم من السنة ونصفهم من العلويين مع وجود عدد قليل يدين بالديانة المسيحية (الأرثوذكس والكاثوليك) ويتركز وجود العرب العلويين في لواء الاسكندرون ومحافظه أمنية بينما ينتشر العرب السنة في باقي المدن التركية المذكورة مثل ديكار بكر وغازي عنتاب وأورقه وماردين وسعرت وغيرها من المدن بينما يتواجد العرب المسيحيون في مدن أنطاكية والإسكندرون ومرسين إضافة إلى وجود العرب في هذه المدن هناك مجاميع منهم يعيشون في اسطنبول وأنقرة من مختلف الديانات والمذاهب.

وعلى الصعيد السياسي فإن العرب وبسبب خضوعهم لرقابة مشددة من جانب الحكومات التركية منذ إنشاء دولة تركيا الحديث في زمن مصطفى كمال أتاتورك تدرك ولحد ..... وبسبب حساسية وضع لواء الإسكندرون العربي

السوري الذي ضم إلى تركيا عام 1938 بموجب اتفاق فرنسي تركي عندما كانت سوريا تخضع للانتداب الفرنسي آنذاك لم يتمكن العرب ممارسة نشاطهم السياسي بحريه مثل الأفراد الذين أسسوا لهم أحزاباً تعبر عن تطلعاتهم ووصلوا إلى البرلمان عبر تحالفاتهم مع أحزاب علمانية كبرى في الكثير من الانتخابات التي شاركوا منها ولم يعترف السوريون بانتزاع لواء الاسكندرون من أراضيهم والحاقة بتركيا واعترضوا بشدة على السياسة الفرنسية (دولة الانتداب على سوريا ولبنان) وما زالت الحكومة السورية تعتبر لواء الاسكندرون أرضًا عربية مغتصبة ولا تعترف بشرعية فصله عن سوريا ولا تدرجه ضمن الحدود التركية ضمن الأراضي السورية في جميع خرائطها معتبره الحدود الحقيقة بين سوريا وتركيا هي الخط الفاصل شمالاً بين لواء الاسكندرون والأراضي التركية وتأسيسًا على ذلك بعد مرور أكثر من ستين عامًا على إلحاق الاسكندرون بالأراضي التركية وما زالت السلطات التركية تنظر ضمناً إلى المواطنين الأتراك من الأصول العربية القاطنين في لواء الاسكندرون بعيش الشك والريبة وتستخدم مواطنين أتراك من أوصول تركية في المواقع الأمنية والإدارية المهمة والحساسة في لواء الاسكندرون والمدن التابعة له بدلاً من تعيين أتراك من أهل لواء الاسكندرون الذين يرجع أغلبهم إلى أصول عربية وخاصة بعد تزايد النشاط الكردي لحزب العمال الكردستاني في المناطق العربية الشك بتعاون العرب مع الأكراد في هذه المناطق وسكوت بعض المسئولين من أصول عربية على نشاط الأكراد وعدم أبلاغ الحكومة التركية به.

8- الأقليات الأخرى

وإضافة التي الأقليات التي مرَّ ذكرها فإن المجتمع التركي يضم فسيفساء من وجود أقليات عرفية ودينية أخرى تتراوح أعداد بين بضعه آلاف ومئات الآلاف ويمثل قسم من هذه الأقليات حساسية فائقة لدى السلطات التركية والمجتمع التركي ومن هذه الأقليات الآليان وهم مسلمون منفيون وهناك أقليات ترجع في أصولها إلى الاتحاد السوفيتي السابق منهم الروس والاستوفيون والاوزبك والقرغيز والأذريون وكذلك هناك من أصول ألمانية ومن الأقليات التي تشكل حساسية لدى الأتراك هم اللاز والشركس والكرج وينتمون إلى أصول القوقاز وجميع هذه الأقليات لا ذرك لها في الإحصائيات الرسمية ولا يعرف عددهم بشكل دقيق.

وتذكر بعض التقديرات أن عدد أفراد (اللاز) يتجاوز المائة وخمسون ألف ويسكن معظمهم في المناطق المحاذية للبحر الأسود من تركيا ولا سيما محافظة ريزه ومحافظه ارطوين ويدين اللازيون بالدين الإسلامي المذهب السني الحنفي وبذلك ليس لديهم تقاطع مع مذهب الأغلبية التركية ويتحدثون باللغة اللازيه إلى جانب اللغة التركية، وكونهم مجموعة عرقية لها ثقافتها التي تميزهم فقد شرعوا في السنوات الأخيرة بتشكيل مؤسسات ثقافية تعبر عن هويتهم وشخصيتهم مستغلين بذلك الأجواء السياسية التي تسود تركيا والنقاش حول أعطاء الأقليات حقوقًا ثقافيه تحت ضغط مطالبة الأكراد والدعم الدولي لهم.

كما يشكل الشركس أحدى المجاميع العراقية الكبرى في تركيا وقد تأتي بالمرتبة الثالثة بعد الأتراك والأكراد حيث يتجاوز تعدادهم المليون نسمه ويعتنقون الدين الإسلامي المذهب الحنفي وبسبب هذا المعتقد فهم على وئام مع الأغلبية التركية ويتركز وجودهم في مناطق الأناضول الغرية والوسطى، ويتكلمون اللغة الشركسية والانجازيه إلى جانب اللغة التركية ويعتبر الانجازيون جزء من الشركس في تركيا.

كما يشكل الكرج والجورجيون مجموعه عرقيه كبيره يتراوح تعدداهم بين (70– 80) ألف نسمة يدينون بالإسلام عن المذهب الحنفي ويتكلمون اللغة الكرجية وقسم قليل منهم يدين بالديانة المسيحية الأرثوذكسية ويتواجدون في المناطق المحاذيه لحدود جورجيا وقد جاءوا إلى تركيا أثناء الحرب الروسية التركية عام 1877م ووقوفهم إلى جانب تركيا في تلك الحرب وقاموا بانتفاضات عديدة ضد سياسة القياصرة الروس في تلك الأعوام وإلى جانب الشركس يوجد الشيشان وإلا ينغوش وهم من أصول قوقازيه أيضًا ولا يتجاوز عددهم عشرون ألف نسمه ويتوزعون على المحافظات التركية مثل مادرين وسيواس وقهرمان ويعتنقون الدين الإسلامي المذهب السني الحنفي وجميعهم يتكلمون اللغة الأيغوشيه إلى جانب اللغة الرئيسية لهم وهي اللغة التركية.

الأقليات في أفغانستان

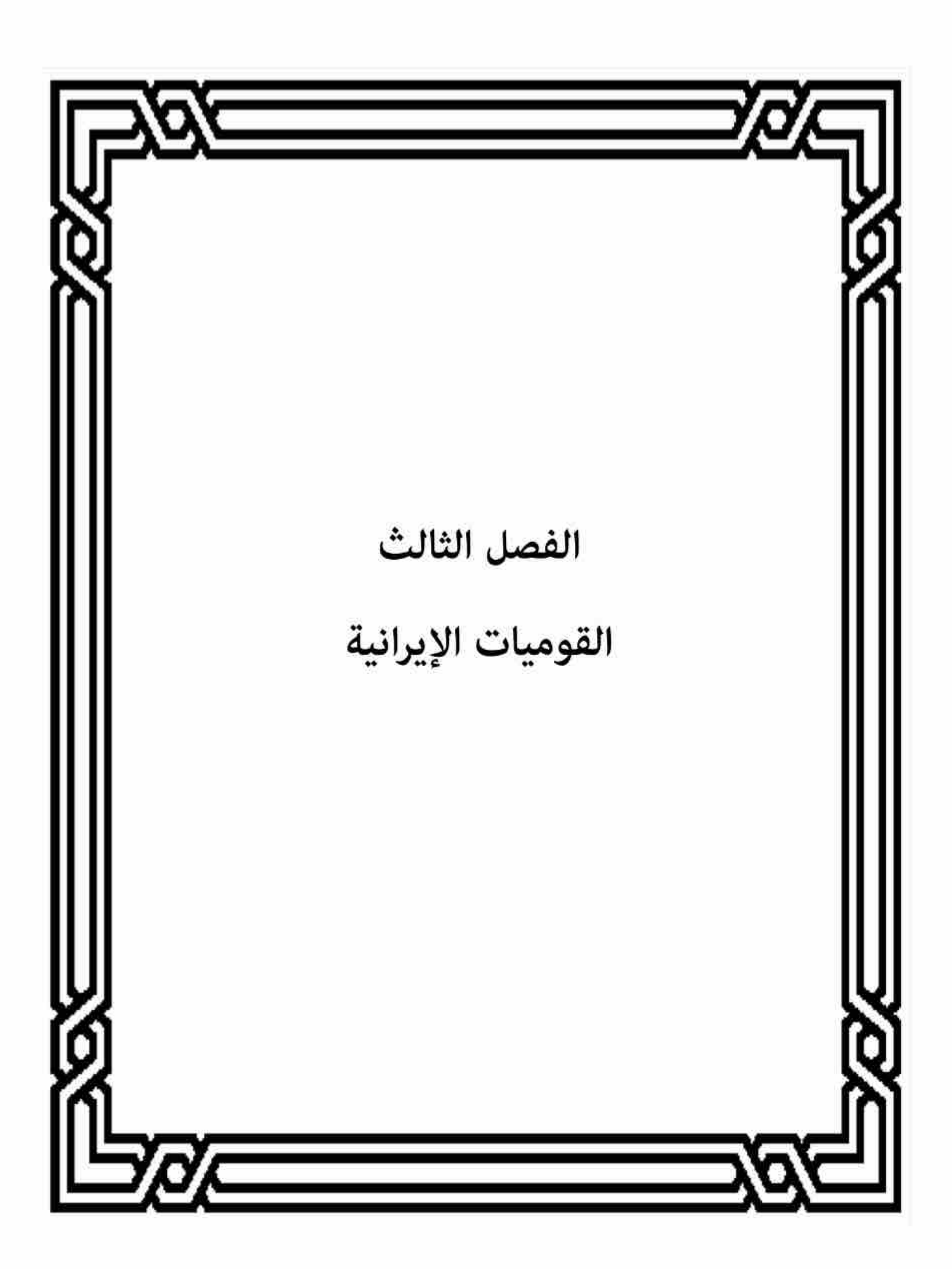
يتكون سكان أفغانستان من عدة مجموعات عرقية أهمها البشتون الذين يشكلون نسبه تصل إلى 62% وتليها الأقلية الثانية وهم الطاجيك الذين يشكلون حوالي 20% ثم الهزاره الذين يشكلون بحدود 5% يليهم الأوزبك الذين يصل تعدادهم إلى نسبه لا تتجاوز 5% في كل الأحوال ثم التركمان الذي يشكلون نسبه 3% من مجموع السكان وتشكل المجاميع المتفرقة من الأقليات الصغيرة بحدود 4% مجتمعة وتمثل اللغة البشتونية الأكثر انتشارًا تليها اللغة الدارية ولغات ومحلية أخرى أما الديانات فيشكل المسلمون الأغلبية الساحقة التي تصل إلى 99% ويمثل المذهب السني فيهم حوالي 87% وهم الأغلبية وخاصة قبائل البشتون إما أتباع المذهب الجعفري فلا يتجاوز عددهم نسبة 13% وأغلبهم في مناطق مزار شريف وقبائل الهزاره.

وتمتد أفغانستان على مساحة واسعة من الأراضي تبلغ أكثر من 650.000 ألف كيلو متر مربع ولها حدود مشتركه مع باكستان وإيران وتركمانستان وأزبكستان وطاجكستان والصين ولكنها حبيسة بحريًا لا سواحل لها ولا أطلاله على البحار وأغلب أراضيها ذات طبيعة جبليه ووعرة مع امتداد سهلي في الشمال والجنوب الغربي وفيها من الموارد الطبيعية مثل الفحم والنحاس وخام الحديد واليورانيوم والعناصر الأرضية النادرة مثل الذهب والزنك وغيرها من المعادن وتتميز بتنوع أراضيها وبيئتها المتعددة الأشكال فمنها الجبلية في المناطق الوسطى وتشكل حوالي ثلثي مساحة أفغانستان والسهول الشمالية والمناطق

الصحراوية الجنوبية المنخفضة ومناخها قارئي قاسي شتاءً ودافئ صفًا باستثناء المرتفعات الأكثر علوًا ومعظم البلاد جافه أو شبه جافة والأمطار فيها خفيفة تسقط عادة في الشتاء والربيع فقط. وكل هذه الميزات إضافة التي موقعها الاستراتيجي وحدودها المنتشرة فيما بين ستة دول مختلفة الأيدلوجيات بالمصالح جعلها أكثر عرضه للتدخل من قل الدول المجاورة لذلك اشتهرت بتاريخها الطويل مع الحروب وخاصة في التاريخ المعاصر سواءً كانت حروب خارجية أو حروب أهلية بالإنابة ومنذ رحيل السوقين عنها عام 1989 دارت رحى العديد من الحروب الداخلية والأهلية في البلاد تغذيها أطرافًا خارجية ففي 24 نيسان 1992 تم توقيع اتفاق عرف باسم اتفاق بيشادر من قبل أحزاب الاتحاد الإسلامي لمجاهدي أفغانستان السبعة وحزب الوحدة الشيعي المدعوم من إيران واتفقوا على تشكيل حكومة مؤقتة لمدة شهرين برئاسة صبغة الله مجددي ثم يتبعه برهان الدين رباني لمدة أربعة أشهر إلا حكمتيار قائد الحزب الإسلامي المدعوم باكستانيًا رفض الاتفاقية بعد توقيعه عليها فهاجم كابول.

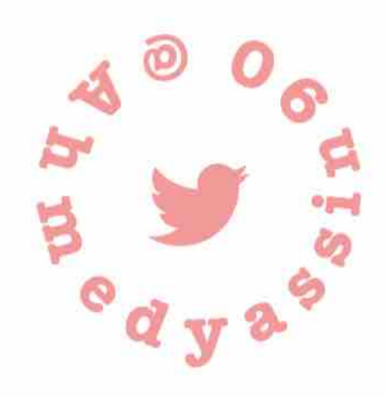
العاصمة وانهارت على أثر ذلك الاتفاقية وبقى برهان الدين رباني في رئاسة الدولة وعادت الأحزاب المتناحرة لتجتمع مرة أخرى في أسلام آباد بتاريخ 1993/5/7 بعد حرب ضروس ومعارك طاحنه كانت رحاها تدور في كابور ووقعت اتفاقية أسلام آباد التي شاركت فيها المملكة العربية السعودية وباكستان ونصت الاتفاقية على بقاء رباني في الحكم لمدة 18 شهرًا ويتولى قلب الدين حكمتيار رئاسة الوزراء خلالها وأن يتم بين رباني وحكمتيار وفي كانون الثاني من عام 1994 تعرض برهان الدين رباني لمحادثه انقلابية تحالف فيها حكمتيار

مع عبد الرشيد دوستم وصيغة الـله مجددي وحزب الوحدة الشيعي ولكن الانقلاب فشل وفي شهر تشرين الثاني من عام 1994 بدأت طالبان بالدخول إلى الميدان وخلال عامين سيطرت على معظم مناطق أفغانستان ودخلت كابول عام 1996 وأعلنت نفسها الحاكمة للبلاد بعد إزاحة برهان الدين رباني وحكمتيار اللذين وقعا اتفاقية عام 1996 تقضي بالعمل المشترك وانقسام السلطة واستمرت سيطرة طالبان حتى بدء العدوان الأمريكي على أفغانستان في 2001/10/7 بذريعة هجمات 11 سبتمبر التي استهدفت برجي التجارة العالميين وبدأت في أفغانستان مرحلة من صفحة جديدة من الحروب وهي مقاومة المحتل اتفقت فيها أغلب القوى الوطنية مع القوى الإسلامية بقيادة طالبان لإخراج المحتل من البلاد وتحريرها.



الفصل الثالث

القوميات الإيرانية


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

القوميات الإيرانية

مقدمة

تعتبر إيران من الدول المتعددة الأعراق ففيها أكثر من أربعين قومية ويشكل الفرس (الشعب الأصلي) أكثر من ثلث السكان تقريباً. وكانت تسمى بلاد فارس حتى 22 آذار 1935م، إذ تم تغيير اسمها إلى (إيران).

يعود أصل هذه المجموعات العرقية إلى فرع من الأقوام الآرية (الهندو أوربية) وكان لهذه الأقوام دور كبير في التاريخ القديم حيث أسس الإخمينيون إمبراطورية فارسية واحدة من أوائل الدول المتعددة الأعراق والجنسيات في العالم القديم.

وبنظرة على خارطة القوميات من الناحية الجيوسكانية تظهر لنا أن معظم الأقليات العرقية يقطنون المناطق الحدودية فالعرب يسكنون في الجنوب والجنوب الغربي والبلوش في الجنوب والجنوب الشرقي بينما التركمان يسكنون في الشمال والشمال الشرقي أما الآذريون يسكنون في الشمال الغربي بينما الأكراد يسكنون في غرب إيران.

وإذا ما نظرنا إلى خارطة الدول المحيطة بإيران نجد أن لهذه العرقيات امتداد في الدول المجاورة لإيران، مثلاً الاذريون يمتدون إلى جمهورية أذربيجان،

والتركمان يجاورون جمهورية تركمانستان، والأكراد يتوزعون بين تركيا والعراق وسوريا، والبلوش لهم امتداد في باكستان وأفغانستان، في حين أن للعرب امتداد في العراق والخليج العربي.

إن مصطلح القوميات الإيرانية (من الناحية اللغوية) يماثل في استخدامه مصطلح القوميات الجرمانية أو السلافية لأن المصطلح لا يشمل الفرس الشرقيين أو الطاجيك فقط بل يشمل البشتون والبلوش والأكراد والأوسيتون وغيرهم من المتكلمين باللغة الفارسية.

ويميز الباحثون بين القوميات الإيرانية ومفهوم المواطنين الإيرانيين الذين هم إيرانيون بالجنسية فالكثير من المواطنين الإيرانيين ليسوا بالضرورة من القوميات الإيرانية بحكم أنهم يتكلمون الفارسية وقد لا يكون لهم حتى أي علاقة بالقبائل الإيرانية القديمة.

يوجد في الوقت الحاضر حوالي (150-200) مليون متحدث بالفارسية كلغة أم ويشكل المجموعات الأربعة (الفرس والبشتون والبلوش والأكراد) نسبة 90% من هذا العدد ويتوزعون بين دول (إيران وأفغانستان وطاجيكستان وباكستان وأجزاء من أوزبكستان وخاصة في سمرقند وبخارى وكذلك في مناطق القوقاز وكردستان) ويوجد مجاميع صغيرة منهم يعيشون في غرب الهند وغرب الصين، وكذلك في أوربا والأمريكيتين بسبب الهجرات الحديثة.

يعيش إلى جانب الفرس عدد من الأقوام الأذرية والقوقاسية ويتمثل بالجورجيون (الكرج) إذ يوجد حوالي 15 قرية يسكنها جورجيون في إيران

يعتقد أنهم سكنوا إيران في القرن الـ(18) بعد احتلال جورجيا (الكرج) من قبل الفرس.

أما الشركس فهم يقطنون شمال إقليم فارس وهم أقل الشعوب الإيرانية عدداً حيث لا يتجاوز عددهم عدة آلاف ويسكنون في قرى قريبة من طهران ومدينتي تبريز وأروميا ولا توجد معلومات موثوقة عن كيفية وصولهم إلى إيران.

إضافة إلى ما ذكرنا يوجد أعداد من الشيشان والداغستانيين وصلوا إلى إيران بعد استسلام قائدهم الإمام شامل أما العرب فهم يعيشون في مناطق الجنوب الغربي من إيران يطلق عليها عربستان (الأهواز).

ويوجد في إيران أكثر من (110) لغة وأهمها وأكثرها رواجاً الفارسية، الأذرية، الكردية، التركمانية، البلوشية، السيستانية، القشتالية، اللرية، البندرية (الخليجية)، العربية، العبرانية، الأرمنية، الآشورية، الكلدانية، المندائية، المازندرانية، البختيارية، التاليشية، الديلية، اللكية والكيلكية.

وتبقى اللغة (الفارسية والأذرية والكردية والعربية والبلوشية) هي من أهم اللغات وأكثرها شيوعاً في أرجاء الجمهورية الإسلامية.

تحتل إيران موقعاً مهماً في الخريطة الاستراتيجية إقليمياً وعالمياً فهو بلد مترامي الأطراف وغني بموارده ويقع في قلب القارة الآسيوية يحدها من الشمال بحر قزوين وطاجيكستان وتركمانستان وأرمينيا وأذربيجان ومن الشرق أفغانستان وباكستان ومن الغرب تركيا والعراق ومن الجنوب الخليج العربي وبحر عمان.

التوزيع الجغرافي للقوميات الإيرانية

تضم إيران 30محافظة من الشمال والجنوب ومن الشرق وحتى الغرب، ويتوزع سكان القوميات على المحافظات بالشكل التالي:

1. طهران (العاصمة) خليط من القوميات والأديان.
2. المحافظات (قم، فارس، مركزي، بوشهر، أصفهان، يزد، سمنان، خراسان رضوي، خراسان الجنوبية) سكانها من الفرس.
3. محافظة قزوين سكانها من (الفرس والأذريين).
4. محافظة كيلان سكانها من (الكيلانيين).
5. محافظات (أردبيل، زنجان، أذربيجان الغربية) سكانها من الأذريين.
6. محافظة أذربيجان الشرقية سكانها من الأذريين والأكراد.
7. محافظة كردستان سكانها من الأكراد.
8. محافظة خوزستان سكانها من العرب والفرس.

9. محافظات (جهار محال وبختياري وكهكيلويه وبوير أحمد) سكانها من الأكراد البختياريين واللك.

10. هرمزكان سكانها من (الفرس، البلوش، وأقلية عربية).

11. سيستان وبلوشستان سكانها من البلوش والسيستانيين.

12. ازندران سكانها من الطبريين.

13. كلستان سكانها من التركمان والفرس والطبريين.

14. خراسان الشمالية سكانها من الفرس والأكراد والترك[1].

1- دراسة منشورة عن الموقع الرسمي للجمهورية الإسلامية بعنوان - إيران تاريخ وحضارة وجغرافية وسياحة.

التوزيع الديموغرافي للقوميات الإيرانية

هذا النوع من التوزيع للقوميات الإيرانية يعتمده كثير من الباحثين وخاصة الإيرانيين، وكذلك الأوساط الحكومية الإيرانية وأساس التقسيم يعتمد على الأصول التي وصلت إلى إيران ومعتمدين على حقيقة أن هضبة إيران كانت وما تزال الرابط الوحيد بين الشرق والغرب وهي شهدت زحف الموجات البشرية المختلفة والتي تركت بصماتها على التركيب العرقي في إيران، ففي بداية النصف الثاني من الألفية الثانية قبل الميلاد جاء الآريون إلى الهضبة الإيرانية، والتي يعتقد بأنها قد ذابت بالطوائف التي كانت تسكن في إيران مثل العيلاميين في الغرب والكاسبيونيون في جبال زاغروس والزنوج في سواحل الخليج وبحر عمان في الهجرات الآرية التي كانت ممزوجة بأصول عرقية مختلفة وأهمهم الميديين والبارسيين (الفرس) وإلى جانبهم كانت هناك أعداد أخرى أقل نفوذاً مثل الاشكانيون والبختياريون والصفويون.

وشهدت الهضبة غزوات متعددة لليونانيون والعرب وخاصة بعد ظهور الإسلام ثم تعاقب الأتراك وبالشكل الآتي: (الأتراك الغزنويون والأتراك السلاجقة، المغول بعد جنكيز خان، التركمان الخوارزميون، التيموريون) ويعتقد الباحثون الإيرانيون أن اليونان لم يتركوا بصمة واضحة على التركيب العرقي.

وهناك التقسيم الديموغرافي للقوميات الإيرانية تتمثل في ثلاث أقوام رئيسية وهي:

1. الآريون أو القومية الآرية.

2. العرب أو القومية العربية بمفهومها العرقي وليس السياسي.

3. الترك أو القومية التركية أيضاً بمفهومها العرقي وليس السياسي.

غالبية العلماء والمتخصصين الإيرانيين في علوم (الانثربولوجي والاجتماعي والجغرافي) يفضلون هذا التقسيم، ويعتبرون الحديث عن القوميات الكردية والبلوشية واللورية والبختيارية مجرد قوميات إيرانية والحديث عن دراستها بشكل مستقل لا محل لها من الإعراب[1].

1- مدحت أحمد حماد - حقوق الأقليات حق يراد بها باطل - مختارات إيرانية نشر العدد 46 عام 2004، على موقع الالكتروني لمركز الأهرام للدراسات السياسية.

التوزيع الديني والمذهبي لإيران

سبق وأن قلنا أن غالبية الإيرانيون يدينون بالدين الإسلامي، ويشكل المذهب الشيعي الجعفري (الاثنى عشري) مذهب غالبية السكان (وأكثرهم من الفرس والآذريين والعرب، وعدد قليل من الأكراد والبلوش) بينما يشكل السنة (مذهب الشافعي) مذهب غالبية الأكراد (المتواجدين في مناطق كردستان إيران على شكل شريط حدودي يمتد من قصر شرين إلى حدود أرمينيا مارا بحدود تركيا) وأما البلوش وهم من (المذهب الحنفي) ويتوزعون بين بلوشستان وبندر عباس والجزر الخليجية وبوشهر، وأما بالنسبة للتركمان وتركمان الصحراء بدء من بحر قزوين إلى حدود تركمانستان وكذلك في شرقي خراسان وهم من المذهب (الحنفي). وأما الطواليش المنتشرون في منطقة (الديلم غرب بحر قزوين في محافظتي أردبيل وكيلان) وقليل من العرب (وخاصة في لنجة) وبعض من الآذريين (وهم نقشبندية)، وعدد قليل من الفرس وهم (شافعية) يتواجدون في محافظة (فارس) وكذلك في المدن الكبرى مثل (طهران وأصفهان ومشهد).

المسيحيون وغالبيتهم من الأرمن وهم متواجدون في شمال إيران (مازندران وكيلان) ولهم وجود في طهران وأصفهان وأروميا، تناقص عددهم في الآونة الأخيرة بسبب الهجرة إلى الخارج.

أما اليهود فلهم وصلات تاريخية قوية بإيران تمتد إلى عهد السبي البابلي، يبلغ عددهم في الوقت الحالي (25) ألف نسمة، ومناطق تواجدهم في طهران والمدن الإيرانية الكبرى.

الزرادشتيون يقدر عددهم في إيران حوالي (22 ألف) نسمة إذ هاجر عدد كبير منهم إلى أمريكا، ومناطق تواجدهم في يزد وكرمان[1].

أما البهائية فهو دين غير معترف بها رسمياً إلاّ أن عددهم يقدر بـ (37) ألف نسمة ولا توجد معلومات وافية عن مناطق تواجدهم.

1- ماري بويس - زارادشتيون اكثر من ثلاثة آلاف سنة من الإيمان - مجلة الشؤون الآسيوية تشرين الأول 1985م.

أهم القوميات في إيران

سنتناول في هذا الفصل القوميات الإيرانية الكبرى والتي تؤثر في المجتمع الإيراني (القومية الآذرية، والقومية الكردية، والقومية العربية، والقومية البلوشية).

القومية الآذرية التركمانية

وهم قبائل الأغوز أو الغز (الغزنوية) وهم من الفروع الرئيسية للأقوام التسعة في عصر دولة نموك التركية والتي كانت خاضعة لإمبراطورية النمك... وهناك آغوز سيمون كان لهم دور كبير على مستوى العالم وهناك أيضاً (أويغور، قارلق، بجاق..) يعتبرون أجداد الأتراك (الجنوب غربيين) لتركيا، وتضم أتراك (جنوب تركيا وبلاد الشام وقبرص والبلقان واليونان وبلغاريا وتركمانستان وشمال إيران) ويعتبر الأغوز مؤسسي عدد من الإمبراطوريات والمماليك المشهورة مثل (السلاجقة والعثمانيون والصفويون).

كلمة آغوز لم يعثر في المؤلفات القديمة على معلومات تفيد عن معنى الاسم، لكن هناك من يعتقد أنه مشتقة من كلمة السهم وقد (استخدم السلاجقة هذا الرمز في رايتهم، وتعتبر منطقة الأورال والآلتاي في آسيا الوسطى بمثابة الوطن الأم لهم)[1].

1- فوزي ثوركر - من هم الصفويون - مصدر سابق.

أما كلمة أذربيجان فهي تعني فارض النار واسم الإقليم جاء من كلمة (آزر) وتعني النار.

إن الأتراك الآذريين في الشمال في نيسان 1918م انضموا لاتحاد ما وراء القفقاس المقام حديثاً كوحدة متميزة سياسياً ومحددة عرقياً وفي عام1942 عندما احتل السوفييت والانكليز إيران بصورة مشتركة بدأ السوفييت مرة أخرى التدخل في السياسة الإيرانية مستخدمين حركة مقاومة آذرية كوسيلة لهم للضغط للحصول على امتيازات نفطية.

يرى الآذريون أنهم أصحاب فضل في انفصال إيران واستقلالها من الدولة العثمانية وإنهم مؤسسو أول دولة شيعية في تبريز عندما انضموا إلى قوات إسماعيل الصفوي بعد طرد العثمانيين قبل أن ينتقل إلى أصفهان ويتخذها عاصمة للصفويين في عام 1035 اضطرت مجموعة من فرسان الأغوز قوامها 15-20ألف فارس من الانتقال إلى خراسان المعروفة بخصوبة أراضيها، وكما رأينا أن حكم الأتراك بقبائلها وطوائفها استمر الأكثر من ألف سنة، وفي التاريخ الحديث برز دورهم في عدد من الانتفاضات والثورات نذكر منها ثورة المشروطية (الدستور) عام 1906م والذي انتهى بإرساء قواعد حقوق الأقليات في دستور عام 1906م، كما ساهم الأتراك بعدد من الانتفاضات الكبيرة التي

اندلعت في منطقة تبريز ضد الظلم والفساد لحكم القاجاريين ونذكر من أهم هذه الانتفاضات انتفاضة ستار خان باقر خان[1].

وعند استيلاء رضا شاه على السلطة عام 1925م ومحاولاته لفرض سياسة التفريس على الأقليات غير الفارسية وجد مقاومة لسياسته من قبل الأتراك وشهدت المحافظات تبريز وأذربيجان الغربية والشرقية حياة من عدم الاستقرار وفوران توجت بتدخل السوفييت وإنشاء حكومة أذربيجان بزعامة السيد جعفر بيشة وري الذي كان يحظى بدعم من الاتحاد السوفييتي إلا أن جمهوريته لم تدم طويلاً حيث تم القضاء على الجمهورية الفتية بالتوافق (الأمريكي-السوفييتي) بعد الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى انهيار الجمهورية الآذرية التي دامت عاماً واحداً فقط، وكما تخلى السوفييت عن حليفهم بيشة وري الذي فر هارباً إلى القسم الشمالي من أذربيجان التي كانت تابعة للسوفييت.

على الرغم من سقوط كيان الآذريين كما أسلفنا إلا أنهم لعبوا دوراً مهماً في التاريخ والحياة السياسية الإيرانية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، والسبب يعود إلى بروز عدد من رجال الدين والسياسيين البارزين أمثال آية اللـه مدرسي وآية اللـه شريعت مداري نواب صفوي وغيرهم.

كـما لعـب الآذريـين الـدور الأكـبر في الحيـاة الاقتـصادية مـن خـلال سـيطرتهم عـلى البــازار (عــصب الاقتــصاد الإيــراني) ومــن انخــراطهم بعــدد مــن الأحــزاب

1- إيران بين ثورتين، مرجع سابق، 147.

المتنفذة وتمكنوا من التغلغل في عدد من المناصب السياسية والعسكرية طوال العقود الماضية وقد ساعد في ذلك تعاطف الشاه معهم[1].

وعند اندلاع الثورة الإسلامية شارك الآذريين بشكل واسع رغم وجود عدد كبير منهم في المناصب العليا في الجيش حيث كان تبريز تشهد ثاني أكبر مظاهرات ضد حكومة الشاه.

وبعد نجاح الثورة الإسلامية كان للآذريين النصيب الأكبر في المشاركة في الحكم لغاية تجريد آية الـلـه شريعتمداري من المرجعية بسبب خلاف حول نظرية الحكم الإسلامي وولاية الفقيه والذي اعتبره المراقبين بأنه كان المنافس لآية الـلـه الخميني نفسه، إلا أن الخميني كان يسعى لكسب ود الآذريين إذ كان يوكل المناصب الكبيرة لهم مثل منصب القضاة والأمن حيث تولى عبد الكريم أردبيلي وصادق خلخالي وحجة الإسلام موسوي هذه المناصب لمدة تزيد عن عشر سنوات.

كما أن الآذريين استطاعوا الاستحواذ بالكامل على قيادات أحد الأحزاب السياسية الكبيرة وهو حزب المؤتلفة الإسلامي الذي كان يمثل البازار ومن أبرز قادته الدكتور حسن حبيبي نائب الرئيس الإيراني في عهد الرئيس رفسنجاني.

1- صباح الموسوي - اذربيجان على فوهة بركان - مقال منشور على موقع إيلاف الالكترونية - الأحد 4 نوفمبر 2006.

ولا يخفى على أحد أن مرشد الثورة الحالي علي خامنئي والرئيس الحالي أحمدي نجاد هما من الأصول الأذرية، وهكذا نرى أن القومية الأذرية شريك مهم في الحكم منذ عهد الصفويين[1].

إلا إن مشاكل الأذريين مع الحكومة الإيرانية ظهرت بعد استقلال أذربيجان ودول آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفييتي وظهور جمهورية أذربيجان وبروز النزعة القومية والإثنية في تلك الدول في نهاية عام 1991م، واحتضان جمهورية أذربيجان لبعض الفصائل الأذرية الإيرانية التي تتخذ من الاستقلال هدفاً لعملها السياسي، هكذا بدأ الصراع الإيراني- التركي في هذه المناطق منطلقاً من دوافع سياسية ومذهبية وقومية في إرساء أهدافه في تلك المناطق حيث توجهت إيران الشيعية لكسب ود طاجيكستان السنية بينما توجهت تركيا لكسب ود أذربيجان الشيعية مستغلين الرابط القومي بدل المذهبي وسنقوم بتوضيح ذلك لاحقاً.

ومن أكثر الأحداث عنفاً في المنطقة (حادثة قلعة بابك) التي وقعت في مايس 2006م والتي تحولت إلى انتفاضة دامية أدت إلى وقوع عدد من القتلى والجرحى واعتقال العشرات من الطلبة، والحادثة هي عبارة عن طبيعة الأذريين في كل عام الصعود إلى قلعة (بابك خرمدين) صاحب حركة التمرد الشعوبية

1- يذكر انه في عام 1982 م زار أوزال طهران: تحدث أوزال ورئيس وزراء إيران ورئيس الاركان مع أوزال باللغة التركية، التفت رئيس جمهورية إيران إلى وزير خارجيته (علي اكبر ولايتي) قائلاً: (إن هذا الوزير هو الوحيد الذي لا يعرف التركية) علق اوزال على ذلك مازحاً (وماذا يعمل هذا الأجنبي بيننا).

ضد الدولة العباسية والتي أعلنت عن عدائها للعرب والمطالبة بإقامة دولة مستقلة عن الخلافة الإسلامية والعودة إلى حكم (الأكاسرة) وانتهى بأسره وشنقه بأمر الخليفة، يعتبر الأذريين هذا الشخص رمزاً تاريخياً وطنياً لهم يحيوا ذكراه في كل عام وذلك بالصعود إلى القلعة التي اتخذها حصناً له.

وقد جعل الأذريين من هذه المناسبة وسيلة للتعبير عن مطالبهم السياسية وهذا يثير غضب السلطات الإيرانية ويدفعها إلى منعهم واعتقال منظمو هذه الاحتفالات، وفي مايس 2006م نشرت صحيفة (إيران) الحكومية كاريكاتير تهكمي ضد اللغة التركية الأذرية الأمر الذي أدى إلى تفجير الأوضاع في عموم المحافظات الأذرية لتتحول إلى انتفاضة دامية وصلت لهيبها إلى جامعة طهران حيث نظم الطلبة الأذريون تحصناً داخل الحرم الجامعي سرعان ما تحول إلى اشتباكات دامية خلفت عدد من القتلى والجرحى واعتقال العشرات، وتضامناً مع الطلبة هدد الأذريون بالزحف من جميع المدن إلى العاصمة طهران وهذا ما دفع الحكومة الإيرانية إلى تكليف قائد قوى الأمن الداخلي في حينه الجنرال طلائي مهام كبح الانتفاضة وفرض الأحكام العرفية في المناطق الساخنة ومنع المسيرة من الزحف إلى طهران، وفي المقابل قامت الحكومة كإجراء لحل الأزمة وعدم انتشارها بإصدار قرار بغلق الصحيفة من الصدور بشكل مؤقت وإحالة رسام الكاريكاتير ومدير التحرير إلى القضاء[1].

1- نجاح علي محمد - إيران أمام اختبار القومية الأذرية -دبي- دراسة منشورة على مركز الجزيرة للدراسات.

كما أن الحكومة الإيرانية ألقت اللوم على عوامل خارجية وخاصة أمريكا، كما أن المرشد امتدح الأذريين كثيراً واعتبرهم الأبناء الأوفياء للثورة الإسلامية.

وأخيراً لابد لنا أن نذكر أن الحركة الأذرية تميزت عن باقي الحركات في المطالبة بحقوقها القومية من أنها انتهجت الخيار السلمي بدلاً من اللجوء إلى الخيار العسكري، ورغم أن مناطقها مهيئة من الناحية الاستراتيجية للعمل العسكري، ورغم أن جوارها الكردي- الإيراني والكردي- التركي ملتهبة منذ أكثر من عشرين عاماً.

القومية الكردية

يمكن دراسة وضع القومية الكردية من خلال ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** لغاية معاهدة سيفر 1920م.
- **المرحلة الثانية:** لغاية سقوط الشاه 1979م.
- **المرحلة الثالثة:** بعد الثورة الإسلامية.

المرحلة الأولى لغاية معاهدة سيفر 1920م[1]: عاش الأكراد طوال فترة تاريخهم تحت السيطرة الأجنبية التي بدأت في القرن الخامس ق.م، حينما استطاع الإمبراطور الإخميني (سيروس) من تدمير مملكة ميديا عام 550ق.م[2].

ثم خضعوا لحكم الإسكندر الكبير الذي قضى على الإخمينيين، ثم حكم الأرمن خلال القرنين الثاني والأول ق.م، ثم لحكم الرومان حتى القرن الثالث الميلادي، ومن ثم لحكم الأرمن مرة أخرى الذين اختلطوا بالأكراد، ثم جاءت

1- معاهدة سيفر - وقعها كل من بريطانيا وفرنسا وألبانيا وبلجيكا واليونان وبولندا والبرتغال وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا والحجاز والدولة العثمانية وأمريكا" طالب الأرمن في المدة الواقعة بين (1894-1920) إقامة دولة أرمينيا الكبرى (المواد 88-93) أما موضوع الكرد ورد في المواد (62-63-64).

2- فلاديمير مينورسكي -ترجمة وتعليق كمال مظهر- الاكراد أحفاد الميديين -مجلة دراسات المجلد الأول العدد الأول 1973م.

الدولة البيزنطية التي اقتسمت إقليم كردستان مع الساسانيين خلال القرنين الثالث والسابع الميلادي، ثم دخلوا الإسلام في عهد الخليفة عمر بن الخطاب وكانوا عوناً لأمتهم الإسلامية في العصور التالية. الأكراد كانوا يعيشون في تلك العصور في حالة من شبه الاستقلال بجبال كردستان الوعرة وهكذا ظهرت عدة إمارات كردية منها الإمارة الأيوبية التي بسطت سيطرتها على مصر والشام وبلاد الرافدين وخاضت حروباً ظافرة ضد الصليبيين[1].

ثم جاء حكم السلاجقة عام 1051م ومن ثم الغزو المغولي عام 1231م ونشرهم الدمار والهلاك في ديار المسلمين ومنها كردستان، وخلال الحكم العثماني وقف الأكراد بجانب قوات الأتراك في عهد السلطان سليم القانوني بفضل الحكيم الكردي الملا إدريس البلديسي الذي استطاع إقناع زعماء القبائل من الدخول في خدمة السلطان سليم القانوني بتكليف من السلطان شخصياً، واستطاعوا قهر قوات الصفويين في معركة جالديران شمال شرق بحر أرومية عام 1541م ودعموا المذهب السني (عكس الأذريين الذين دخلوا في خدمة القوات الصفوية للدفاع عن المذهب الشيعي).

في عام 1639م تم تقسيم كردستان بين الصفويين والعثمانيين وكان لهذا التقسيم الأثر الكبير في مجريات التاريخ الكردي.

1- شاكر خصبك -الكرد والمسألة الكردية المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1989م.

ونتيجة لجهود العلامة الملا إدريس البلديسي أصدر السلطان سليم الأول مرسوماً (فرماناً) عام 1514م يقضي بترك الإدارة في كردستان للأمراء الأكراد ليتوارثونها على أن يدفعوا مبلغاً من المال لخزينة الدولة، وتقديم قوات عسكرية للجيش العثماني إذا ما قامت حروب ضد الدولة العثمانية، والفرمان حدد الحكومات الكردية (بحكومات أربيل وكركوك والسليمانية وحصن كيف وجزيرة ابن عمر وحكاري وصاصون والعمادية وبتلس) وسميت الإمارات (إمارة سوران وإمارة بهدينان وإمارة بوتان وإمارة الشداديون وإمارة بني حسنويه وإمارة المروانيون وإمارة الشهرمانيون ومملكة أردلان وإمارة بابان والإمارة السورانية والإمارة البهدنانية والإمارة الزندية.. الخ) وكانت مجموعها (16) إمارة.

واعترف الفرسان لرؤساء هذه الحكومات الذين أطلق عليهم لقب (درة بيك) أي سيد الوادي بحقوق وامتيازات متوارثة في أراضيهم ومناطق نفوذهم كما أن الحكومة العثمانية لم تتدخل في شؤونهم الداخلية، وبهذا الشكل أفلح العثمانيون ضمان حماية حدودهم العثمانية الشرقية ضد الغزو الفارسي.

عام 1514م شهدت المنطقة الكردية نشوء مشيخات كردية تتمتع بقدر من الاستقلال في نطاق الدولة العثمانية حتى أن بعضهم أقام صلاة مع شاه إيران والسلطان العثماني في نفس الوقت.

وخلال الأعوام 1752م-1772م أثر فترة الحروب الطاحنة في فارس أنشأت مملكة كردية مستقلة هي مملكة الزندية بقيادة كريم خان زند وكان فصلاً مهماً

من فصول التاريخ الكردي أن أعلن الاستقلال وبسط حكمه على كل إيران، وصفه القنصل الفرنسي في بغداد (أنه أعاد الطمأنينة والازدهار إلى البلاد بحكمته ونفوذه الشخصي، وأخذت التجارة تزدهر والقوافل تذهب إلى إيران دون مشاكل) كما وصفه الرحالة الإنكليزي (سالكولم) (عاش حياة سعيدة ومات موتة أب تحف به أسرته)[1].

عام 1847م دخلت الإمارات الكردية تحت الحكم العثماني المباشر، ومع مرور الزمن تناست الحكومات العثمانية اتفاقيات الحكم الذاتي ولم يبقى منها في نهاية القرن السابع عشر سوى حكومة اليزيديين في سنجار والمليين في ديار بكر والزازا في درسيم وأصبحت تسمى (سنجق بيك)، وفي عهد السلطان محمود الثاني أعادت الدولة العثمانية تنظيم أمور ولاياتها فجعلت المنطقة الكردية ضمن ثلاث ولايات هي (بغداد وديار بكر وأرضروم)، وتجدر الإشارة إلى أن المشيخات الكردية لم تكن متحدة بل كانت بحروب مستمرة الأمر الذي اضطرها إلى طلب المساعدة من شاه إيران أحياناً، ومن السلطان العثماني أحياناً أخرى.

1- ميرال بروردا -دراسة في تاريخ الكرد وكردستان- منشور على موقع نوروز.

الانتفاضة الكردية في العهد العثماني

شهد العهد العثماني العديد من الانتفاضات والثورات الكردية ونذكر منها انتفاضة يزدان شير في القرم للفترة من (1953م-1856م) أثناء الحرب الروسية- العثمانية، والتي اندلعت في منطقتي حكاري وبوتان واستطاعت تحرير كل المنطقة الممتدة بين بحيرة وان وبغداد، وبعد ازدياد قواته حاول التعاون مع الروس إلا أنه فشل، تدخل البريطانيون مع العثمانيون وتم إقناع يزدان شير بالصلح مع السلطان.

- عام 1834م ثار أمير بدليس الشهير (شريف خان) ضد العثمانيين حينما أرادوا إلغاء امتيازات إمارته ولكنه فشل.

- عام 1880م ثار في كردستان الشيخ عبيد الـلـه (النهري) النقشبندي من شميدينان أثناء انشغال الدولة العثمانية في الحرب مع روسيا القيصرية، وكان هدف الانتفاضة هو الاستقلال وشملت الانتفاضة الجزء الجنوبي من ولاية وأن الجزء الشمالي من ولاية الموصل، واستطاع من بسط نفوذه في منطقة واسعة بين بحيرة وان وبحيرة أرومية وفي عام 1883م بعثت الحكومة العثمانية حملة عسكرية بالتعاون مع القوات الإيرانية وألقي القبض عليه ونفي إلى مكة حيث مكث هناك حتى وفاته.

●وفي نهاية القرن الثامن عشر ثار زعيم المليين وهم قبائل خليطة من الأكراد والأتراك تسكن ما بين ماردين وديار بكر وتم القضاء على الانتفاضة عام 1791م، إلا أن حفيد (تيمور باشا) والمسمى (تجاري بيك) وابنه محمود ترك لخلفه إبراهيم باشا اتحاداً قبائلياً قوياً أيام السلطان عبد الحميد، وعند إعلان الدستور عام 1908م والإطاحة بالسلطان عبد الحميد في 27/نيسان/1909م لجأ إبراهيم باشا إلى العصيان فبسط نفوذه على كردستان مما اضطر السلطان إلى توجيه ضربة عسكرية ضده والقبض عليه ونفيه إلى سيواس، وبعد فترة وجيزة تمكن من العودة إلى قبيلته بيران شهر، وانتهز فرصة إعادة تكوين الحكومة العثمانية التشكيلات العسكرية الحميدية فانخرط مع أتباعه فيها وحصل على رتبة (مير ميران) رئيس الرؤساء وبسط نفوذه في الجزيرة وديار بكر وأخضع القبائل الكردية المجاورة وسيطر على المنطقة الممتدة بين ماردين والرها وأورفا وقراجة داغ، وفي عام 1908م تم إلقاء القبض عليه وأعدم[1].

●وفي عام 1913م ثار الأكراد في ولاية بلديس بقيادة الملا سليم وشهاب الدين وانتهت ثورتهم بالفشل ولجأ الملا سليم إلى القنصلية الروسية في بلديس وبقى مختبئ حتى إعلان الدولة العثمانية الحرب على روسيا في الحرب العالمية الأولى 1914م فاقتحمت القوات

1- امين زكي - خلاصة تاريخ الكرد وكردستان منذ اقدم العصور -بغداد 1961م.

العثمانية القنصلية الروسية وقبضوا على الملا سليم وشنقوه في إحدى شوارع بلديس، وعمدت الحكومة العثمانية بحجة التراجع أمام القوات الروسية إلى تهجير عدد كبير من العوائل الكردية ودمر عدد من القرى الكردية وقتل آلاف من السكان القاطنين في تركيا وإيران.

المشاركة السياسية للكرد خلال الفترة من 1908 لغاية1920م

شارك الأكراد في الحياة السياسية على غرار القوميات الأخرى بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني وتولي حزب الاتحاد والترقي أمور الحكم في تركيا عام 1908م بادر عدد من البرلمانيين الأكراد في مجلس المبعوثان إلى المطالبة بالإخاء والمساواة في الحقوق، وظهرت عدد من الجمعيات الكردية نذكر منها جمعية تقدم كردستان (كردستان تعالي جمعيتي) أسسها عدد من الأكراد البارزين مثل الأمير أمين عالي بدرخان والفريق شريف باشا والسيد عبد القادر وغيرهم، وتم تأسيس جريدة كردية، وجمعية التعاون والترقي عام 1908م وأغلقت كافة الجمعيات عام 1909م وبقي جمعية تقدم كردستان تمارس أعمالها سراً، وجمعية نشر المعارف الكردية عام 1910م في استنبول وفتح مدرسة كردية، وفي عام 1910م تم تأسيس جمعية الأمل للطلبة الأكراد أسسها عمر جميل أفندي وقدري جميل باشا من أعيان ديار بكر وغيرهم وأصدرت الجمعية جريدة يوم كردستان، ثم استبدل اسمها عام 1913م إلى شمس كردستان وفي عام 1918م أعاد جمعية هيوي نشاطها لغاية دخول مصطفى كمال أتاتورك

اسطنبول عام 1922م وفي هذا الوقت كان للأكراد جريدة باسم (الحياة)، وفي عام 1918م أيضاً تأسست جمعية استقلال الكرد وضمت بين أعضائها جميع الأمراء والزعماء الأكراد ثم انشق عنها بعض الأمراء ليؤسسوا جمعية التشكيلات الاجتماعية لكردستان، وفي القاهرة تم تأسيس جمعية الشعب الكردي وكذلك تم تأسيس جمعية كردستان من قبل بعض النخب الأكراد في اسطنبول وكانت لها فروع في أنحاء كردستان وكانت مجمل مطالبهم هو الحكم الذاتي ونشوء إدارات محلية وبناء مدارس باللغة الكردية[1].

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وهزيمة العثمانيين كان لدى زعماء الأكراد شعور عام أن الحلفاء يبيتون لهم سوءاً إذ عزموا على إنشاء دولة أرمنية تمتد حدودها من ساحل البحر الأسود وتنحدر غرباً إلى البحر المتوسط، ولذلك نشط الحزب الوطني الكردي في اسطنبول الذي كان يرأسه عبد القادر شميدينان مع أبناء بدرخان وقاموا بجهود حثيثة لإقناع الحلفاء بتوحيد المناطق الكردية ومنحها الحكم الذاتي، كما أخذ الجنرال شريف باشا السليماني المقيم في ذلك الوقت في باريس على عاتقه تمثيل الجماعات السياسية الكردية في مؤتمر الصلح في باريس في نيسان عام 1920م وقدم مذكرتين تتضمن مطالب الأكراد كما اتفق مع رئيس الوفد بوبار باشا على استقلال الدولة الكردية عن الأرمنية المزمع إنشاؤها، وهكذا فرض الحلفاء معاهدة سيفر على العثمانيين في 10 آب 1920م، ونصت بنودها من (88-93) تأليف حكومة أرمنية وإنشاء نوع من

1- ميرال بروردا - دراسة موجزة عن الكرد وكردستان - منشور في شبكة نوروز.

الحكم الذاتي للأكراد حدودها من شرق الفرات وجنوب بلاد أرمينيا وتقع بين تركيا وسوريا والعراق، إلا أن هذه المعاهدة ولدت ميتة ودحرتها انتصارات تركيا الحديثة على اليونانيين وحرر الأناضول وتفاهم مع الفرنسيين والإيطاليين، ومن ثم عقدت معاهدة لوزان في 24/تموز/1924م، التي قضت على آمال الأكراد وليس هذا فقط بل تم توزيع كردستان بين العراق وإيران وتركيا وسوريا.

المرحلة الثانية: لغاية سقوط الشاه 1979م.

- الانتفاضات الكردية بين الحربين العالميتين

● ثورة إسماعيل سيمكو عام 1921م من أهم الانتفاضات التي شهدتها كردستان الإيرانية تلك التي قادها إسماعيل سيمكو زعيم قبيلة شكاك الكردية بين عامي 1920م-1925م كانت حركته في البداية ذات طابع قبلي لمقاتلة السناطرة الآشوريين، ثم امتدت واتسعت إلى أن وصلت بلاد أرومية التي اتخذها سيمكو قاعدة لحركته، ورفع راية العصيان تحت شعار القومية الكردية وأقام صلات قوية مع الشيخ محمود الحفيد في السليمانية، غير أن الإنكليز دفعوه إلى محاربة الآشوريين فقتل زعيمهم مار شمعون وقد أدى ذلك إلى إضعاف مركز سيمكو، وفي عام 1925م أصبح رضا خان شاهاً على إيران فطبق سياسة التحكم بجميع القوميات غير الفارسية وصهرهم، عليه قام بحملة عسكرية للقضاء على سيمكو وبعد معارك دامية

هرب سيمكو إلى العراق وأقام في راوزدزو، وظل يقاوم القوات الإيرانية والعراقية والتركية من هناك حتى عام 1930م حيث تم تدبير مقتله[1].

- حركة جعفر سلطان هورمان عام 1931م: اندلعت الحركة من مدينة همدان الإيرانية وتم القضاء عليها بقسوة مما دفع ممثل كردستان في البرلمان الإيراني إلى القول أن ليس ثمة مشكلة كردية في إيران وزعم أن الأكراد يعتبرون أنفسهم إيرانيين ولا يفكرون بشيء سوى إيران، وحرم الأكراد من استعمال اللغة الكردية وارتداء الملابس الكردية وألقي بعدد كبير منهم في السجون ونفي عدد آخر منهم.

- حركة الشيخ حمة رشيد خان عام 1941م بدأت الانتفاضة بطابع قبلي صرف نتيجة لفراغ السلطة واستولى على مهاباد وسقز وبأنه الإيرانية حتى طرده الجيش الإيراني فلجأ للعراق وألقي القبض عليه عام 1942م وأعيد إلى إيران عام 1945م مع قوة من رجاله حيث ظل في مأمن من الجيش الإيراني.

- جمهورية مهاباد: دخلت قوات الحلفاء عام 1941م إيران مع القوات الروسية التي تمركزت شمال إيران فقضى على حكم الشاه رضا خان ونصب ابنه محمد رضا بدلاً عنه عام 1945م أعلنت أذربيجان الإيرانية عن قيام حكومة يسارية مستقلة تحت قيادة الحزب الديمقراطي الأذربيجاني

1- مروم سالاري -الأكراد في إيران- مختارات إيرانية العدد 75 لسنة 2006.

بقيادة جعفر بيشوري مدعومة من السوفييت مادياً ومعنوياً وخلال هذه الفترة بقي الجزء الشمالي من كردستان الإيرانية بما فيها مهاباد بعيدة عن احتلال الحلفاء مما شجع الشعب الكردي لتولي الحكم وطرد القوات الإيرانية من المنطقة ونشأ في ذلك الوقت جمعية الإحياء الكردي (كوملة زياني كورد) كأول تنظيم سياسي كردي، وفي 15/أيلول/1945م تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني (حدكا) في مهاباد متخذاً جمعية الإحياء الكردي قاعدة له وكان التنظيم بزعامة قاضي محمد علي قاسم الذي كان على صلة قوية بالزعيم الكردي الشيخ عز الدين الحسيني، كان من أهم برنامج الحزب الديمقراطي الكردستاني تحقيق الحكم الذاتي للشعب الكردي ضمن نطاق الدولة الإيرانية، كان بيشواري قد استعان بالقوات الكردية في محاربة القوات الإيرانية واعداً إياهم بإقامة حكومة مستقلة في نطاق دولة أذربيجان، ولما تحقق لبيشوري ما كان يروم له، أعلن عن قيام جمهورية كردية في 23/يناير/1946م بزعامة قاضي محمد واتخذت من مهاباد عاصمة له، وقد استمر الحكم عشرة أشهر حيث تم تشكيل ميليشيات كردية لتحل محل الشرطة والجيش، وحققت الحكومة الكردية إصلاحات كثيرة في الإدارة والزراعة والمجالات الثقافية[1].

1- إسماعيل حصاف -جمهورية كردستان وعاصمتها مهاباد 23/تموز/2005.

●وفي عام 1946م عقدت معاهدة صداقة بين الحكومة الأذربيجانية والحكومية الكردية لترسيخ التعاون والصداقة بينهما[1].

●ونتيجة للضغط الأمريكي على السوفييت اضطرت القوات السوفييتية الانسحاب من شمالي إيران وعند ذلك قامت القوات الإيرانية بدعم بريطاني من استعادة أذربيجان، ومن ثم القضاء على جمهورية مهاباد وأعدم قائد الحكومة قاضي محمد وأخوه وابن عمه الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في 31مايس1947م، والملاحظ أن السلطة القانونية التي كانت تمارسها الحكومة الكردية محصورة في الجزء الشمالي والتي تشكل (30%) من مجموع كردستان أما الأجزاء الجنوبية ظلت تحت السلطة الحكومية مما سهل عملية الهجوم والقضاء على الحكومة الكردية ومنذ ذلك الحين ظل الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني يعمل بشكل سري تحت شعار الحكم الذاتي لكردستان ضمن نظام ديمقراطي إيراني، ومنذ ذلك الوقت لم يحدث في كردستان ما يستحق الذكر حتى قيام الثورة الإسلامية[2].

1- مرورم سالاري -مرجع سابق.

2- كافي أفراسي -مواقف إيران في كردستان- ترجمة آمنة البغدادي- موقع آسيا أون لاين.

المرحلة الثالثة: بعد الثورة الإسلامية.

الأكراد في عهد الجمهورية الإسلامية

في عام 1979 أسهمت الجماهير الكردية في المظاهرات المعادية لنظام الشاه وخاصة في مناطق كرمنشاه وسنندج ومهاباد وأروميا وتجاوبو مع باقي القوميات برفع الظلم عنهم وشكلوا قوات محلية باسم (البيشمركة) وأصدروا عدد من الكتب والمطبوعات باللغة الكردية.

وفي 3آذار 1979م أرسلت الحكومة الإسلامية لجنة لتقصي الحقائق في المقاطعات الكردية وعقد الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدكا) مؤتمراً جماهيراً حاشداً لإقناع السلطة الجديدة بتقديم تنازلات للأكراد وعليه توجه وفد كردي إلى مدينة (قم) برئاسة الدكتور عبد الرحمن قاسملوا لعرض مطالب الأكراد على القيادة الإسلامية الجديدة وكان قاسملوا قد انتخب نائباً عن كردستان في مجلس الخبراء، كان رد الحكومة الإيرانية على مطالب الأكراد بالشكل الآتي (إن مطالب الأكراد متواضعة وإن الحكومة الإسلامية كفيلة بتحقيق ما تصبوا إليه القوميات) وهذا ما أدى إلى تدهور الوضع في كردستان ونشوب قتال بين القوات الحكومية وقوات البيشمركة في مدينة نقدة واعتبرت هذه القوات تمثل الحركة اليسارية الماركسية وعليه أصدر آية الله الخميني فتوى بمقاتلة الكفرة في

كردستان، ويعتقد المراقبون أن رفض الخميني لمطالب الأكراد نابع من بعد ديني وبعد قومي كون أن أغلبية الأكراد من السنة[1].

وعندما نشبت الحرب العراقية-الإيرانية في أيلول 1980م انتهز قاسملوا الفرصة فعرض لينضم إلى القوات الإيرانية لمقاتلة القوات العراقية في مقابل ضمان حقوق الأكراد لكن الحكومة الإيرانية لم تبد حماساً لهذا العرض، رغم أن الحكومة توصلت إلى هدنة مع الأكراد بسبب الحرب، وفي الرابع من تشرين الثاني 1980م أصدر الخميني نداءً يدعو إلى التفاهم لحل المسألة الكردية سلمياً واستجاب الحزب الديمقراطي الكردستاني لهذا النداء وتوقف القتال، وهكذا بدأت سلسلة من المباحثات لغاية ربيع عام 1981م دون توصل إلى أية نتيجة وقدم وفد الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدكا) برئاسة غني بلوريان لمقابلة رئيس الجمهورية أبو الحسن بني صدر وقدم له مطالب الأكراد بست نقاط، إلا أن ذلك رفض من قبل مجلس الثورة الإيرانية مما أدى إلى توتر الوضع في كردستان ودفع الأكراد بني صدر وقدم له مطالب الأكراد بست نقاط، إلا أن ذلك رفض من قبل مجلس الثورة الإيرانية مما أدى إلى توتر الوضع في كردستان ودفع الأكراد إلى مقاطعة الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية في تشرين الأول عام 1981م، وعند ذلك أمر الخميني بسحق التمرد الكردي وسقطت مدينة بوكان الاستراتيجية، وفي أواخر عام 1982م وأوائل عام 1983م استولت القوات الإيرانية على طريق بيران شهر- سردشت وقطع طريق الإمداد من

1- كافي آفراسي -مرجع سابق-.

العراق التي كانت الشريان الحيوي لتموين قوات البيشمركة، وأصدر قاسملوا بياناً من إذاعة بغداد في نيسان عام 1983م إلى العالم كله لمناصرة الشعب الكردي من بطش القوات الإيرانية، وتمكنت الحكومة الإيرانية من بسط سلطتها على المناطق الكردية وتم إعدام أعداد كبيرة من زعماء الأكراد من الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب اليسار الكردي وتم تدمير (271) قرية كردية حسب المصادر الكردية، ولم تشهد كردستان إيران أحداث كبيرة بعد ذلك، واستمرت القوات الإيرانية متابعة أعضاء الحزبين الكرديين وتصفية عناصرها بشتى الوسائل حتى تم اغتيال قاسملوا في النمسا عام 1989م واتهمت الحكومة الإيرانية بذلك وكذلك خلفه الذي أصبح رئيس الحزب من بعده وعدد من القيادات الكردية حيث تم اغتيالهم في ألمانيا عام 1993م[1].

وخلال عهد الرئيس خاتمي تطورت الحركة الكردية في إيران، وفي هذه الحقبة انبثقت حركة مدنية سلمية في طهران ومعظم المناطق الكردية تنبذ العنف والكفاح المسلح، ويعتقد المراقبين أن ما ساعد على ظهور هذه الحركة عدد من العوامل الداخلية والخارجية نذكر منها:

أولاً: تطور وتعزيز الطبقة الوسطى الكردية في طهران والمناطق الكردية وازدياد أعداد الطلبة في الجامعات وظهور شخصيات سياسية واقتصادية وثقافية كردية في العاصمة والمحافظات.

1- مروم سالاري -مرجع سابق-.

ثانياً: شعور معظم النخب الكردية بعدم الجدوى من الكفاح المسلح والتي أدت إلى التخلف في المناطق الكردية بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة.

ثالثاً: استمرار الخطاب الإسلامي لمدة ثمان سنوات من الفترة من (1997-2005) الذي ساعد كثيراً على تعزيز الخطاب السلمي.

رابعاً: مشاركة أكراد العراق في السلطة السياسية في العراق حفزت القيادات الكردية الإيرانية لنيل مطالبهم سياسياً.

وخلال حكم الرئيس خاتمي تبوأ عدد من الأكراد مناصب في الحكومة الإيرانية حيث أصبح الكردي الشيعي عبد اللـه رمضان زادة نائباً لخاتمي ومتحدث باسم الحكومة الإيرانية، وكما ولج عدد منهم في الأحزاب الإيرانية التي كانت حكراً على الفرس وفي أعلى مستويات قياداتها كحزب المشاركة ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية والجبهة القومية (جبهة ملي) كما تم إنشاء كتلتهم البرلمانية الخاصة بهم[1].

وقد حفزت المظاهرات التي شهدتها كردستان في تموز2005م بعد اغتيال الناشط الكردي (شوان قدري) على إنشاء جبهة التحالف الكردي (جبهة متحد كرد) التي تؤكد على العمل السياسي السلمي في إطار الدستور الإيراني كما أعلن المتحدث باسمهم (البرلماني السابق بهاء الدين أدب) ذلك وضمت جبهة التحالف الكردي في عضويتها المحامي صالح نيكبخت المتحدث باسم الدفاع

1- مروم سالاري- مرجع سابق.-

عن السجناء السياسيين الإيرانيين، والاقتصادي الإيراني بايزيد مردوخي وعدد من جمعيات ومؤسسات مدنية وثقافية تعمل في طهران وكردستان.

وفي عام2005م تم الإعلان عن إنشاء حزب الإصلاح الكردي ومنظمة الدفاع عن حقوق الأكراد برئاسة محمد صادق كبودواند ويلقى الحزب رواجاً واسعاً بين المثقفين ولدى معظم الأكراد الإيرانيين.

وفي عام2004م أعلن عن تشكيل حزب مسلح جديد باسم (حزب الحياة الحرة الكردستاني) (بيجاك) ذو صلة قوية بحزب العمال الكردستاني في تركيا، وقام الحزب منذ تأسيسه بعدد من العمليات المسلحة في مناطق مختلفة من كردستان إيران.

يعتقد غالبية المراقبين أن ما حصل عليه الأكراد من خلال البرلمان هو أكثر مما حصل عليه خلال الفترات السابقة عسكرياً، وكما يعتقد المراقبون أن الحكومة الإيرانية تشجع الحركة السلمية الكردية لغرض إنهاء العمليات المسلحة في عموم كردستان.

العرب في إيران

يعيش عرب الأحواز على طول ساحل الخليج العربي بدءً من شط العرب إلى نهاية مضيق هرمز وخاصة في سهل خوزستان (التسمية الفارسية لإقليم الأحواز) الذي يمثل أكبر مساحة سهلية في كل إيران وهي مناطق تكتسب أهمية خاصة لإيران حيث تعد معبر إيران للعالم الخارجي عبر الخليج العربي والبحر العربي بالإضافة إلى خصوبة الأراضي الزراعية، ووجود ثمانية أنهار كبيرة تمر وتنبع من إقليم الأحواز هي أنهار (بهمنشهر، وشاور، جوبال، أبي ذر، الجراحي، الكرخة، الهنديان، كارون) فضلاً عن وجود أغلب الموانئ الإيرانية في الإقليم مثل (ميناء بوشهر وجرون وبندر عباس وبندر ربيع وبندر خميني وكذلك موانئ في جزر خرج البترولي وكيش وقشم) بالإضافة إلى ما ذكر الإقليم يحتوي على كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، والتي تعتبر من أكثر مناطق العالم إنتاجاً لهاتين المادتين الحيويتين، كان الإيرانيون يسمونه في الماضي عربستان على غرار أفغانستان وتركمانستان وكردستان...الخ، وإقليم عربستان يمثل محافظات (خوزستان، هرمزكان، بوشهر).

يبلغ مساحة الإقليم حوالي 65000كم^2 ويتكون من 28مدينة يبلغ عدد سكان المدن حوالي (200.000) نسمة يعملون في التجارة والمهن الحرفية

وعمالة الموانئ ومصافي ومنشآت نقل النفط والغاز (يشكل عدد العاملين فيها ما يقارب 30% من مجموع الأيدي العاملة)[1].

يذكر الباحث الإيراني أحمد كسروي في كتابه تاريخ خوزستان في خمسمائة عام: (أن التاريخ الجيولوجي لأراضي كل من الأحواز والسهل الرسوبي من العراق متماثل حيث تكونا من ترسبات نهري دجلة والفرات ونهر الكارون وتفرعاته وهو ما أدى إلى ظهور الأراضي على جانبي شط العرب وكونت بذلك مع سهل بلاد العراق وحدة قائمة بذاتها لها خواص مناخية متشابهة ويؤكد أن العلاقات المكانية الطبيعية التي تربط بين عربستان وإيران تكاد تكون معدومة)[2].

غالبية العرب ينتمون إلى المذهب الشيعي الاثنى عشري الذي دخل إليهم من الدولة الصفوية بينما حافظ سكان الجنوب وهم الأقلية على المذهب السني بسبب صلاتهم بالإمارات والقبائل العربية غرب الخليج العربي.

1- موسوعة ويكيبيديا الالكترونية.

2- نجاح علي محمد -مرجع سابق أبو نضال الأحواوزي: عرب الأخواز ودولة عربستان في إيران - نبذة تاريخية 2004/2/27م منشور في موقع الأحواز.

إقليم عربستان في التاريخ

●5000ق.م أول من استوطن في عربستان كان العيلاميون وتمكنوا من احتلال عاصمة الآكدية أور ومن استولى على عربستان البابليون والآشوريين وبعد ذلك تم تقسيمها بين الأكاديون والميديون.

●539ق.م غزاها الإخمينيون بقيادة كورش وتركوا للسكان حرية اتباع قوانينهم الخاصة ثم خضعت المنطقة للاسكندر الأكبر وفي عام 311ق.م، ومن ثم خضعت لحكم السلوقيين، ثم البارثيين ثم الساسانيين وسمحوا لهم بإنشاء إمارات ذات استقلال ذاتي مقابل دفع ضريبة سنوية للملك الساساني ويؤكد المؤرخ الإيراني أحمد كسروي: (أن قبائل بكر ابن وائل وبني حنظلة وبني العم) كانت تسيطر على الإقليم قبل الإسلام.

●637م قام أبو موسى الأشعري بفتح إقليم الأحواز، وخلال الحكم الإسلامي كانت تابعة للبصرة لغاية سيطرة المغول على المنطقة.

●1258م احتلال المغول للمنطقة بعد الإطاحة بالخلافة العباسية في بغداد، ومن ثم خضعت المنطقة لدولة الخروف الأسود.

●1436م تم إنشاء إمارة المشعشعين بزعامة محمد بن فلاح والتي حافظت على وجودها نحو ثلاثة قرون بين الدولتين الإيرانية والعثمانية وتمكنت في بعض الفترات من بسط سيطرتها على أجزاء كبيرة من إيران بما فيها

بندر عباس وكرمنشاه وأقاليم في العراق بما فيها البصرة وواسط بالإضافة إلى الإحساء والقطيف.

●1509م احتلال الحويزة عاصمة المشعشعين من قبل الشاه إسماعيل الصفوي، واعتراف الصفويين بإمارة المشعشعين بسبب الانتفاضات العربية.

●1541م هزم المشعشعين القوات العثمانية التي حاولت احتلال المنطقة بعد تمكنها من احتلال بغداد والبصرة.

●1589م تولي حكم الإمارة مبارك بن مطلب والذي تعتبر فترة حكمه العصر الذهبي للدولة المشعشعية حيث تمكن من بسط سيطرته على كافة أنحاء المنطقة.

●1606م تحالفت إمارة المشعشعين مع البرتغاليين دون أن تخضع لإرادتهم.

●1625م هزمت قوات المشعشعين بمساعدة الدولة العثمانية الجيش الصفوي.

●1639م اعترفت الدولتان الصفوية والعثمانية بموجب معاهدة مراد الرابع باستقلال الإمارة المشعشعية.

●1694م استيلاء فرج اللـه بن علي المشعشعي على البصرة وضمها إلى إمارته.

●1724م-1925م إنشاء إمارة الكعبية وحافظت على استقلالها وخلال هذه الفترة تم تأهيل نهر الكارون وفتحة أمام الملاحة، وإنشاء خطوط سكك حديدية مما جعل مدينة الأحواز نقطة تقاطع تجاري، وزاد بناء قناة السويس في مصر النشاط التجاري على المنطقة حيث تم بناء ميناء ساحلية قرب القرية القديمة للأهواز وسميت ببندر الناصري تمجيداً

لناصر الدين شاه قاجار، وخلال حكم الشيخ خزعل الكعبي (1897-1925م) ثم تغير اسمها إلى الناصرية.

●1732م احتل نادر شاه الأفشاري إقليم الأحواز وقتل أميرها محمد بن عبد اللـه المشعشعي وتزامنت الحادثة مع ذلك بروز إمارة بني كعب على الساحة بعد أن تمكن أمراؤها من مد نفوذهم في بعض أقسام المنطقة[1].

●1747م استولى مطلب بع عبد اللـه المشعشعي على الحويزة ومن ثم فرض سيطرته على مدن أخرى في الإقليم مما أجبر الدولة الإفشارية على الاعتراف رسمياً بسلطة المشعشعين في الحويزة.

●1757م الشاه كريم خان الزندي غزا المنطقة واستولى على بعض مدنها ولكنه فشل في نهاية المطاف من إخضاع الإقليم.

●1765م هزيمة التحالف الإيراني العثماني البريطاني (شركة الهند الشرقية) أمام قوات سلمان بن سلطان الكعبي.

●1821م وقعت الدولتان الإيرانية والعثمانية على معاهدة أرض روم الأولى والتي قسمت المنطقة إلى منطقة نفوذ (عثمانية-إيرانية).

●1837م احتلال العثماني لمدينة المحمرة وكافة أنحاء الإقليم.

●1847م بموجب معاهدة أرض روم الثانية انسحبت الدولة العثمانية عن المناطق التابعة لها في الإقليم.

1- موسى سيادة -تاريخ إيران منذ عهد الإفشار إلى المرحلة الراهنة- الحوار الثامن.

●1857م اعتراف ناصر الدين شاه القاجاري رسمياً باستقلال المحمرة على أنها إمارة وراثية لها سيادتها وقوانينها الخاصة.

●1888م فتح نهر كارون (دجيل) في المنطقة للمرة الأولى أمام الملاحة الدولية.

●1897م اغتيال الأمير مزعل بن جابر الكعبي واستلام شقيقه الشيخ خزعل الحكم الذي تحالف مع بريطانيا حفاظاً على استقلال إمارته من الدولتين الإيرانية والعثمانية وقد لعب دوراً بارزاً في إحداث الربع الأول من القرن الماضي قال عنه أمين الريحاني في كتابه ملوك العرب (أنه أكبرهم سناً بعد الملك حسين شريف مكة وأسبقهم إلى الشهرة وأعظمهم إلى الكرم).

●1902م وعدت بريطانيا الأمير خزعل رسمياً أنها ستقف بوجه أي هجوم أجنبي يستهدف إمارته.

●1907م وقعت بريطانيا وروسيا القيصرية على معاهدة قسمت فارس إلى ثلاثة مناطق نفوذ (بريطانية-روسية-ومحايدة) إلا أن منطقة العربية لم تذكر في تلك التقسيمات.

●1908م اكتشاف البترول.

●1910م منحت بريطانيا الأمير خزعل لقب سير وأوسمة بريطانية وألقاب متعددة.

- 1914م ساهم اندلاع الحرب العالمية الأولى في تعزيز النفوذ البريطاني في المنطقة مما ساعدت على تدعيم مكانة الأمير خزعل واستقلال إمارته ودخلت القوات البريطانية ميناء عبادان للحفاظ على المنشآت النفطية[1].
- 1915م حرضت الدولة العثمانية العشائر العربية المناوئة للشيخ خزعل مثل بني طرة وربيعة وبني لام على الخروج على حكمه وإعلان الجهاد ضد القوات البريطانية المتحالفة معه.
- 1917م بعد قيام الثورة البلشفية تغير الاستراتيجية البريطانية تجاه المنطقة حيث أخذت تتخلى شيئاً فشيئاً عن دعمها لاستقلال إمارة الأمير خزعل لصالح الحكومة الإيرانية وتقويتها لتشكل حاجزاً أمام انتشار الشيوعية ووصولها إلى المياه الدافئة.
- 1941م احتلت القوات البريطانية الأقاليم أبان الحرب العالمية الثانية[2].

1- مصطفى عبد القادر النجار - عربستان خلال حكم الشيخ خزعل- دار العربية للمطبوعات ص 211-ط1-2009.

2- موسى سيادة، مرجع سابق.

أهم الانتفاضات العربية

1922م تحالف الشيخ خزعل مع العشائر البختيارية للتصدي للقوات الإيرانية ومقاومة سياسة رضا خان التوسعية.

1924م أعلن الشيخ خزعل مقاومته لسياسات رضا خان التوسعية فقام بعرض قضيته على عصبة الأمم وطلب من علماء الدين في النجف إصدار فتوى بتكفير رضا خان. إلا أن القوات الإيرانية احتلت عام 1925م المنطقة عسكرياً واقتادت الشيخ خزعل أسيراً إلى طهران وبقي تحت الإقامة الجبرية، وبعد ستة أشهر انتفض الحرس الخاص للشيخ خزعل (كانوا يسمون بالغلمان) خلال أيام عاشوراء عندما وجدوا أن مكان الشيخ خالياً في مجلسه بقيادة (شلش وسلطان)، وسميت بثورة الغلمان وتمكنوا من الاستيلاء على مدينة المحمرة لعدة أيام إلا أن القوات الإيرانية استطاعت إعادة السيطرة على المدينة بعد أن دمرت عدد كبير من دور المواطنين وبطش بالأهالي بوحشية مما دفع بهم إلى الهروب إلى العراق والكويت، ثم تجمع الأحوازيون في جزيرة (شلهة) في شط العرب ثانية للهجوم على القوات الإيرانية إلا أن القوات البريطانية هاجمت الجزيرة وقضت عليهم، ثم فرضت الحكومة الإيرانية مبلغ خمسة ملايين باوند غرامة على الشيخ خزعل المسجون لديها.

انتفاضة الحويزة 1928م: في شهر تشرين الثاني من عام 1928م قررت الحكومة الإيرانية تجريد الشعب من السلاح وتبديل الزي العربي، أعلن عشائر بني الشرفة بقيادة الشيخ محي الدين الزئبق الانتفاضة وسيطرتها على

مدينة الحويزة، واستمر حكمه لها لمدة ستة أشهر وسميت (بثورة السلاح)، إلا أن هذه الانتفاضة فشلت وقمعت بقسوة متناهية وتم إعدام ستة عشر من شيوخ العشائر.

ثورة الشيخ حيدر1940م:اشتعلت انتفاضة كبيرة جداً في شهر شباط في منطقة الميناء محلة، قادها الشيخ حيدر بن طليل (طلال) شيخ عشيرة كعب وتحالفت معه عدد من العشائر، وتمكنت من الاستيلاء على الثكنات الإيرانية في المنطقة إلا أن القوات الإيرانية تمكنت من إعادة الأوضاع إلى سابقتها والقضاء على الانتفاضة وإلقاء القبض على شيوخ العشائر المشاركة بالثورة واقتيدوا إلى منطقة (قلعة سهر) وأعدموا بعد محاكمة عسكرية.

ثورة الغجرية:بعد القضاء على ثورة حيدر بن طليل ساد المنطقة إرهاب شديد لم يشهد له مثيل مما دفع بالقبائل إلى الاتفاق مع الشيخ جاسب بن الشيخ خزعل للقيام بثورة لإعادة إمارة كعب العربية إلى سابق عهدها، فدخل الشيخ جاسب المنطقة وأعلن عن ثورة تكاد تكون شاملة عام 1943م، لكنه تراجع أمام القوات الفارسية، وقد سميت هذه الثورة (بثورة الغجرية) نسبة جاسب بن الشيخ خزعل للقيام بثورة لإعادة إمارة كعب العربية إلى سابق عهدها، فدخل الشيخ جاسب المنطقة وأعلن عن ثورة تكاد تكون شاملة عام 1943م، لكنه تراجع أمام القوات الفارسية، وقد سميت هذه الثورة (بثورة الغجرية) نسبة إلى المكان الذي انطلقت منها الثورة.

ولم يمضي عام على القضاء على الثورة حتى أعلن عن انتفاضة أخرى بقيادة عبد اللـه بن الشيخ خزعل عام 1944م وفشلت أيضاً.

ثورة بني طرف 1945م:امتدت شرارة هذه الثورة إلى القبائل العربية ولا سيما بنو سالة وبنو لام والشرفة والمحيسن، واحتلت العشائر المدن والقرى المنتشرة في هذه المناطق، ودامت الثورة بضعة أشهر، إلا أن الحكومة الإيرانية قد سيرت لهذه الثورة قوات كبيرة معززة بالطائرات لطبيعة المنطقة التي تكثر فيها الأحواز والمستنقعات والأنهار والبساتين وتم قصف القرى والمدن وحرق البساتين والبيوت واستمرت الحالة إلى أن تم القضاء بشكل وحشي على الثوار.

1946م انتفض الشيخ مذكور الكعبي في عبادان رداً على المجزرة الإيرانية لقمع انتفاضة 1945م والتي راح ضحيتها عدداً كبيراً من الأبرياء، وزعيم حزب السعادة الذي أحرق مع أفراد عائلته، إلا أن القوات الإيرانية تعاملت مع هذه الثورة بشكل أبشع من السابقة، وانتفضت عشائر النصار في نفس العام لكنها أخمدت بدعم من البريطانيين.

1949م ثار الشيخ يونس العاصي في منطقة البسيتين والخفاجية وفيها انفصلت عن الحكم الإيراني واستطاع فرض سيطرته وجباية الضرائب باسمه وكان يسعى لتكوين مملكة تسمى (مملكة عرب الشرق) تم القضاء على هذه الانتفاضة وهرب الشيخ يونس إلى العراق وبقي هناك حتى مماته.

انتفاضة عام 1967م:في شهر شباط عام 1967م أثناء زيارة شاه إيران مدينة المحمرة، خططت جبهة تحرير عربستان لنسف جسر مدينة المحرزي عند عبور موكب الشاه عليه إلا أن الحكومة الإيرانية كشفت الخطة، عليه قامت القوات الإيرانية ليلة زيارة الشاه بمداهمات في مدينة المحرزي وقامت باعتقالات وإعدامات للأهالي وقتلت أعداد كبيرة من الأبرياء، في عام 1969م تم اغتيال الأمين العام لجبهة تحرير عربستان السيد صادق السيد طالب.

ولم تشهد المنطقة انتفاضات كبيرة بعد هذا التاريخ لغاية الثورة الإسلامية[1].



1- موسى سيادة - مصدر سابق.

الحركات والمنظمات السياسية في الأحواز:

1. **حزب السعادة:** تأسس الحزب عام 1946م في عبادان من عدد المثقفين الشباب وكانت أهدافهم بث الوعي الوطني والقومي بين الشباب وتوحيد حقوق العرب لمقاومة الاحتلال الإيراني والمطالبة بمنح الحقوق القومية وتحقيق لاستقلال الكامل.
2. **جبهة تحرير عربستان:** تأسست عام 1956م بعد لقاء عدد من الثوار لدراسة أسباب فشل الثورات والانتفاضات وأسسوا تنظيم سياسي أطلق عليه اسم(جبهة تحرير عربستان) وشكلوا لها مكتباً سياسياً ولجنة قومية عليا. وخلال العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م قامت الجبهة بتوزيع عدد من مذكرات إلى الحكومة العربية ولم تجد أي عون منهم. وتم القضاء على هذا التنظيم بعد أن ألقي القبض على قادتهم عام 1963م بعد فشل مخططهم للقيام بالثورة.
3. **الجبهة الوطنية لتحرير عربستان:** تأسست عام 1964م بعد إعدام قادة جبهة تحرير عربستان واعتبرت امتداداً للجبهة الأولى، إلى جانب هذه الجبهة تشكلت جبهات أخرى حسب حاجة مراحل النضال الأحوزي لها وكانت جميعها تنادي بعروبة الأحواز.

4. **الجبهة القومية لتحرير عربستان والخليج العربي:**تأسست عام 1960م في منطقة البستين والخفاجية وشملت تنظيماتها مناطق المحمرة عبادان الأحواز الحويزة. وغير اسمها إلى الجيش الشعبي العربستاني.

5. **الجبهة القومية لتحرير عربستان:**تأسست عام 1967م وشملت نشاطها المحمرة والمناطق المجاورة لها، وقد غيرت اسمها عام 1969م إلى جبهة تحرير الأحواز.

6. **الحركة الثورية لتحرير عربستان:**تأسست عام 1968م وأصدرت جريدة باسم(أصداء الثورة) وأكدت في نشراتها على تقويض أركان الحكم في إيران.

7. **الجبهة الشعبية لتحرير الأحواز:** تأسست عام 1968م وحددت الجبهة بأنها تعتبر نضالها جزءاً لا يتجزأ من نضال الشعوب الإيرانية الساعية لإسقاط نظام الشاه. وأصدرت الجبهة جريدة باسم(الأحواز) لسان حال الشعب العربي ثم أصبحت مجلة بنفس الاسم. وخلال الأعوام منذ انبثاقها إلى عام 1975م أصدرت الجبهة عدداً من البيانات تتبنى فيها عدد من العمليات في المنطقة. كما أصدرت الجبهة بياناً حذرت فيها التآمر الفارسي في الخليج العربي[1].

1- بيتر تايجل -جنك إيران عليه مات خود- تايمز اللندنية- 10اكتوبر 2006.

8. **الحركة الجماهيرية العربية في الأحواز:**انبثقت عام1979م لتكون امتداداً للجبهة الشعبية لتحرير الأحواز وأقامت مراكز ثقافية في المنطقة لنشر الثقافة الثورية. شاركت الجبهة بخمسة ممثلين عند انبثاق الثورة الإسلامية لمقابلة قائد الثورة.
9. **المنظمة السياسية للشعب العربي في الأحواز:** فكر العرب الأحوازيين فكرة تشكيل ثوري منظم، وقامت المنظمة السياسية للشعب العربي الأحوازي كحصيلة لهذا التجمع، واتخذت لها مقراً في مدينة المحمرة وقامت بفتح مراكز ثقافية تنظيمية في مختلف المدن والقرى في المنطقة وكان لهم أعضاء في الوفد الذي قابل الخميني.
10. **الجبهة العربية لتحرير الأحواز:** انبثقت عام 1981م من توحيد عدد من الفصائل المقاومة للقوات الإيرانية بهدف التخلص من النظام الإيراني.
11. **المجلس الوطني الأحوازي:** تأسس عام 1983م باعتبارها القيادة الشرعية للثورة الأحوازية وضمت الفصائل المستقلة الوطنية، ويتكون المجلس من لجان تتولى إدارة تنظيمها في المناطق المختلفة من أحواز.
12. **الاتحاد العام لطلبة وشباب الأحواز (منظمة طلبة وشباب الأحواز):**تأسس عام 1982م واتخذوا صفة المجلس التأسيسي، وأصدروا صحيفة باسم (كارون) ونشرة دورية باسم (رسالة الأحواز)

وكاسيت باسم (أصداء الثورة) وشملت نشاطات الاتحاد دول المشرق العربي وتم تغيير اسمه إلى (الاتحاد العام لطلبة وشباب الأحواز).

13. **حركة المجاهدين العرب/القوات الشعبية:**تأسست عام 1983م وهي إحدى الفصائل التي تشكل المجلس الوطني الأحوازي لها نشاطات متعددة سياسية وتنظيمية، وتعتبر امتداداً لجبهة تحرير عربستان.

14. **حركة التحرر الوطني الأحوازي:** فصيلة أخرى من الفصائل التي يتشكل منها المجلس الوطني الأحوازي، تأسست عام 1987م وتتخذ من العمل المسلح طريق للاستقلال.

15. **منظمة الجماهير الثورية في الأحواز/القوات الشعبية:** تأسست عام 1987م من اندماج الفصيلين (حركة المجاهدين العرب في الأحواز القوات الشعبية، وحركة التحرير الوطني الأحوازي) لتوحيد صفوف المقاومة وتوحيد جهودها[1].

1- دراسة عن نضال الشعب الاحوازي من أجل الحرية- الحوار المتمدن 1201 تاريخ 2005/5/18- وكذلك بيتر تايجل- جنك إيران عليه ملت خود- تايمز اللندنية- ترجمة مركز دراسات الأهواز أكتوبر 2006.

الأحوازيون في عهد الجمهورية الإيراني.

شارك العرب مع باقي القوميات في النضال ضد نظام الشاه ساهم في الاضطرابات العمالية في القطاعات النفطية والغاز والتي أدت إلى شل القطاع النفطي وبالتالي إلى شل الاقتصاد الإيراني، وعند انتصار الثورة قام وفد من (30) عضواً يمثل رجال الدين والسياسة والأحزاب الأحوازية والفصائل المقاومة برئاسة آية اللـه سبير الخاقاني الزعيم الروحي للأحوازيين لمقابلة آية اللـه الخميني والقيادة الجديدة ورئيس الحكومة الإيرانية مهدي بازركان لعرض مطالبهم والمتكون من (12) نقطة من ضمنها الحكم الذاتي. اجتمع الوفد بآية اللـه طالقاني (وهو من أصول عربية) ومهدي بازركان قبل الاجتماع بخميني، ويذكر أن الوفد استقبل استقبالاً جيداً، وعند اجتماع الوفد بخميني استمع إلى مطالبهم، وقد اشتكى الوفد من تصرفات اللجان الثورية في المدن الأحوازية، وبعد عودة الوفد لوحظ تزايد في أعداد اللجان الثورية مع ازدياد ممارساتهم القمعية مما أدى إلى حدوث اشتباكات بدأت في ميناء المحمرة[1].

صدر قرار عن انتهاء المؤتمر الأول لحكام المقاطعات الإيرانية دعى إلى حل كل التنظيمات العربية وتجريد أفرادها من السلاح، وذكر أن هذا الاتفاق تم مع الوفد العربي برئاسة الشيخ الخاقاني، وعند رفض الأحوازيين تسليم أسلحتهم بدأت مداهمات لفرض القرار بالقوة وشهد مسجد سليمان اشتباكات دامية بين الطرفين، استمر الشيخ الخاقاني بانتقاد أسلوب الحكومة الجديدة وإطلاق

1- دراسات عن نقل الشعب الأحوازي من أجل الحرية واستقلال وطنه -مصدر سابق.

تصريحاته وتهديده في حالة عدم توقف اللجان عن أعمالها الإجرامية وأنه سوف يعلن الإضراب العام في القطاع النفطي والغازي، إلا أن اللجان الثورية والجيش الإيراني استمروا بقتل وتدمير القرى والمدن التي تعارض فرض القرار وسميت هذه الحادثة لدى الأحوازيين بيوم الأربعاء الأسود، واستمرت العمليات وطالت رموز المعارضين حتى طالت رئيس الوفد العربي الشيخ الخاقاني الذي وضع تحت الإقامة الجبرية في قم لحين وفاته عام 1986م().

وبعد حادثة الأربعاء الأسود في مايس عام 1979م لم تشهد الساحة الأحوازية احتجاجات كبيرة سوى حادثة احتجاز الرهائن في السفارة الإيرانية في العاصمة البريطانية لندن نيسان عام 1980م والتي انتهت بالفشل وقتل جميع القائمين بالعملية.

ظلّت الأوضاع كما هي لغاية حادثة نيسان عام 2005م حيث اندلعت انتفاضة في كافة مدن أحواز بسبب وثيقة نسبت أنها صادرة من مكتب رئيس الجمهورية الإيرانية في فترة حكم محمد خاتمي تحمل توقيع مستشار الرئيس الإيراني محمد علي أبطحي موجه إلى منظمة التنمية والتخطيط ووزارتي الاستخبارات والزراعة ومفادها تهجير ثلثي العرب واستبدالهم بغير العرب من الفرس والأتراك خلال فترة عشرة سنوات وتغير ما تبقى من أسماء المدن والأحياء والقرى من العربية إلى الفارسية، ورغم إنكار الحكومة لتلك الوثيقة وتشكيل لجنة تحقيق بالموضوع إلا أن الأمور لم تحسم إلا بالقوة، كما اعتبرت

الحكومة الإيرانية ذلك تحريك من القوات البريطانية المرابطة في البصرة والأمريكية لزعزعة الأمن والاستقرار[1].

وما هذه الاضطرابات التي انتشرت بسرعة في المدن الأحوازية إلا شرارة لظهور أحزاب وتنظيمات سياسية جديدة تعمل على تحسين أوضاع العرب في إيران وتأخذ من العمل السلمي أسلوب في ذلك، وأهم هذه الأحزاب هو (حزب التضامن الديمقراطي الأحوازي) الذي يعد أول تنظيم سياسي في عموم إيران يتبنى النضال السلمي في بيانه السياسي، وينظر إلى ذلك انطلاقاً من الإيمان بضرورة اختيار الأدوات التي تلائم خصوصيات الوضع الراهن في إيران بشكل عام وأحواز بشكل خاص لا سيما أن هذا التنظيم يعتبر نضال العرب جزء لا يتجزأ من نضال الشعوب الإيرانية وهذا ما دفع بقيادة الحزب إلى التحالف مع تنظيمات أخرى تمثل القوميات الإيرانية الأخرى من خلال مؤتمر أقوام إيران الفدرالي وضم إلى جانبه أحزاب (الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني) وحزب (كادحي كردستان إيران) وحزب (الشعب البلوشي) و(الحركة الوطنية لبلوشستان) و(الجبهة المتحدة لبلوشستان إيران) و(المركز الثقافي الأذربيجاني) و(منظمة الدفاع عن حقوق الشعب التركماني).

لكن بقيت هناك تنظيمات تدعو إلى العمل المسلح وتدعو إلى الانفصال عن إيران مثل (الجبهة العربية لتحرير أحواز) و(المنظمة العربية لتحرير

1- نجاح علي محمد -مرجع سابق، وعلي نوري زادة- خوزستان المواطنة والاندماج لندن 2009/3/11م.

الأحواز-ميعاد) و(حزب النهضة العربي الأحوازي) بجانب هذه التنظيمات ظهرت تنظيمات ترفض العنف (كحزب الوطني العربستاني) و(التجمع الوطني للأحواز) الذي يعد قريباً من (حزب التضامن الديمقراطي الأحوازي). وبقي أن نذكر أن التنظيم المثير للجدل والوحيد الذي تبنى مسؤولية عدد من الانفجارات منذ تأسيسه هو (مجلس التحرير الوطني الأحوازي) بقيادة خزعل الهاشمي[1].

وأخيراً ومن خلال هذه الدراسة يمكن تمييز ثلاثة تيارات تعمل في الساحة الأحوازية، التيار الأول تبنى أسلوب المقاومة السياسية والعسكرية باعتبار أن الممارسات الإيرانية عدوانية تستهدف الأرض والشعب على حد سواء وتطالب أصحاب هذا التيار التحرير والانفصال وتحقيق الاستقلال، بينما تؤمن جماعات أحوازية أخرى قررت أن تتبنى الاعتدال في مطاليبها التي جسدتها بين التأكيد على الحق في تقرير المصير أو الحكم الذاتي لإقليم الأحواز، والتيار الثالث اعتمد النضال السلمي تجاه ما تسميه الواقع المفروض عليه واسمه إيران، ويرى أصحاب هذا التيار أنه من الممكن الحصول على الحقوق القومية المسلوبة من قبل الأنظمة الإيرانية المتعاقبة دون المطالبة بالاستقلال.

أدت قناعة التيار الأول بالمقاومة إلى تضحيات جسيمة انعكست سلباً على أسرهم وبيوتهم وأبنائهم، وتبنى أصحاب هذا التيار مبدأ الثورات الشعبية

1- ساسين الدليمي -عربستان ثوابت العروبة ومتغيرات الرعب النفطي- دراسة منشورة على موقع عربستان 2007.

والاحتجاجات العارمة وتأسيس حركات تحرر وتنظيمات ولجان تنوعت مهامها ونشاطاتها على عدة مستويات سياسية وثقافية وبررت أن الكفاح المسلح مستمداً من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينبذ استعمال العنف إلا في حالة واحدة متعلقة بالشعوب الرازحة تحت الاحتلال.

أما أصحاب التيار الثاني لم تقل تضحياته عن التيار الأول إذ طالته عمليات الخطف والإعدام بسبب مطالبته بالحق في تقرير المصير أو الحكم الذاتي وقام أصحاب هذا التيار بالاتصال بأطراف غير إيرانية، ويمثل هذا التيار في (حركة التجمع الوطني في الأحواز) التي أدرجت مبدأ الاتصال بحركات التحرر في العالم دون الاتصال بالحكومات أو الأنظمة وذلك محاولة منها الابتعاد عن التهم كالعمالة والخيانة وغيرها الذي غالباً ما تتخذه الحكومة لتبرير اعتقالاتها وإعداماتها لأصحاب هذا التيار.

أما أصحاب التيار الثالث والتي هي حديثة النشأة والتطور بالمقارنة مع التيارين الآخرين فقد انتهج أسلوب المعارضة لا المقاومة وأقحم نفسه في صراع بين التيارات السياسية المتنازعة على الحكم في إيران والمتمثلة في المحافظين الراديكاليين والمعتدلين الإصلاحيين، وقد فوت أنصار هذا التيار فرصة للعمل ضمن إطار ما يطرحه التيار المعتدل من شعارات، ويعد حزب الوفاق الإسلامي في الأحواز من أبرز مناصري هذا التيار.

لكن أياً كان الأسلوب الذي يتبناه الأحوازيون من أجل الخلاص من وضعهم سلمياً أو عسكرياً فإن رد الحكومات الإيرانية كان عنيفاً وقاسياً منذ

عام 1925م دون تمييز بين أي من التيارات، وتلفق لهم التهم التي من شأنها أن تنفذ أحكام الإعدام وفقاً للقوانين أو الدستور الإيراني، ويعتقد الأحوازيون أن تعامل الحكومة الإيرانية لهم يختلف عن تعامل الحكومة مع باقي القوميات وذلك بسلبه حتى تسميات مدنه العربية وتبديلها بالأسماء الفارسية، كتغير اسم (عربستان) التسمية التي اعترفت بها الحكومة الفارسية والعثمانية على حد سواء لغاية عام 1936م إذ استبدلت التسمية إلى (خوزستان) كما اتسم تعامل الحكومة معهم بالقمع الشديد والتشريد والتهجير والإفقار الاقتصادي إضافة إلى السجون والإعدامات والاعتقالات وأعمال السلب والنهب والتهديد والترهيب وزرع مستوطنات فارسية في المناطق العربية الرامية إلى تفريس المنطقة وطمس هويتها القومية، وهكذا يرى غالبية الأحوازيين أن أسلوب المقاومة كرد فعل على هذه الممارسات وليس المعارضة التي تمارس ضمن المؤسسات الثابتة وفي الإطار الشرعي (والتي تكاد تكون معدومة في إيران) عدا في عهد الرئيس محمد خاتمي وبشكل محدود لمعارضة المرشد الأعلى للثورة لذلك[1].

ويميز الأحوازيون كذلك بين نوعين من المقاومة حسب كتابهم ومثقفيهم (المقاومة للطغيان والاضطهاد) و(المقاومة من أجل التغيير).

المؤمنين بالنوع الأول يستندون بذلك إلى حق الأفراد والجماعات الذي يتيح لهم التصدي لكل التصرفات غير القانونية والجائرة التي تصدر ممن هم في موقع المسؤولية وكما أقرته العديد من العقائد والمذاهب السياسية مثل (إعلان

1- منصور الأهوازي -عربستان الخروج من دائرة القضايا الخاسرة -لندن تموز 2004.

الحقوق الصادر في فرنسا عام 1793م) أما أصحاب النظرية الثانية من المقاومة والذي يستهدف تغيير شامل بكافة وجوهه يتناول الأفكار والسلوك وقواعد التنظيم، ويصعب التمييز بين أصحاب النظريتين في الأحواز لأن غالبية المنظمات اتخذت المقاومة المسلحة باستثناء (حزب الوفاق الإسلامي) السابق الذكر والذي تم تأسيسه في عهد الرئيس محمد خاتمي والذي حاول استغلال هامش الحرية المتاح له لينتزع اعترافاً رسمياً وتصريحاً شرعياً للعمل ضمن نطاق إيران الموحدة وقد استطاع هذا الحزب ولأول مرة من إدخال أحد أعضائه (السيد جاسم التميمي) في البرلمان الإيراني رغم مطاردة التيار المحافظ لأعضاء هذا الحزب إلا أنه لا يزال يمارس عمله ونشاطه في الحملات التوعوية والتثقيفية السياسية متحدياً لجميع المخاطر والصعوبات المحدقة به من قبل الحكومة.

القومية البلوشية

تاريخ البلوش يحفه بعض الغموض وذلك لاختلاف التفسيرات حول انتماء البلوش فمنهم من يقول بانتمائهم إلى يعرب بن قحطان وذلك لأن البلوش هم أولاد محمد بن إسحاق بن يشجب بن يعرب بن قحطان بن هود عليه السلام، ومنهم من يقول أنهم من الأذريين من بني شمس، ويذكر في معجم البلدان لياقوت الحموي أنهم بنو سليمة بن مالك ملك مكران وكرمان الذي فر هارباً من إخوته بعد أن قتل أبيه عن طريق الخطأ من بلاد مكران التي كانت تمتد من جنوب شرق إيران وغرب باكستان[1] التي كانت تطل على بحر العرب وكانت تابعة إلى سلطنة عمان، ومنهم من يقول أنهم من الشعوب الهند أوروبية وأنهم نزحوا من مناطق حول بحر قزوين، ومنهم من يقول أنهم قدموا من بلاد ما بين النهرين وأن أصولهم بابلية، ومنهم من يعتقد أن قبائل البلوش هاجرت من قزوين قبل (2000) ألفي سنة قبل الميلاد وقد ذكر الشاعر الإيراني الفردوسي عن أن الجيش الفارسي كان يضم في عهد سيروس وقمبيس جنود البلوش.

1- يقيم أوسع تجمع سكاني بلوشي في باكستان التي تبدو البلد الوحيد الذي يواجه فيه البلوش فرصة للازدهار ثقافياً وسياسياً - أما بالنسبة إلى أفغانستان تحتل المشكلة البلوشية المرتبة الثانية بالنسبة للبشتونية (الباثانيون) الذين يعيشو في باكستان -إيران تقف حتى الوقت الحاضر بجانب باكستان حول القضية البلوشية ويبذل الجهد على (السلامة الإقليمية لباكستان كما فعل الشاه في أثناء أزمة 1974، لان أية حركة انفصالية بلوشية ناجحة ستؤثر على مقاطعات إيران الجنوبية الشرقية حيث يوجد أفراد العشائر البلوش بأعداد كبيرة.

بينما ذكر كتاب البلوش ومنهم القاضي عبد الصمد سربازي في كتابه (بلوش وبلوشستان) أن البلوش قومية منفصلة بذاتها كباقي القوميات في العالم.

إن كلمة بلوشستان تتكون من كلمتين بلوش هناك من يقول أنها محرفة عن كلمة باللغة الميدية وتعني (الصياح العالي) وهناك من يعتقد أنها نسبة إلى الملك البابلي (بليوس) ومن يعتقد أنها كلمة سنسكريتية وتعني (المحاربون الشجعان) وهناك من يقول أن الكلمة تعني (سكان الصحراء) وكلمة ستان وتعني الأرض أو المكان الذي سكن فيه البلوش[1].

يبلغ عدد البلوش حسب التقديرات الأوروبية (30) مليون نسمة، بينما يبلغ عدد المهاجرين منهم والمهجرين بين (6-8) مليون نسمة، وأكبر تجمع لهم في الخليج العربي، بينما أكبر تجمع خليجي هو في سلطنة عمان إذ يكونون نسبة حوالي (48%) من السكان ويتركز (70%) منهم في العاصمة مسقط، في حين يكونون نسبة (25%) من مجموع سكان الإمارات العربية المتحدة ويأتي ثاني أكبر تجمع لهم. ويقطن حوالي (60%) من البلوش في جمهورية باكستان الإسلامية، و(25%) منهم في إيران ولهم تواجد آخر في كل من أفغانستان وتركمانستان.

يعتنق البلوش الدين الإسلامي مع غالبية تتبع المذهب الحنفي، ولديهم أقلية شيعية.

1- الموسوعة الالكترونية ويكيبيديا.

ويستعمل البلوش اللغة البلوشية وهناك ستة لهجات أصلية وتتفرع منها لهجات أخرى.

اللغة البلوشية هي إحدى أقدم اللغات الإنسانية وتعود قدمها إلى (1500) سنة ق.م حسب المكتشفات، ويعتقد أنها من اللغات السامية التي تعود إلى سام بن نوح (عليه السلام) وأبنائه الذين استوطنوا في أرض مكران بن فارك بن سام بن نوح والذي سميت الأرض باسمهم، ويعتقد أن اللغات الفارسية والسندية والأوردية وغيرها مشتقة منها.

كما تعود حضارة هرمز من (1300ق.م) إلى (1622م) حيث كان لشعب البلوش دوره في الخليج العربي وسيطرته على التجارة والإدارة في الخليج من دون منازع وأنها كانت تتحكم بمناطق واسعة من أراضي الخليج وقد كانت تحكم البحريين قبل الغزو الفارسي عام 1602م بقيادة خان سيزار واحتلاله للبحرين.

بدأ الفتح الإسلامي لأراضي بلوشستان في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رض) واستمر الفتح الإسلامي لمكران ولم يتم إلا في العهد الأموي حيث فتح مكران وكرمان، ودخل الجيش البلوشي ضمن الجيش الإسلامي وكانوا خير عون في الفتوحات الإسلامية في الهند والسند والصين، كما كانوا ضمن الجيوش العمانية لمحاربة البرتغاليين عند قدومهم لاحتلال هرمز في بداية القرن السادس عشر ومن ثم قدوم الجيش الفارسي عام (1622م) بمساعدة الجيش البريطاني[1].

1- موسوعة ويكيبيديا - والموسوعة العربية الميسرة.

نظرة تاريخية عامة

في القرن السادس عشر استطاع البرتغاليين الوصول إلى سواحل مكران وبعد معارك كبيرة بينهم وبين البلوش حول مدينتي جوادر وبسني (في بلوشستان الشرقية) بقيادة قائد قبيلة الهوت (محل بن جبهند) الذي قام بإجلائهم عن سواحل مكران بمعركة فاصلة عام (980هـ).

- عام 1649م-1688م قام البلوش في هذه الفترة بالتعاون مع العثمانيين في عهد الإمام اليعربي سلطان بن سيف بإخراج البرتغاليين من مسقط ومطرح ومن شرق أفريقيا من ممباسا التي يذكر المؤرخين الأوروبيين سيطرة البلوش عليها تحت قيادة اليعاربة وكذلك الحال بالنسبة لكلوة وماليندي وبمبا.
- عام 1783م كان البلوش ضمن قوات آل خليفة التي حررت البحرين من النفوذ الفارسي وقد ذكر الشيخ معنا لعجلي بأن أسرة بوسيف بن أحمد فاضل وأسرة آل برلت وأسرة راشد بن سعيد اشتركوا في تحرير البحرين من القوات الفارسية[1].
- عام 1741م-1783م استعان الإمام أحمد بن سعيد آل سعيد بالبلوش في الصراع الذي نشب بينه وبين الغافريين من قبائل الشمال، وبعد مقتل السلطان بن أحمد على يد القواسم سيطر بدر بن سيف على الحكم في مسقط بمساعدة السعوديين الذين كافأهم بأن جعل لهم

1- دراسة لمركز بلوشستان- تاريخ البلوش 8/16.

حامية في المناطق المجاورة لمدينة بركاء، وقد أساء بدر للبلوش وعمل على إنقاص نفوذهم معتمداً على نفوذ السعوديين مما جعل البلوش يكرهونه ويلتفوا حول سعيد بن سلطان والي بركاء الذي اعتمد على ولاء البلوش للأسرة الحاكمة وقد استطاع سعيد أن يقتل بدر بمساعدة البلوش ويسيطر على مسقط عام 1806م.

- عام 1832م أخضع البلوش والعمانيين ممباسا التي كانت تحت سيطرة أسرة المزاريع العربية وجعله تحت سلطة السلطان سعيد بن سلطان وكذلك سيطروا على مناطق أخرى في شرق أفريقيا، وعندما نقل السلطان سعيد عاصمته من مسقط إلى زنجبار قام البلوش بحمايته في زنجبار بتكليف منه لثقته بهم وأنهم يحرسون قصر بيت الساحل في مدينة زنجبار وقصر سراي المرهوبي في ريف زنجبار.

- عام 1839م احتلت بريطانيا مملكة بلوشستان بقيادة الجنرال ولشر، وبعد معارك عنيفة تم خلالها مقتل ملك البلوش (مير مهاب بن محمود خان) وتم احتلال العاصمة (كلات).

- عام 1856م عند وفاة السلطان سعيد حدثت مشاكل على السلطة بين ولديه ماجد وبرغش وكانت الغلبة لماجد بمساعدة الإنكليز والبلوش حيث سيطر على زنجبار، ثم حدث مشكلة بين ماجد وبين شقيقه الأكبر ثويني حاكم مسقط لرفض الأخير انفصال مسقط عن زنجبار وكان جيش الأخوين من البلوش، وأخيراً وافق الطرفان بتحكيم الإنكليز والذي كان بشخص اللورد كانلنج نائب الملك البريطاني في

الهند وتم تقسيم الإمبراطورية العمانية إلى قسمين أفريقي وهي سلطنة زنجبار وساحل شرق أفريقيا، وقسم آسيوي وهي سلطنة مسقط وعمان وتوابعهما جوادر ومكران.

- عام 1894م قامت بريطانيا بضم جزء من بلوشستان الغربية إلى أفغانستان تقدر مساحته (53333) كيلو متر مربع وسميت ببولشستان الشمالية.
- عام 1896م اندلعت ثورة المزاريع في ممباسا وثورة القبائل الإفريقية المساي اعتمدت بريطانيا على قوات البلوش في إخماد الثورتين بأمر من سلطان زنجبار.
- 1915م تصدى البلوش وحامية بريطانية مكونة من جنود هنود في معركة بين الفلج في مسقط للثوار العرب الذين كانوا يريدون إسقاط حكم السلطان تيمور بن فيصل[1].
- 1929م ضم الإيرانيون بلوشستان الغربية إلى إيران في عهد الشاه رضا خان وتم أسر الأمير دوست محمد خان باركزئي حاكم بلوشستان الغربية وتم إعدامه بعد رفضه توقيع معاهدة تسليم بلوشستان إلى إيران.
- في 1947/8/11م بعد احتلال البريطاني لبلوشستان لمدة (108) سنة اعترفت الحكومة البريطانية بمملكة بلوشستان الشرقية وانسحبت

1- مركز بلوشستان للدراسات -تاريخ بلوشستان- مصدر سابق.

منها، إلا أن الحكومة الباكستانية وبعد (288) يوم من الاستقلال البلوشي احتلت بلوشستان الشرقية بتاريخ 1947/3/27م وقامت بأسر الملك البلوشي أحمد يار خان بعد قتال بين الجانبين، وهكذ تم تقسيم بلوشستان بين ثلاث دول (باكستان وحصلت على 57.9% من الأراضي البلوشية وإيران تحصل على 30.3% من المساحة الكلية لبلوشستان وأفغانستان تحصل على 11.8%)[1].

- وفي عام 1935م قررت الحكومة الإيرانية تغيير اسم فارس إلى إيران نسبة إلى العنصر الآري وتطبيق النظرية العنصرية على القوميات الأخرى لدمجهم ضمن القومية الفارسية، حيث أعلن أن العنصر البنجابي هم ينتمون بأصولهم إليه إلى العنصر الآري منذ هذا التاريخ يعاني الشعب البلوشي من تمييز من الناحيتين القومية والمذهبية باعتبار أن غالبية البلوش هم من السنة حيث قامت الحكومة بمنع تعلم اللغة البلوشية ومنع جميع المطبوعات والمجلات البلوشية وحصر التعلم بالفارسية ومنع ارتداء الزي القومي البلوشي، كما عملت الحكومة على تهجير البلوش من مناطق سكناهم وإسكان غيرهم بدلاً عنهم ليكون السنة أقلية في مناطقهم، كما قامت الحكومة بتغيير أسماء المدن والقرى والمواقع التاريخية من العربية إلى الفارسية لمحاولة منهم إنهاء التواصل الاجتماعي والثقافي القائم بين أبناء هذا الإقليم والبلدان

1- أحمد نواز بخش -البلوش بين التستر والصمت- نشر على موقع البلوش للدراسات.

العربية المجاورة لتحوله إلى منطقة ذات أغلبية فارسية وهذا التعامل استمر من عهد البهلوي والجمهورية الإسلامية رغم اشتراك أبناء البلوش مع باقي القوميات في الثورة ضد حكم الشاه، كما أن هدم المساجد السنية وإعدام العلماء من السنة وموجات الإعدامات استمر أيضاً في عهد الجمهورية الإسلامية[1].

1- تاريخ البلوش -عن مركز البلوش للدراسات- وكذلك عبد الحي حبيبي تاريخ مختصر أفغانستان كابول 1345 هش- وكذلك دراسة وثائقية عن منظمة العفو الدولية بعنوان انتهاكات حقوق الشعب البلوشي 9/اغسطس/2009.

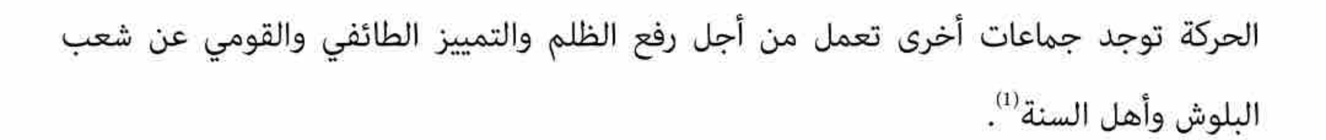
أهم الحركات المعارضة في بلوشستان

خلال فترة الثمانينات والتسعينات تشكلت حركة انفصالية في إقليم بلوشستان واتخذت هذه الحركة من المناطق الحدودية لإيران وباكستان وأفغانستان مركزاً لحركاته ضد الحكومات الثلاثة، ويذكر أن الدول الثلاثة تعتبر مناطق البلوش المركز الأساسي للتجارة الخطرة والممنوعة مثل تجارة المخدرات والنفط والسلاح والسلع الكمالية والدخل الناتج من ذلك يتم تمويل المتمردين والانفصاليين والمتطرفين الدينيين والإرهابيين الدوليين، وقد لعب علماء الدين في هذه المنطقة دوراً كبيراً في مقارعة النظام لإسقاطها كما ذكرنا ومن بين هؤلاء العلماء كان مولوي عبد العزيز زاده (مع أربعمائة عالم دين سني) تم اعتقالهم وإعدام قسم منهم في عهد الجمهورية الإسلامية بتهمة تأسيسهم شورى المسلمين السنة في إيران المسمى بمنظمة شمس السنية وبعد إطلاق سراحه أسس الحركة المحمدية السنية، ويوجد اليوم في بلوشستان تنظيمات إسلامية عديدة ومن أبرزها:

1. حزب الفرقان الذي تأسس عام 1996م على يد الشيخ جليل قنبر زهيشة بخش ويعد الحزب من أبرز الحركات السلفية[1].

1- صباح الموسوي - إقليم بلوشستان يلتهب والنظام الإيراني يرتعب- مركز دراسات النهضة الأهوازية 2008.

2. حركة جند الـلـه بزعامة عبد المالك ريغي أو (ريكي) تأسست عام 2002م، وهي من الحركات السلفية (رغم أنه يرفض هذه التسمية على حركته حيث أعلن أن حركته تطالب بنظام ديمقراطي علماني يحترم معتقدات الشعب ومذاهبه، كما أعلن بتغيير اسم حركته من جند الـلـه إلى حركة المقاومة الشعبية، وأعلن أنه يعارض الطروحات الراديكالية سنية كانت أم شيعية كما أكد أن حركته لا تريد حكومة تعادي الدين) وتهدف الحركة لرفع الظلم ونيل الحقوق لأهل السنة عامة والشعب البلوشي خاصة، وتمكنت هذه الحركة في فترة قصيرة من تأسيسها أن تحظى بقاعدة جماهيرية بين البلوش وأهل السنة. وقد نسبت هذه الحركة لنفسها عدداً من العمليات الانتحارية في مناطق بيشين وزابل وزاهدان وسرفان من المناطق البلوشية، وكل هذه المناطق تقع في مناطق حدودية تسيطر عليها القبائل البلوشية القوية، ووصفت هذه الحركة أنها أكبر حركة سياسية عسكرية تعارض النظام في الداخل وتمكنت من توجيه ضربات موجعة للنظام، وفي المقابل اعتبرت الحكومة الإيرانية أعضاء الحركة من الفئة الباغية وإن عبد المالك ريغي هو المطلوب الأول وعليه عدد من أحكام الإعدام لتورطه في عمليات خطف وقتل الجنود وتشكيل جماعة مسلحة تناهض الجمهورية الإسلامية، وتم إلقاء القبض عليه وقتل مؤخراً.
3. حركة الجهاد الإسلامي بزعامة صلاح الدين البلوشي وقد تأسست قبل عامين تقريباً ولها نشاط ملموس في بلوشستان وإلى جانب هذه



الحركة توجد جماعات أخرى تعمل من أجل رفع الظلم والتمييز الطائفي والقومي عن شعب البلوش وأهل السنة[1].

1- أحمد نواز بخش ثورة البلوش وطغيان الفرس - مجلة صوت الحجاز 2006/7/12، وكذلك دلالات تفجيرات بلوشستان الإيرانية ندوة الجزيرة 2009/7/25م.

الحركات السنية في إيران

قبل البحث في واقع السنة لابد لنا من إشارة إلى أن أغلب علماء السنة الإيرانية يدعون إلى الوسطية والابتعاد عن التطرف (يقول الكاتب الأهوازي صباح الموسوي مدير مركز العربي الكندي عنهم لولا حكمة وصبر هؤلاء العلماء لانفجرت الأمور ودخلت إيران في دوامة حرب طائفية لا يعلم عقباها إلا الله) وإن الخطاب السني شمولي موجه إلى جميع الإيرانيين ودائماً ما تنادي بالوحدة الوطنية كأساس للوحدة الإسلامية.

وأما التيارات الدينية والفكرية الرائجة تتمثل في (السلفية، التبليغ، الدعوة، الإخوان المسلمين، والصوفية) والمناهج الفكرية المتداولة لديهم من الأدبيات والكتب هي نفسها المتداولة لدى المسلمين السنة في العالم لأنهم من خريجو الجامعات الإسلامية في المدينة المنورة والأزهر وباكستان وغيرها فهم إما على المذهب الشافعي أو الحنفي.

وأكبر مدرسة دينية لأهل السنة هو الجامع المكي ودار العلوم الإسلامية في مدينة زاهدان مركز إقليم بلوشستان.

الشعور العام لأهل السنة والجماعة في إيران أنها تعاني من اضطهاد ونهج ثابت في تهميش وتقليص بمستوى حضورها بشكل عام، وعليه أنها تثابر

لتثبيت رؤيتها القائمة على التوجه السلمي واعتماد الحوار كخيار لتذليل العقبات والعراقيل التي تعترض طريقها نحو الاندماج في التركيبة الوطنية[1].

وتتوزع الحركة الإسلامية السنية بحسب التنوع القومي حيث لعب هذا التنوع دوراً كبيراً في تعدد الحركات وتنوع منهاجها الفكري والسياسي.

المنطقة الكردية:

تتوزع الحركة الإسلامية على ثلاث تيارات: الصوفية، والإخوان المسلمين، والسلفية، علماً أنهم يشكلون العدد الأكبر من بين سكان أهل السنة، وفيما يلي أهم الحركات في كردستان:

1. جماعة الدعوة والإصلاح (الإخوان المسلمين) تأسست عام 1979م وكان من أبرز مؤسسها الشيخ أحمد مفتي زادة وناصر سبحاني.
2. منظمة (خابات) أي (الكفاح) الثورية الإسلامية وتأسست عام 1980م ومؤسس المنظمة هو الشيخ خضر عباس.
3. جماعة الموحدين الأحرار تأسست عام 1992م بزعامة موسى عمران، وتعتبر حركة توحيدية اجتهادية، تدعو إلى إسقاط نظام ولاية الفقيه وإقامة جمهورية إيرانية شعبية اتحادية.

1- صباح الموسوي -دراسة عن الحراكات السنية في إيران 2008.

4. شورى المسلمين السنة (شمس) وهو تجمع للحركات السنية والشخصيات السنية تأسس عام 1980م لكنه تعرض لضربات قوية من السلطات الإيرانية، وبسبب ملاحقات أجهزة النظام هاجر عدد منهم إلى الخارج وتمارس المنظمة العمل بشكل سري، ومن أبرز مؤسسيها هو العلامة الشيخ عز الدين الحسيني وهو يعيش خارج إيران.

وهناك عدد من العلماء والشخصيات الكردية والتي تميل إلى المنهج السلفي ولهم شعبية واسعة لكن يعملون بمفردهم ومنهم الشيخ أيوب كنجي، والشيخ حسن زارعي والشيخ حسين الحسيني، وتقوم الحكومة الإيرانية باعتقال هؤلاء بتهمة الانتماء إلى الحركة الوهابية كونهم من التيار السلفي.

مناطق البلوش:

تتوزع الحركات السنية في بلوشستان بين تيارين مهمين وهما (التيار السلفي، وجماعة التبليغ والدعوة[1]) ومن الجدير بالملاحظة أن بلوشستان بقي بعيداً عن التيارات العلمانية ولم تجد هذه التيارات قاعدة لها فيه وذلك يوعز للنشاط الإسلامي الواسع لعلماء الدين والحركات الإسلامية فيها، وقد سبق أن بينا هذه الحركات والتي هي (حركة الفرقان وجند الإسلام وحركة الجهاد الإسلامي).

1- جماعة التبليغ والدعوة: لا تشكل إقامة حكومة إسلامية هدفاً مباشراً من أهدافها، ون كانت ترغب أن يعم الحكم الإسلامي العالم، ويتميز تنظيم الجماعة بعالميته أو أممية الإسلامية، تأسست على يد الشيخ محمد الياس بن محمد إسماعيل الكاندهولي (1886-1945) المولود في قرية كاندهلة في منطقة سبهارنفور- بالهند.

منطقة تركمان الصحراء:

نرى أن الفكرة السائدة بين تركمان الصحراء هو التصوف على الطريقة الكيلانية، والنشاطات الإسلامية يتمثل هناك في المدارس الدينية التي يديرها المشايخ والعلماء ورغم وجود حوالي مليون ونصف من تركمان الصحراء فإن المنطقة لم تشهد وجود تنظيم إسلامي سياسي والأمر كذلك في إقليم خراسان حيث يوجد ما يقارب مليون مسلم من أصول عربية وطاجيكية وأوزبكية ولا توجد تنظيمات سرية أو علنية، أما تياراتها تتوزع بين التيار السلفي والصوفية والإخوان المسلمين، كما تعرضت المنطقة إلى جملة من الإعدامات والاغتيالات وهدم المساجد، وكان آخر تلك المساجد مسجد الشيخ فيض المعروف وتم هدفه عام 1993م.

منطقة الأهواز:

فهم يتواجدون في المناطق الجنوبية منها وعلى الساحل الشمالي والشرقي للخليج العـربي وفي جزره المأهولة، والتيارات المتواجدة هناك فقهية سلفية وجماعة الـدعوة والتبليـغ، ولـيس لهم نشاطات منظمة بل عن طريـق المـشايخ الـذين يـديرون نـشاطهم ومـن خـلال المـدارس الدينية، وتتمركز في مدرسة الـشيخ (سـلطان العلـماء) في مينـاء لنجـة، ورغـم سـلمية الـدعوة إلا أنهم لم يسلموا من الأذى والاضطهاد حيث كان مسجد الجامع في لنجة قـد تعـرض لهجـوم من قبل الحـرس الثـوري الإيـراني أوائـل الثمانينـات أمـا مـا يتعلـق بـإقليم الأحـواز فالنـشاط

الإسلامي الحركي حديث النشأة فيه لسببين أن غالبية الأحوازيين من المذهب الشيعي، وأن الوجود المؤسسي فيه كانت معدومة قبل الثورة الإسلامية.

رغم أن الحكومة الإسلامية لم تمنح تراخيص للأحزاب السنية للعمل لكون أنها لا تؤمن بنظرية ولاية الفقيه والتي تعتبر من الشروط الأساسية لمنح التراخيص الحزبية للجمعيات والحركات السياسية، وأن جميع الحركات السنية تعمل بشكل سري، باستثناء الإخوان المسلمين في إيران وهي تعمل بشكل علني ودون ترخيص، لأسباب داخلية وخارجية نذكر منها أولاً أن الجماعة منضوية إلى التيار الإصلاحي ولديها أعضاء منتمون لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية صاحبة النفوذ في السلطة وثانياً أن النظام تربطه علاقات طيبة بالتنظيم الدولي لإخوان المسلمين في العالم وثالثاً أن سياساتهم قائمة على عتاب وليس النقد أو الإدانة الصريحة[1].

يرفض غالبية العلماء السنة بأخذ الحكومة الإسلامية مأخذ عهد الشاه، حيث يعتبرون فرقة المسلمين والصراع الطائفي في عهد الشاه كان واضحاً، أما في عهد الجمهورية الإسلامية فقد خفت ومنهم من يعتبرونها منتهية، فنذكر في هذا المجال تصريح الشيخ عبد الرزاق البخاري (رئيس رابطة العلماء السنة في إيران أمام الجمعة لمناطق تركمان الصحراء) في تصريح له أثناء مشاركته في مؤتمر (ملتقى الأخوة الإسلامي الثالث) في الكويت لصحيفة الوطن الكويتية أنه (لا اضطهاد للسنة في إيران ومناهجهم مطابقة لمنهاج الأزهر ولهم مدارس

1- الستير ليون- السنة في إيران- دراسة ع السنة منشور على موقع مدل ايست اون لاين 2009.

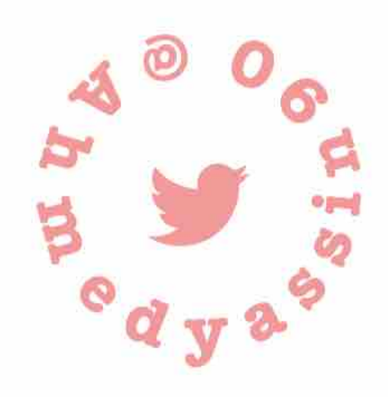
خاصة وهم يعيشون مع الشيعة في ظل العدالة والمساواة، ومن يقول بغير ذلك فهو يحاول شق صفوف المسلمين)، في حين يقول الشيخ عبد الحميد زهي (المرجع الديني السني الإيراني) لصحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 2010/1/6 أن التفرقة ليست في ممارسة الشعائر الدينية أو الرفاهة والقضايا العمرانية فكل ذلك يجري بشكل متساوي مع الشيعة، والمشكلة في تولية المناصب حيث تواجه المسلمين السنة صعوبات في إسناد مناصب لهم رغم أن الدستور لا يعارض ذلك، إلا أننا لا نجد وزير أو سفير أو محافظ أو مسئول في الدولة من السنة.

هكذا يمكن لنا أن نجمع آراء أهل السنة بين اتجاهين الاتجاه الأول المتشدد وهو يحاول تحقيق مبتغاه بالقوة والعنف وحجتهم بذلك وجود تمييز مذهبي في الحقوق وممارسة الشعائر الدينية، ولا يمكن الحصول على هذه الحقوق إلا عن طريق القوة ولا يعترفون بمنطق التفاوض والسلام ومن أجل تحقيق مبتغاهم يلتجئون إلى المؤتمر الإسلامي والدول العربية مثل مصر والسعودية وغيرها لإبراز مظالمهم ومعاناتهم وتندرج هجوم الشيخ القرضاوي على النظام في إيران في هذا الاتجاه، وأن تغذية المؤسسات العربية التي تهاجم إيران في السعودية ومصر دليل على ما نقول.

أما الاتجاه الثاني فهم المعتدلون وهم يشكلون الغالبية في إيران يعترفون بوجود تمييز ويقرون بذلك إلا أنهم يقولون أن ذلك كان في عهد الشاه وقد ذابت في الجمهورية الإسلامية كما أسلفنا ذلك، وأن الدستور قد نص في عدد من مواده على حق السنة في إقامة الشعائر الدينية كما تم إصدار صحف لهم، وهم يذكرون بمقالات آية الله الخميني بأن المسلمين أخوة سنة كانوا أم شيعة

وتجمعهم كلمة التوحيد (لا إله إلا اللـه محمد رسول اللـه)، كما يؤكدون بوجود خلافات بين مذاهب السنة الأربعة لكن كلمة التوحيد هو اللقاء بينهم، ويدعون إلى الابتعاد عن التعصب الطائفي، كما يذكرون أن الخميني جمع المسلمين في إيران في أسبوع واحد سمي (أسبوع الوحدة) بين السنة والشيعة وهو تاريخ مولد الرسول الذي يصادف 12 ربيع الأول عند السنة، بينما يصادف 17ربيع الأول لدى الشيعة، ويشارك في هذه الاحتفالات كبار المسؤولين الإيرانيين في مناطق أهل السنة، ويذكر أن وزير الخارجية متكي قد شارك مؤخراً في الاحتفالات التي أقيمت في منطقة تركمان صحراء بالإضافة إلى 200شخصية، يرى أصحاب هذا الاتجاه أن بإمكان التعايش بين الشيعة والسنة، والعيش بسلام ويمكن التغلب على المشاكل عن طريق البرلمان وهم يندون وينبذون استعمال العنف والقوة[1].

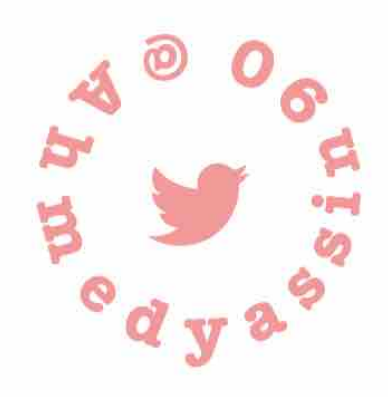
1- صباح الموسوي دراسة عن الحركات المسلحة الإيرانية -مدير مركز العربي الكندي للدراسات 2006/10/23 - وكذلك على عبد العال دراسة بعنوان واقع الحركات السنية في إيران -الحوار المتمدن- وكذلك صباح الموسوي ماذا تعرف عن تنظيم جند اللـه وحرس خميني


@Ahmedyassin90



الفصل الرابع

الغلو القومي في إيران


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

الغلو القومي في إيران

ظاهرة الاضطهاد القومي وعدم قبول مبدأ حق تقرير المصير (تعتبر جوهر المسألة القومية) في بلدان العالم كافة، وإن إيران إحدى هذه البلدان حيث تولد فيها الاضطهاد القومي في مراحلها الأولى من قبل الحكام المستبدين الذين يحاولون طمس الهوية القومية للآخر عن طريق الاستغلال والسلب والنهب والسجن والنفي ومن ثم الإبادة الجماعية.

ويعود تاريخ التعصب القومي في إيران إلى عهد القاجاريين حيث بدأت هذه الرؤية تظهر بعد عودة عدد من الشخصيات التي تعلمت وتثقفت في أوربا وأطلعت على الثقافة الأوروبية وما يدور هناك من تطور، وبازدياد أعدادهم أصبح لهم دور فاعل ومؤثر في مساري إيران السياسي والمجتمعي وبدأت المطالبة بدولة قومية بأي وسيلة كانت، وظهرت هذه المطالبة بشكل واضح في مطالب أبناء الجيل الثاني من دعاة القومية، ويعتبر سيد حسن تقي زادة والدكتور أفشار والدكتور برويز ورجاوند من أهم منظري هذا الجيل وأكثرهم حماساً وأشدهم دفاعاً عن القومية الفارسية، وكان مطلبهم هو الأخذ بالتجربة القومية الأوربية بكاملها باستثناء (اللغة الفارسية)، رغم أنهم كانوا من الجيل الثاني إلا أن

دورهم كان مهماً في بلورة الرؤية القومية التي اجتمع حولها ودافع عنها الجيل الثاني بأكمله[1].

إن ظاهرة التعصب القومي في إيران دخلت مرحلة جديدة من حركتها التطورية بعد هزيمة ثورة الدستور واعتلاء رضا خان قمة السلطة بعد حركة (الثالث من أسفند) 1921م واستمر حكمه لمدة عشرون عاماً حاول في بداية الأمر أي منذ عام 1920م وبعد ارتكابه مجازر بحق المطالبين بالحريات من مختلف الشعوب الإيرانية بتنفيذ سلسلة من الإجراءات السياسية والدعائية ليتمكن من خلالها إشاعة الأفكار الشوفينية المتمثلة بالوحدة الوطنية وأفضلية العرق الآري في كافة أنحاء البلاد[2].

وبعد وصول الأحزاب الفاشية والنازية إلى السلطة عام 1931م زاد الشاه رضا خان وأعوانه من هجومهم الثقافي والعنصري ضد مختلف الشعوب الإيرانية غير الفارسية، وفي هذا المجال نجح النظام من كسب تأييد بعض المثقفين ورجال الدين.

في الواقع أن القوميين المسيطرين على قطاع واسع من الثقافة والأدب قد توارثوا إرثاً معيباً خلفه ورائهم الباحثيين (الفرس) منذ عهد البهلوي خلال

1- د. يونس بارسابناب ترجمة جابر أحمد - مضمون المسألة القومية وظاهرة التعصب القومي الفارسي- منشور في صحيفة شهروند الإيرانية العدد 921 لعام 2006، وكذلك النزعة لقومية في إيران سلسلة كتب مترجمة العدد 11.

2- يوسف عزيز - كيف تكونت الدولة القومية في إيران - الزمان 1715 في 2004/1/21.

السبعين عاماً الماضية، ويظهر أن هؤلاء الكتاب ليس فقط لا يعترفوا بحق تقرير المصير بل بذلوا قصارى جهدهم بحجة (الوحدة الوطنية) و(أمن البلاد) إلى إزالة وجود هذه القوميات وقد ركزت فلسفتهم على جوانب اللغة والتاريخ والأدب والحضارة.

ففي مجال اللغة نرى ادعائهم بأن لغات مثل اللورية والكردية والبلوشية هي لهجات محلية فارسية كما أن لغات مثل التركية الأذرية والتركمانية والعربية هي لغات أجنبية دخيلة قد فرضت على إيران ويعتقدوا أن الإيرانية والآرية والتكلم بالفارسية شيء واحد، وقد بذلوا قصارى جهدهم لإيهام الرأي العام الإيراني أن اللغة الواحدة هي دلالة على الوحدة القومية، ويعتقدون أن اللغة الرسمية كالعملة الرسمية[1].

في حين أن التاريخ الإيراني لم يتعرض خلال العهد الإسلامي إلى اضطهاد خلال حكم المسلمين حيث كان العلماء والمؤرخين الإيرانيين يؤلفون باللغة العربية في كافة مجالات العلمية والثقافية، وكذلك الحال في عهد المغول حيث لم يقوموا بفرض اللغة التركية على البلاد بل على العكس قاموا في إشاعة الثقافة الفارسية.

ويعتقد بعض القوميين الفرس أن الأتراك من القشتاليون والآذريون والأفشاريون والشاهسون وغيرهم ليسوا أتراكاً وإنما عرقهم (آري)، أن مثل هذه النظرة هي محاولة لتقليد النظرية العنصرية الأوروبية والأتراك واليونانيون،

1- د. يونس برساب - مضمون المسألة القمية - مصدر سابق.

أي أنهم يحاولون أن يصوروا (عرقاً أفضل ولغة واحدة خيالية وأمة واحدة) حتى يستطيعوا أن يحافظوا على استقلال إيران (حسب رأيهم)[1].

وبرأيهم أن الأتراك ينتمون إلى عرق والإيرانيون ينتمون إلى عرق آخر هو العرق (الآري) أي العرق الأفضل وأن مفاهيم مثل ترك وأتراك وتركي هي مفاهيم ذات دلالات لغوية وثقافية ولا تعني بأي حال من الأحوال على أنها ذات دلالات عرقية وكذلك الحال بالنسبة لباقي القوميات، وأن مفهوم الآري الهند-أوربية ليس مفهوماً ذات دلالات عرقية وإنما يطلق على مجموعة من البشر لها خصائص لغوية خاصة بها تميزها عن اللغة التركية التي تنتمي إلى مجموعة لغات (التالي) أو العربية التي تنتمي إلى مجموعة اللغات السامية.

ومن هنا يكون التأكيد على ما يلي[2]:

أولاً: أن الآرية ليست عرقاً وإنما تطلق على مجموعة من البشر يتكلمون أحد اللغات الآرية مثل (الكردية والبختيارية والفارسية والبلوشية والطاجيكية).

ثانياً: لا يرتبط الانتماء إلى إيران (بالعرق والدين واللغة والعقيدة السياسية الخاصة) فإيران بلد متعدد القوميات أساساً ولا يستطيع أحد أن يدعي الأفضلية ثم إن أولئك الذين يعتقدون بأفضلية العرق قد انتهكوا مبدأ العدالة،

1- د. مدحت أحمد حماد - ماذا بعد أن صار إيران وطناً قومياً للشيعة مختارات إيرانية.

2- د. يونس برسابناب - نفس المصدر السابق- وكذلك يوسف عزيز- كيف تكونت القومية في إيران- مجلة تركمان العراق العدد 3 - السنة الأولى نيسان 2004.

وقاموا لسنوات عديدة بممارسة شتى أنواع الاضطهاد والقتل بحق الأقليات القومية.

إن مثل هذه السياسة قد تأثرت في الثلاثينات من القرن الماضي (1930م) بمدرسة الدكتور أفشار (الذي كان رئيس تحرير جريدة المستقبل (آيندة) وكان من كبار الصحفيين أيام حكم الشاه رضا خان حيث كان يعتقد أن الوحدة الوطنية لا يمكن تحقيقها طالما لا يتكلم جميع مواطني إيران اللغة الفارسية، وكان يقول أن الطريق الوحيد للوصول إلى الوحدة الوطنية ونشر اللغة الفارسية في مناطق كردستان وأذربيجان والعرب وبقية المناطق القومية لا يتم إلا من خلال تدمير آداب وثقافات وعادات وتقاليد القوميات[1].

أما بالنسبة للأفضلية في الثقافة والحضارة فإنهم يدعون أن الأفضلية هو لحضارتهم على الدول المجاورة وتكاد أن تكون حضارة الشرق الأوسط قد انبثقت من إيران، حيث يدعون أن السومريين قد هاجروا من مرتفعات وواحات إيران ومناطقها الجنوبية إلى وادي الرافدين وأقاموا دولتهم هناك. أما الأبجدية فقد كانت من اختراع الإيرانيين وفي هذا المجال أن الفينيقيين والآراميين وغيرهم كانوا (أقوام صغيرة) تابعة لهم. ويذهب البعض منهم أن الإسلام لولا سلمان الفارسي وأصدقائه لم ينتشر في بقاع الأرض، وأن ديانات مثل المسيحية واليهودية قد أخذت من تعاليم زارادشتية، وأن إيران تاريخياً لم تهزم أو تغلب

1- جابر أحمد - قراءة في أفكار أقطاب الجبهة الوطنية الإيرانية - 25/يونيو/2007- دراسات أهوازية.

من أية دولة (ما عدا المغول البرابرة وذلك بسبب خيانة الماثيين) وأن انتصارات الاسكندر الكبير (المقدوني) ما هي إلا أسطورة. وإن العرب الذين انقرضت على أيديهم الدولة الساسانية كانوا ن الإيرانيين المهاجرين إلى العراق وشبه الجزيرة العربية وعادوا إلى إيران[1].

وأن العالم الإسلامي فيه شتى أنواع العلوم والفنون كله يعود إلى الفرس، لأنهم يعتبرون العرب هم جماعة (من الجهلة والهمج) وما ابن خلدون وابن رشد سوى نتاجات من الأساطير وبنات أفكار البشر[2].

أما من الناحية التاريخية نذكر أن القوميين بقيادة رضا خان كان لهم الدور الأكبر في إسقاط مبادئ دستور عام 1906م وجعل مبادئها في طي النسيان وخاصة مبدئي الإيلات والولايات (أيلات ولات) أي الحكم الذاتي وحق تقرير المصير.

هـذه النظـرة الاسـتعلائية الـشوفينية قـد امتـدت إلى نهايـة حكـم البهلـوي حيـث بـدأت مرحلة جديدة وهي مرحلـة الحكـم الإسـلامي، المعـروف أن النظريـة الإسـلامية ذات طبيعـة شـمولية ولها فلسفة خاصـة في الحكـم، ورغـم أن مبـادئ الإسـلام هـي التـسامح والتـآخي، إلا أننـا وجـدنا مـن خـلال الدراسـة أن الحكومـة الإسـلامية حاربـت الأفكـار القوميـة للـشعوب غـير الفارسـية ووجهـت ضربـة لهـم في بدايـة عهـد الثـورة كـما كـان في عهـد الـشاه، بحجـة (الوحـدة الوطنيـة) وشـعارات

1- مقال فاتناحي لموقع السينة في إيران بعنوان - الإرث التاريخي وامتدادات ساسات الشاه 2006.

2- د. يونس بارسابناب- مضمون المسألة القوقمية- مصدر سابق.

إسلامية وكما رأينا أن آية اللـه الخميني رفض جميع مطالب القوميين واعتبرها مطالب بسيطة وبإمكان الجمهورية الإسلامية تحقيقها، كما اعتبر أفكار القوميين غير الإيرانيين خطيرة ومحاولة لتفتيت إيران[1].

وهذا الموقف ناتج عن اعتبارين:

الاعتبار الأول: رغم خروج القوميين الإيرانيين من الحكم إلا أن تأثيرهم ما زال بـنفس القـوة السابقة، حتـى بـاختلاف الحكـام الإسـلاميين بـين الإصـلاحيين أو المتـشددين أو الراديكـاليين، فإننـا نجدها تجاه مطالب القوميات غير الفارسية تكون بنفس القوة والعنف، ولابد لنا هنا أن نـذكر أن الرئيس محمد خاتمي وقع تحت طائلة هذا الضغط مرتين في المرة الأولى عندما كان وزيـراً للثقافـة في عهد الرئيس رفسنجاني حيث طلب منه التنحـي عـن مركـزه نتيجـة لأفكـاره ودعواتـه للتـسامح وإعطاء مزيداً من الحريات للقوميات غير الفارسية كحل نهائي لمـشكلتهم وتطبيـق مـواد الدسـتور وخاصة الفقرتين (15) و(19)[2]، وفي المرة الثانية عندما كان رئيساً للجمهورية عام 1997م إلى عـام 2005م حيث مارس الدكتور برويز ورجاوند ضـغوطاً عليـه لعـدم تنفيـذ فقـرتي الدسـتور الـسابق الـذكر وقـد أرسـل إليـه عـدد مـن الرسـائل بهـذا الـشأن وكـان مـن أبـرز هـذه الرسـائل رسـالته

1- مؤتمر وزارة الداخلية الإيرانية بعنوان (الهوية القومية) عام 2001م نشر في صحيفة اطلاعات ملي بتاريخ 2001/5/22 وكذلك في مجلة دراسات قومية- السنة الثانية شتاء 2001.

2- المادة (15) تخض حقوق الأقليات بالكتابة ونشر الأدبيات والمادة (19) تخص بتمتع أفراد الشعب الإيراني من أي قومية أو بيلة كانو بالمساواة في الحقوق ولا يعتبر اللون أو العنصر أو اللغة أو ما شابه ذلك سبباً للتفاضل.

التي تسربت إلى الصحافة الأذرية والتي كانت عبارة عن مذكرة سرية أرسلت إلى الرئيس محمد خاتمي عام 2001م يدعوه إلى عدم التعامل مع مادتي الدستور لأن أي تطبيق لهاتين المادتين سوف يؤدي إلى تقسيم إيران[1]، وكان يذكر الرئيس باتخاذ أشد التعابير القمعية لمنعهم من النهوض والمطالبة بحقوقهم، ونصح الرئيس خاتمي بتغيير النسيج السكاني لهم مركزاً على الأتراك والعرب مطالباً بحملهم على الهجرة من مناطق سكناهم إلى المناطق الفارسية، كما طالب بفصل الأطفال عن عوائلهم عند دخولهم إلى المدرسة وتحويلهم إلى الأسر الفارسية، ومن الجدير بالذكر أنه عند وفاة برويز ورجاوند عام 2007 انهالت عدد كبير من رسائل التعزية من شخصيات سياسية ودينية واقتصادية يسارية ويمينية ومنظمات حقوق الإنسان في إيران وغيرها لتعزيته.

أما **الاعتبار الثاني:** هو أن النظرة الشوفينية القومية لا زالت قائمة في ظل المؤسسة الدينية ونذكر في هذا المجال بعض أقوال المسؤولين الإيرانيين في عهد الجمهورية الإسلامية فقد ذكر الرئيس بني صدر لوكالة بارس الإيرانية في 1979/3/7م (أن الحكم الذاتي لأي منطقة يعني ببساطة تفكيك إيران)، في حين تنصل مهدي بازركان من وعوده الذي قطعه للعرب (حسب ادعاء الأهوازيين) في حين ذكر بتاريخ 1979/4/5م للصحافة الإيرانية (أن الحكم الذاتي بمثابة انفصال يهدد البلد)[2]، وفي مذكرات أحمد مدني وهو أحد أقطاب

1- جابر أحمد - مصدر سابق.

2- يوسف عزيز - مصدر سابق.

الجبهة الوطنية (لولا حضوري وقتلهم بصورة جماعية لاستطاعت عناصر الثورة المضادة من العرب أن تفصل خوزستان عن إيران)، هذا الخطاب استمر بين التيارات الدينية الحاكمة وهكذا نرى آية اللـه خلخالي ينشر مذكراته عام 2001م والتي نشرت بعض من فصوله في جريدة همشري الإيرانية العدد10 السنة الأولى كانون الأول 2001م يقول (لقد قتلت الكثير من العرب والكرد وبقايا النظام لكنني لست نادماً ولا يعذبني ضميري). وكما أن التقرير الذي تسرب من مكتب أبطحي (المذكور سابقاً) والذي يدعو إلى أن التغيير السكاني للأتراك والعرب هو نموذج لمثل هذا الفكر التعصبي[1].

1- يوسف عزيز- مصدر سابق.

السياسة الإيرانية في مواجهة نشاط الأقليات

يمثل وضع الأقليات والقوميات غير الفارسية إحدى التحديات المهمة التي تواجه الحكومة الإسلامية ومنذ مجيء حكومة أحمدي نجاد بعد حكومة محمد خاتمي الإصلاحي الذي اتصف بفترة الاعتدال والهدوء عند القوميات غير الفارسية، لاحظنا تفجر أربعة أزمات بشكل واضح (القومية العربية في خوزستان، والقومية الكردية في كردستان، القومية البلوشية في بلوشستان، والقومية الأذرية في أذربيجان) ومن أجل الحفاظ على الحدود الإيرانية وخاصة في المناطق التي تعاني من صراعات مختلفة كان لزاماً على الحكومة الإيرانية أن تلجأ إلى الدفاع عن حدودها وإعطائها الأولوية لكي لا تفلت زمام الأمور من أيديها وبالتالي تكون عرضة للتدخلات الأجنبية بحجة حقوق الإنسان وحق تقرير المصير.

وسنقوم بتقسيم الفصل إلى قسمين القسم الأول يبين النشاطات التي يقوم بها أبناء المعارضة في الخارج وخاصة أبناء القوميات غير الفارسية، ثم نقوم بتوضيح الوسائل التي تعتمدها الخارجية الإيرانية في التصدي لمثل هذه التحركات[1].

وننوه أن الفصل ليس دراسة للسياسة الخارجية الإيرانية بقدر ما هو محاولة لتسليط الضوء على جوانب أكثر شمولية وذا فائدة للوزارة.

1- تقرير إخباري بعنوان مندوب القارات الخمس يستمعون إلى مظالم الشعوب الإيرانية- عن موقع عربستان 2004.

دور القوميات غير الفارسية خارج إيران

رغم توقيع الجمهورية الإسلامية على الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وعدد من المواثيق والاتفاقيات الدولية من بينها اتفاقية إزالة التمييز في مجال العمل لعام 1958م، واتفاقية إزالة التمييز في مجال التربية والتعليم لعام 1960م، واتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965م واتفاقية الحفاظ على الحقوق الدينية والقومية لعام 1980م، اتفاقية إزالة التمييز الديني لعام 1993م، ورغم أن نصوص الدستور الإيراني قد نصت في عدد من مواده على حقوق الأقليات وعدم التمييز الديني والقومي والتوزيع العادل للثروة وغيرها من المواد التي سبق ذكرها سابقاً، إلاّ أننا نرى أن الواقع فرض نوع من التمييز استمر من عهد الشاه ولحد الآن مما دفع بالقوميات غير الفارسية إلى تشكيل تنظيمات للدفاع عن حقوقها إما باستعمال السلاح والعنف، أو سلماً عن طريق الضغط على المؤسسات الرسمية في الداخل كما سبق وأن بيّنا ذلك في أقسام أخرى من الكتاب[1].

أما في الخارج حيث قام عدد من زعماء القوميات غير الفارسية التي هاجرت إلى أوروبا وأمريكا وكندا والدول العربية بإعادة تنظيم صفوفهم في مؤسسات لمعارضة النظام في الخارج لانتزاع اعتراف الحكومة الإيرانية بحقوقها

1- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدورة 63 لاجتماعات الامم المتحدة 2008.

في تقرير المصير، ومن أجل ذلك كان عليها أن تواجه سياسة الحكومة الإيرانية في الخارج[1].

ومن أجل ذلك تجمعت المعارضة (أبناء القوميات غير الفارسية) بتنظيمين أساسيين (مؤتمر شعوب إيران الفدرالية) و(اتحاد الشعوب الإيرانية من أجل تحقيق المصير) تضمان أهم التنظيمات السياسية المعروفة على الساحة الإيرانية إضافة إلى (حزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ومنظمة كادحي كردستان والجبهة الديمقراطية للشعب العربي الأحوازي وحزب الشعب البلوشي والمؤتمر العالمي لأذربيجان الجنوبية وحركة غاموج أذربيجان وعدد من التنظيمات التركمانية) بالإضافة إلى شخصيات سياسية واقتصادية علمية وأدبية جامعية مستقلة، وقد قامت المجموعتين على حد سواء بعقد مؤتمرات مختلفة في أوربا وكندا والدول العربية وحضورهم لبرلمانات متعددة وتمكنوا من الحصول على مناشدات عديدة من الاتحاد الأوروبي ومن أكثر الشعوب الأوروبية وكندا، كما تمكنوا من الحصول على رسائل رسمية من بعض الجهات التي تؤيد تحرك هذه الشعوب، وحصلت على رسالة رسمية من وزارة الخارجية الكندية تؤيد نشاطهم، كما تم تدبير لقاء لهم مع رئيس وزراء كندا، وتمكنوا من اللقاء بهيئات منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الممثلة في الأمم المتحدة والبرلمانات الأوربية والأحزاب الراديكالية المناهضة للعنف التمييز العنصري في أوربا كحزب الخضر والاتحاد الليبرالي الديمقراطي الحر والاتحاد الأوروبي لغرض تقديم العون إلى الحركة الديمقراطية للمجتمع المدني في إيران عبر تأسيس وسائل الإعلام

1- محمد عباس ناجي - أزمات السياسة الخارجية الإيرانية- رؤية داخلية- مختارات إيرانية 2008.

المستقلة وجعلها في متناول الشعوب غير الفارسية التي تعاني من الاضطهاد، وتطالب بالمساواة بين الشعوب الإيرانية كافة والفرس، ونشر مبادئ الديمقراطية في إيران تقوم على أساس التعددية والمشاركة السياسية الحقيقية لهم عبر الحكم الذاتي ومبدأ حق تقرير المصير[1].

كما تمكنوا مؤخراً حسب ما ذكر في التقارير الصحفية من اللقاء مع مسؤولين في الخارجية الأمريكية واتفقوا على مواصلة لقاءاتهم، واتفقوا على أن تكون هناك قنوات اتصال بينهما للتشاور حول مختلف القضايا.

وقد تمكنت نتيجة لجهودهم وجهود بعض الشخصيات المعارضة من إدراج حالة حقوق الإنسان في إيران ضمن تقارير الدورتين (63-64) للجمعية العامة للأمم المتحدة[2]، ففي البند (ج) من تقرير بان كي مون المقدمة في الدورة (64) للجمعية العامة للأمم المتحدة كانت تتركز على حالة حقوق الإنسان في إيران والذي تناول من خلاله الاضطهاد القومي والديني والاقتصادي والاجتماعي في إيران، كما ذكر التقرير الشعوب المضطهدة بدأً بالشعب العربي والكردي والبلوشي والتركي، كما غطى التقرير التطورات التي شهدتها حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية منذ حزيران عام 2008م ولغاية 2009م، فبين الأنماط والاتجاهات العامة والتي تستند إلى الالتزامات المترتبة على ذلك بموجب المعاهدات الدولية وإلى الملاحظات التي أبدتها هيئات رصد المعاهدات والإجراءات لمجلس حقوق الإنسان وركز التقرير

1- تقرير إخباري - مندوب الفرات يستمعون إلى مظالم الشعوب الإيرانية 2004- مصدر سابق.
2- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة (63-64) أكتوبر عام 2008 وأكتوبر 2009م.

على الشواغل الخاصة التي جددتها الجمعية العامة في القرار (63-191)، كما سجل التقرير عرضاً لتطورات حقوق الإنسان خلال الانتخابات الأخيرة عام 2009م، وذكر التقرير أن إيران لم تقدم تقريرها إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ عام 1993م وفي ذلك العام أثارت اللجنة شواغل بشأن معاملة الأقليات والتمييز ضد المرأة والتشريعات المتعلقة بالحرية الثقافية، كما في الفقرة العاشرة تناولت التربية والتعليم حيث يشكل ذلك تحدياً في إيران مع الزيادة الكبيرة في السكان وتوفير التسهيلات الكافية في المناطق الريفية وضمان جودة التعليم وتطوير التدريب المهني الموجه نحو سوق العمل، وفي الفقرة (11) أشار التقرير إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي استهدفت النساء وطلاب الجامعات والمدرسين والعمال وغيرهم من المجموعات الناشطة ولاسيما في أعقاب الانتخابات وتعرض أعضاء من مختلف المجموعات العرقية والأقليات الدينية للمضايقات والعنف، كما طبقت عقوبة الإعدام على نطاق واسع بما في ذلك على الأحداث والإعدام بواسطة الرجم وحالات بتر الأطراف وجلد وحوادث وفاة وانتحار مشبوهة في صفوف السجناء أثناء احتجازهم، في حين أكد التقرير على حالة حقوق الأقليات بما فيها طائفة نعمة الـلـه الإسلامية الصوفية والطائفة البهائية والأقلية العربية والكردية والبلوشية والأذرية، كما تناول التقرير شتى وسائل الانتهاكات التي تعرض لها الشعوب الإيرانية، وتعتبر المعارضة هذا التقرير من أهم النجاحات لأبناء القوميات غير الفارسية في الخارج[1].

1- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة (63) أكتوبر عام 2008 واكتوبر 2009م.

ويمكن جمع مجمل تحرك المعارضة في محورين العربي والدولي وكما يأتي:

المحور العربي:نستطيع القول أن أبناء القوميات غير الفارسية تمكنوا من تحرير قضاياهم من المحلية والخروج بها إلى الساحة الإقليمية والدولية، بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وإعلام الأقمار الصناعية العربية لطرح قضايا أبناء الجالية المتواجدة في المهجر وفضح الممارسات الحكومية في الداخل، للاستفادة من الجامعات العربية وذلك بحضورهم (وخاصة الأحوازيين) فيها لشرح قضاياهم وللتأثير على الرأي العام العربي عن طريق رفد الصحافة العربية بالمعلومات مما أوجدوا قاعدة لنصرة قضاياهم بين الجماهير العربية والأحزاب السياسية القومية ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وشخصيات دينية وسياسية عربية مستقلة.

المحور الدولي:

لا شك أن المحور الدولي هو الأهم والأوسع، ولغرض التأثير عليه استغلوا الحالة الإنسانية للمهجرين ومعاناتهم وتمكنوا من كسب ود الكثير من وزارات الهجرة في عدد من الدول الأوربية وأمريكا وكندا واستراليا بالإضافة إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمات حقوق الإنسان بطرح قضاياهم في الساحة الدولية والمنظمات الدولية وعن طريقها تمكنت من كسب أصدقاء لهم في العالم والمنطقة العربية.

السياسة الخارجية الإيرانية في مواجهة

تحركات القوميات غير الفارسية

من المعلوم أن إيران دولة لها أهمية فائقة بحكم تاريخها وموقعها الجغرافي ومساحتها وثقلها السكاني وقوتها العسكرية ومواردها وثرواتها خاصة النفطية، وقيادتها للمذهب الشيعي في العالم، ووفقاً لذلك تحاول أن تتبوأ مكانة إقليمية ودولية بارزة وأن يكون لها دوراً مؤثراً وفاعلاً في العالم الإسلامي، إلاّ أن تداخلات السياسة الداخلية وشعاراتها الإسلامية وتطلعاتها الخارجية قد أدخلت الحكومة الإيرانية في صراعات ونزاعات مع الكثير من دول الجوار وكذلك في المحيطين الإقليمي والدولي.

يأخذ موضوع الأقليات المساحة الواسعة في الفكر السياسي الإيراني لتبعيتها وتشابكها مع مواضيع مبدئية مثل (الوحدة الوطنية) وعدم المساس بإقليمها الجغرافي، وهكذا إن القرار في هذا الموضوع من المسائل الجوهرية وغير قابلة للتغير، ولا يمكن أن يختلف باختلاف عناوين الحكام من إصلاحيين أو متشددين أو برغماتيين.

وقبل الدخول في صلب الموضوع لابد أن نبين أن السياسة الخارجية الإيرانية تعتمد في تعاملها لحل قضاياها على مجموعة من المراكز البحثية ومعاهد إستراتيجية إضافة إلى دوائر المشورة ومجالس الخبراء في المجالات الاقتصادية والاستراتيجية والدفاع...الخ، وهذا ما يعطي القرارات قوة ويجعلها تتعامل مع

القضايا المختلفة بمهنية واحترافية عالية وباعتراف جميع المراقبين، وهكذا أصبحت لسياسة الخارجية الإيرانية خططاً ومشروعات مبنية على دراسة ورؤية للخريطة الدولية والمصالح الإيرانية، وفي هذا السياق طرقت إيران في عهد الرئيس خاتمي مفهوم حوار الحضارات كفلسفة تحكم السياسة والعلاقات الخارجية لإيران والعالم والسعي نحو إقامة علاقات جديدة مع الغرب تتجاوز الصراع والعداوة، ومن المهم أن نذكر صدور قرارين من مكتب المرشد عند فوز الرئيس أحمدي نجاد بالسلطة، الأول كان بتعيين الرئيس الأسبق رفسنجاني مشرفاً على القرارات الخارجية، والثاني تشكيل لجنة خبراء من وزيري الخارجية السابقين علي أكبر ولايتي وكمال خرازي ووزير الدفاع السابق علي شمخاني ووزير تجارة سابق محمد شريعتي وتقدم اللجنة تقاريرها إلى المرشد بشكل مباشر[1].

وبعيداً عن مسائل الصراع والخلاف الأمريكي الإيراني المتمثل في البرنامج النووي الإيراني ومسائل الدرع الصاروخي والتسلح والأرصدة المجمدة[2]، يبرز تساؤل هام هو:

1- د. باكينام الشرقاوي - دراسة عن السياسة الخارجية الإيرانية مركز الجزيرة للدراسات.

2- يبرز تساؤل مهم هو (هل بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التأثير على النظام الإيراني بالاعتماد على الأقليات غير الفارسية) وللإجابة على هذا التساؤل لا بد من المرور ولو بشكل سريع على الاهتمام الأمريكي والأوروبي ومصالحهما في إيران.

هل بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التأثير على النظام الإيراني بالاعتماد على الأقليات غير الفارسية؟؟

وللإجابة عن هذا التساؤل لا بد من المرور ولو بشكل سريع على الاهتمام الأمريكي والأوروبي ومصالحهما في إيران:

برز الاهتمام الأمريكي بموضوع الأقليات في الآونة الأخيرة كأداة للضغط والتأثير على سياسات الدول الخارجية، وبظهور عدد من الدراسات لكتاب بارزين يحثون فيها الإدارة الأمريكية للتعامل مع موضوع الأقليات بجدية وإيلائها أهمية أكبر، نذكر منها كتاب الكاتب الأمريكي جون برادلي بعنوان (الاثنيات الإيرانية الغاضبة) عن المؤسسة الأمريكية للأبحاث والذي يحفز فيه الكاتب صانع القرار الأمريكي لاستغلال الفرصة لضرب إيران من الداخل، إذ يذكر أن الاهتمام الأمريكي قليل لحد الآن بهذا الجانب في حين يقول أن الإثنيات غير الفارسية هي نصف سكان الدولة وهذا هو الكنز الثمين لدى الأمريكان للتغلغل وإسقاط النظام من الداخل ومن أجل ذلك أورد عدد من الأمثلة عن الأحداث الدامية في مناطق الاثنيات الإيرانية الساخنة[1].

وكذلك كتاب برندا شافيير مديرة مركز بحوث بحر قزوين في جامعة هارفرد بعنوان الأخوة والحدود إيران وتحدي الأذريين الذي كان له الأثر في انجذاب الدوائر الأمريكية المعنية بتغيير النظام حيث تحدى الكاتب وجهة النظر

1- د. عبد الله يوسف سهر - البعد السياسي والقومي للخطاب الديني في إيران رؤية تحليلية 2005.

السائدة من أن إيران تتجاوز وتستوعب الهوية القومية ووصفت ما أسمته بصحوة الثقافية الأذرية نتيجة لممارسات الدولة غير العادلة للاثنيات وتحدثت عن رغبتهم في الحصول على مزيد من الحقوق ومطالبة بعضهم بالانفصال نتيجة لشعورهم بالإحباط السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي السائد.

ويقول آمانويل فالرشتاين صاحب كتاب (نهاية العالم) فإن السياسة النيوإمبريالية تبقى سمة أمريكية ويبقى السيناريو الأوفر حظاً بالنسبة لليمين في الإدارة الأمريكية هو إسقاط أو إضعاف النظام الإسلامي الحاكم في إيران عن طريق:

- توجيه ضربة قاصمة لبرنامج التسلح التي تطورت كثيراً بفعل الدعم الروسي الصيني والهندي والأوكراني والكوري الشمالي.
- توجيه ضربة قاتلة للتيار المحافظ في المشهد السياسي الإيراني عن طريق اختراقات تنظيمية واغتيالات سياسية على النحو الذي يفسح المجال لتيار الإصلاح المتطرف المستوي بضغوط الإدارة الأمريكية.
- إثارة القلاقل العرقية والاثنية داخل إيران وخصوصاً ما يتعلق بالورقة الأذرية بعد أن انحسرت الآمال الأمريكية للاعتماد على الورقة الأحوازية والكردية.

كما أولت الحكومة الأمريكية الاهتمام الكبير للمعارض الإيراني (الأذري) وأستاذ جامعة تبريز سابقاً محمود شهريجاني ومحاضراته في جامعة جوبكنز الذي يقر بتنامي الإحساس القومي لدى الأذريين ومن الممكن أن يقودوا حالة عدم الاستقرار لتحقيق مطالبهم.

واتضحت خطورة وجدية الموقف عند نشر الصحافي الأمريكي (سيمور هيرش) في مجلة (نيويوركر) الأمريكية مقال يظهر خطة الرئيس بوش لإجراء عملية سرية في إيران بكلفة (400) مليون دولار لزعزعة النظام الإيراني عن طريق تمويل نشاطات سرية في أقاليم البلوش وكردستان وغيرها بمشاركة المخابرات المركزية الأمريكية إلى جانب قيادة قوات العمليات المشتركة لتنفيذ المهمة[1].

كما ظهرت تطورات مهمة على الساحة الدولية وخاصة بعد قرار البرلمان البريطاني لرفع قرار حظر التعامل مع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة (الذي اتخذ من قبل إدارة كلنتون عام 1997م واعتبارها منظمة إرهابية) ومطالبة النائب البريطاني دافيد وانغتون وهو وزير سابق في الحكومات الأوربية والاتحاد الأوروبي للقيام بنفس العمل، وبعد أسبوع التأمت المعارضة الإيرانية في فرنسا تطالبها بحذو القرار البريطاني، كما أن الانفراج الأمريكي على المنظمة وخاصة بعد كشف المنظمة لوثائق سرية عن مفاعل إيران النووية، قد كان وراء موافقة الأمريكان على طلب السويد لفتح مكتب للمنظمة في استوكهولم، وقد

1- محمد بن المختار- ثمن الهجوم على إيران دراسة على موقع الجزيرة نت 2006/5/11.

تسربت تقارير صحفية أن الأردن قد فتحت مكتباً للمنظمة على أراضيها وطلبت الداخلية الأردنية تسهيل مهمة دخول أعضاء المنظمة من حملة الجوازات العراقية أو الأجنبية على أراضيها[1].

أدركت الحكومة الإيرانية خطورة الموقف مما أسند الموضوع لدراستها من قبل مؤسسة (المجلس الإسلامي للأبحاث) والتي أصدرت تقريرها تحذر الحكومة الإيرانية من تفاقم المشكلة والإسراع بإجراء الإصلاحات في المجال الاقتصادي ورفع المستوى المعاشي لأبناء والاثنيات والاهتمام بمشاكلها التعليمية ومحاربة الفقر المتفشي بين أبنائها، وفعلاً قام مرشد الثورة بزيارات إلى مناطق الصراع في كردستان وأذربيجان وعربستان، وكما قام عدد من كبار المسئولين الإيرانيين بزيارات متكررة للمناطق الساخنة كانت الغاية منها تهدئة الموقف وعدم تفاقمها وإبرازها على أنها تأخذ الأهمية الكبرى من لدن القيادة الإيرانية، وقد فسرت وسائل الإعلام الإيراني الأحداث الأخيرة بأنها جاءت كرد فعل الانتخابات الأخيرة[2].

أعتقد أن هناك عوامل لا تساعد في فاعلية استخدام موضوع الأقليات كورقة لتغير النظام، من هذه العوامل يمكن لنا الإشارة إلى قيادة إيران للمذهب الشيعي في العالم من الناحية المذهبية، والقوة الاقتصادية الإيرانية وخاصة مادتي النفط والغاز واستثمارها في التعامل السياسي في المحيطين الإقليمي والدولي،

1- تقرير إخباري عن مؤتمر بروكسيل- عن مركز دراسات الأهواز 2009.

2- محمد بن عبد الـلـه محمد- بعد إقرار وثيقة الأمن القومي الأمريكي الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران- صحيفة الوسط البحريني العدد 447، تاريخ 27/نوفمبر/2003.

وموقعها الجغرافي المتميز لوقوعها في قلب الشرق الأوسط مما أعطى لها أهمية كونها الرابط بين دول الخليج وآسيا من ناحية وأوربا من ناحية ثانية، وكذلك بين دول آسيا الوسطى والخليج وآسيا الوسطى وأوربا، فتستطيع بهذا الوصف أن تلعب دوراً مهماً في قلب المعادلة لصالحه، بالإضافة إلى عدم التجانس في مصالح الدول المجاورة وتقاطعاتها وتشابكها وتصارعها والتي تضعف حتى التفكير بمثل هذا الموضوع[1].

أما فيما يخص **العامل الأول** وهو دور إيران في قيادة الشيعة في العالم فمنذ قيام الثورة الإسلامية والحكومة الإيرانية تسعى لإيجاد التوازن بين الدبلوماسية السياسية وبين محاولة إقامة جامعة شيعية عالمية، واستمرت في تطبيق سياسات الشاه إذ تعتبر نفسها دولة مهددة من قبل القوى المختلفة المنافسة (تركيا، باكستان، السعودية، العراق) وهي دولة سنية، كما يرى الدكتور فرانسوا تويال في كتابه (الشيعة في العالم) حيث يذكر أن من دراسة للخريطة السياسية لتوزيع الشيعة في العالم نجد أنهم يشكلون نسبة 12% من مجموع المسلمين في العالم البالغ عددهم حوالي مليار وربع المليار نسمة، ويتوزعون بالشكل التالي (في أفغانستان وباكستان وشبه القارة الهندية)، ويتمثلون بالشيعة الهزارة والبهرة والإسماعيلية وهم يشكلون تحدياً للسنة في هذه المناطق، في تركيا يشكلون ربع السكان وهم من العلويون ويتميزون بالانغلاق ولا يشكلون امتدادات للشيعة في إيران وتعتبر قضاياهم تركية بحتة، وفي أذربيجان يشكلون (75%) من مجموع

1- محمد بن المختار - مصدر سابق.

السكان ويمثلون الاثنى عشرية ولا يتفقون مع إيران في جورجيا يشكلون أقلية تعرضوا للاضطهاد والتهميش مما جعلهم يهاجرون إلى أوزباكستان وتعرضوا لنفس المصير في عهد الشيوعية، أما في الدول العربية فهم يتواجدون في العراق ودول الخليج ولبنان ويمثلون مذهب الاثنى عشرية، في حين في سوريا ولبنان يمثلون العلوية والدروز، وأما السعودية واليمن فيمثلون الإسماعيلية والزيدية في اليمن، التحدي الأكبر هو في منطقة الخليج العربي حيث يشكلون الأغلبية، ويكون التحدي الأكبر في البحرين الذي طالما طالب بها شاه إيران باعتبارها المحافظة الرابعة عشر[1].

وبالرغم من أن المذهب الشيعي لا يشكل مذهباً موحداً أو طائفة متماسكة (ومنقسمون مذهبياً كباقي المذاهب الإسلامية السنية) إلا أن مشاعر التهميش والاضطهاد في بلدانهم هي الدافع والمحرك الأساسي لهم، ومن هنا نستطيع أن نميز خطورة الموقف الذي من الممكن أن يتفجر في البلدان المختلفة التي تحاول السعي وراء إثارة الفتنة الطائفية.

يرى وزير الدفاع الفرنسي السابق جان بيير شوفنمان أن الخطورة الأكبر تكمن في منطقة الخليج العربي (حيث يشكلون الأغلبية، وفي بعض الأحيان تحدي للحكومات فيها) هذه المنطقة الغنية بالنفط، والتي تحتوي حوالي 70% من نفط العالم، وهذا ما يعطي جدية أكبر للصراع بين أمريكا وإيران، كما يرى

1- هدى الحسيني - اوباما يكرر مع إيران سياسة نيكسون مع الصين - الشرق الأوسط اللندنية 2009/4/30.

أن مركز الصراع في السنوات الخمس والعشرين الماضية قد تحول من محيط البحر المتوسط إلى الخليج العربي، ويعتقد الدكتور فرانسوا تويال أن بإمكان الشيعة تحريك صراعاً إقليمياً وعالمياً...[1].

هذا الواقع قد فرض نوع جديد من التوازنات في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي في آسيا وآسيا الوسطى، فدعم إيران لقبائل الهزارة المتحالفة مع كل من الطاجيك والأوزبيك في أفغانستان واشتراكهم في محاربة البشتون والطالبان والقاعدة، وبالتالي أن يكونوا جزءاً رئيسياً في الحكم في أفغانستان بعد أحداث أيلول عام 2001م، وكذلك اشتراك طوائف الشيعة ضمن العملية السياسية السلمية في العراق، إضافة إلى الوضع المقلق في باكستان وعدم وضوح رؤية التوجه التركي كما كان في السابق، دفع ببعض من الدول العربية للانضواء في تحالفات من نوع جديد، حيث دعا كل من العاهل الأردني والمغربي إلى تحذير الدول العربية من خطورة الموقف الإيراني والتحالف المسمى بالهلال الشيعي المكون من كل من إيران والعراق وسوريا وحزب الـلـه (لبنان) وحركتي الجهاد وحماس، ودعواتهم إلى إنشاء محور سني يتكون من الدول التي تسمى (بمحور الاعتدال) وهي تركيا وباكستان والسعودية ودول الخليج العربي إضافة إلى الأردن ومصر، واللافت أن إسرائيل في الآونة الأخيرة وبعد حربي غزة وجنوب لبنان بدأت وعلى لسان وزيرة خارجيتها التصريح بأنها تسعى إلى إيجاد تحالفات مع دول سنية ضد الشيعة، والنظرية الإسرائيلية تأتي من إحساسها بأن

1- فراسنوا تويال - الشيعة في العالم 77.

إيران قد تطوقها بهذا التحالف عن طريق الشمال (حزب الـلـه) والجنوب حركتي حماس والجهاد من قطاع غزة[1].

أما بخصوص **العامل الثاني** في القوة الاقتصادية والموقع الجغرافي فنود إيضاح ما يأتي:

تمتاز إيران بموقع جغرافي ممتاز فهي تتوسط بين الدول الآسيوية (الهند-باكستان-الصين-أفغانستان) شرقاً وبين مجموعة دول آسيا الوسطى (طاجيكستان-تركمانستان-أوزباكستان-كازاغستان-روسيا-جورجيا-أذربيجان-أرمينيا) شمالاً وغرباً تركيا وأوربا وكذلك العراق وسوريا والدول العربية الآسيوية من الغرب والجنوب الغربي دول الخليج العربي واليمن وعمان والبحر العربي والمحيط الهندي، تبلغ مساحة إيران بحدود (1،643) مليون كم^2، وبطول حدود برية تبلغ حوالي (8731)كم وحدود بحرية حوالي (2700)كم، وبهذا يمكن وصفها الواسطة بين هذه المجاميع الدولية من جهة وانفتاحها على العالم من جهة أخرى[2].

تنطلـق إيــران في علاقاتهــا الدوليــة مــستندة إلى قوتهــا الاقتــصادية المتمثلــة بــوفرة مــادتي الـنفط والغــاز الحيــويتين (تــأتي ثــاني أكــبر دولــة لامــتلاك الغــاز ورابــع

1- فرانسوا تويال- الشيعة في العالم- ص 89.

2- محمد بن المختار - ثمن الهجوم على إيران- دراسة منشورة على موقع الجزيرة نت 2009/4/30.

دولة في إنتاج النفط عالمياً)، مما تعطيها القدرة على المطاولة والمناورة في إدارة صراع دولي طويل الأمد[1].

منذ قيام الثورة الإسلامية نشب صراع مصالح بينها وبين أمريكا ومرت العلاقة بينهما بين شد وجذب مما دفع بالجانب الأمريكي إلى محاولة تطويق إيران من جميع الجهات وفرض عليها حصاراً اقتصادياً بدءً منذ سن إدارة كلنتون قانون داماتو عام 1996م بموجبه يحظر على الشركات الأجنبية الاستثمار أكثر من أربعين مليون دولار في قطاعين النفط والغاز، ولو أن القانون داخلي إلا أن الأمريكان يفرضون القانون على عدد من كبريات الشركات العالمية عند الحاجة، ومن ثم بدأت نظرية الاحتواء المزدوج، وبتطور الأحداث المعروفة في المنطقة قامت أمريكا بتطويق إيران عسكرياً وأمنياً وسياسياً، وقد قامت بوضع إيران ضمن محور الشر عام 2002م، وعملت على إنزال قواتها في كل من (تركمانستان وكازاغستان وقيرغزستان وأوزباكستان وأذربيجان) الأعضاء في برنامج حلف الناتو من أجل السلام ومن ثم دخلت طاجيكستان إلى البرنامج وقامت أمريكا بإرسال الأسلحة إلى طاجيكستان لخلق التوازن، ولغرض خلق تواجد أمريكي حقيقي في المنطقة اندفعت أمريكا نحو أذربيجان أوزباكستان بعد سبتمبر 2001م، وعليه قامت أمريكا بإنزال قواتها في هذه الدول لتوجيه ضربة عسكرية لأفغانستان، ومنذ عام 2000م بدأت تدريبات مشتركة باسم برنامج السلام بين أمريكا وهذه الدول.

1- عبير ياسين - انعكاسات الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى على إيران - مختارات إيرانية 2006.

ومن الناحية الاقتصادية قامت أمريكا التفكير جدياً بتقليل الاعتماد على منابع النفط التقليدية في الخليج العربي ودول الشرق الأوسط ومحاولة إيجاد البدائل المناسبة، وبتنفيذ مشروع لنقل النفط من الدول المطلة على بحر قزوين إلى ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط مروراً بمدينة تبليسي والمسمى بخط نفط (باكو-تبليسي-جيهان)، والمشروع الثاني مشروع نابوكو الروسي لنقل الغاز الروسي إلى النمسا عبر تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر ولقى المشروع دعماً أوربياً وأمريكياً إلا أنها تعني من الناحية العملية الاعتماد التام على روسيا، ومن ثم تم طرح مشروع آخر (ساوث ستريم) فهو مطروح من قبل شركات إيطالية وروسية إذ بدأ إطلاق المشروع عام 2007م ويهدف إلى بناء خط أنابيب بطول 900كم يمتد من ساحل البحر الأسود وصولاً إلى رومانيا عبر المنصة البحرية في أوكرانيا ورومانيا، وبهذا يقل الاعتماد على نفط المنتج من دول الخليج وبالتالي يمكن إدارة عملية عسكرية ضد إيران دون التأثير العالمي بنقص النفط[1].

ظهرت عدة علامات استفهام حول مدى إمكانية إيران من مواجهة العزلة الدولية المفروضة عليها في ظل ظروف تتزايد فيها التهديدات الدولية للقيام بأعمال عسكرية ضدها[2].

1- عمار جفال - التنافس الإيراني التركي في آسيا الوسطى والقوقاز- مركز دبي للدراسات 2008.

2- ميشيل روبن - هل يعيد التاريخ نفسه في إيران- رؤية أمريكية 2006.

في ظل الظرف الدولي العصيب قامت إيران من أجل كسر الطوق الأمريكي المفروض عليها التحرك الجاد شمالاً متوجهةً إلى الدول المطلة على بحر قزوين، وكذلك شرقاً نحو الهند وباكستان وأفغانستان بعامل اللغة والثقافة والتاريخ، وكانت تستند بالإضافة إلى الحاجة الأمنية وتأمين حدودها من الشمال والشرق (وخاصة بوجود العملاقين الروسي والصيني) إلى العامل الاقتصادي.

كانت بوابة دخول إيران لهذه الدول هو عن طريق الاتفاقات الاقتصادية الجماعية والثنائية، وخاصة الاتفاقيات في مجال النفط والغاز والتي أخذت اهتماماً أكبر بعد أن ظهرت صعوبات ومشاكل في خط نقل النفط (باكو-تبليسي-جيهان) وكما وصفه الخبراء الاقتصاديين بأنها الكارثة في تجارة النفط وستفشل حتماً وبدون بذل إيران لأي جهد.

وطرحت إيران مشروع بديل للمشروع الأمريكي الروسي لنقل النفط والغاز من بحر قزوين إلى أوربا بشكل مباشر دون المرور بدول أوربا الشرقية عن طريق إيران وتركيا سميت بمشروع بارس، إلا أن هذا المشروع قيد الدراسة ومن محاسنها ستقلل الاعتماد على روسيا.

ومن ثم طرحت إيران مشروع (بيع النفط بالمقايضة)، الذي وجد إقبالاً كبيراً لدى دول آسيا الوسطى والقوقاز[1].

1- إيران بين ثورتين، مرجع سابق، 147.

ومن الاتفاقيات الجماعية نذكر الاتفاق الثلاثي للتعاون الاقتصادي بينها وكل من أفغانستان وطاجيكستان المسمى (بالجامعة الفارسية) وهي إحياء الإمبراطورية الفارسية.

ومنظمة التعاون الاقتصادي التي تضم كل من (كازاغستان وقيرغيزستان وأوزباكستان وتركمانستان وأذربيجان وطاجيكستان وباكستان وتركيا وإيران)، ومحاولة إحياء منظمة التعاون الاقتصادي لعام 1985م التي كانت تضم كل من تركيا وإيران وباكستان وانضمام كل من أذربيجان وتركمانستان وأوزباكستان وطاجيكستان وقيرغزستان إليها، ومنظمة الدول المطلة على بحر قزوين التي أنشأت عام 1992م (مجلس التعاون لبحر القزوين) والهدف هو إنشاء سوق إسلامي كبير يضم 250 مليون نسمة على مساحة أربعة مليون كيلو متر مربع، وكذلك مؤتمر شنغهاي الذي يضم في عضويتها (الصين وروسيا وطاجيكستان وكازاغستان وأوزباكستان وقيرغزستان) يحضر اجتماعات المؤتمر كل من الهند وإيران وباكستان ومن المعلوم أن أمريكا قد عارضت لعدد من المرات وجود إيران في المؤتمر وعلى لسان كوندليزارايس ودونالد رامسفيلد على اعتبار أن إيران دولة راعية للإرهاب، وكما أن مؤتمر شنغهاي سيكون العائق الأكبر أمام خطط أمريكا لتطويق إيران، ومن المعلوم أن مؤتمر شنغهاي بدأ كمؤتمر اقتصادي لكنه سرعان ما أعلن أنها منظمة لمكافحة الإرهاب ومن أجل ذلك قامت بتأسيس جيش خاص للمنظمة لهذا الغرض، كما أن بيانات المؤتمر تعارض

الوجود الأمريكي في بحر قزوين وآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز وتطالب أمريكا بتحديد وجودها وجدولة خروجها من المنطقة[1].

لم تكتفي إيران بهذا القدر بل ذهبت أكثر من ذلك وبتوقيع اتفاقيات ثنائية وثلاثية مستفيدة من قرارها (بيع النفط بالمقايضة)، فقد تمكنت من توقيع اتفاقية ثلاثية مع الهند وباكستان لإنشاء ما يسمى بخط السلام لنقل الغاز إلى الهند عن طريق باكستان (من الأراضي البلوشية) ورغم المعارضة الأمريكية الشديدة لهذا المشروع الذي يحيي طريق الحرير القديم من جديد، وإن اتفاق من هذا النوع قد يقرب وجهات النظر بين إيران والهند التي بحاجة ماسة إلى التعاون الإيراني لاسيما في مجالها الحيوي في الخليج العربي لتأمين الأيدي العاملة الهندية هناك وكذلك لقضايا المسلمين في منطقة جامو وكشمير وكذلك بتطويق باكستان فيما نشبت معارك جديدة بين الهند وباكستان بينما تحاول باكستان الاستفادة من تعاونها مع إيران لغرض تأمين منطقة بلوشستان الملتهبة لديها، في حين أن إيران تحاول عن طريق الهند تأمين مصالحها في المحيط الهندي وإيجاد أسواق لها في شبه القارة الهندية، ويعتقد أن تغيير سياسة إيران تجاه مسلمي الهند بعد التسعينيات من القرن الماضي كان السبب الرئيسي في هذا التقارب، اتسمت سياسة إيران تجاه طاجيكستان بالواقعية والحذر من تنامي المطالب السياسية لبعض الأطراف الداعية لإقامة طاجيك الكبرى تمتد من كابول إلى بخارى، كما وقفت إيران دور الحكم في الصراعات الداخلية فيها بين الإسلاميين والشيوعيين الذي نشبت عام1992م، كما أنها اعترفت بحكومة الشيوعيون الجديدة في البلاد، وقعت

1- د. فوزي درويش - السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى- مختارات إيرانية 2009/8/17.

إيران وطاجيكستان (150) اتفاقية في مجالات اقتصادية وأمنية وسياسية وثقافية خلال عام2006م علماً أن طاجيكستان تعتبر إيران حليف تاريخي واستراتيجي لها[1].

تأتي تركمانستان في مقدمة الطموحات الإقليمية الإيرانية إذ كانت السباقة في فتح سفارة لها في عشق آباد، كما قامت بتوقيع اتفاقيات متعددة مع تركمانستان حيث تم التوقيع على اتفاقية لنق الغاز من (دولة أباد، سيراخس، خانخيران) والذي بموجبه تستطيع تركمانستان من بيع الغاز في الأسواق العالمية، ومن الجدير بالذكر أن تركمانستان كانت تنقل الغاز الطبيعي منذ سنة1996م عبر طريق (كوربيجي-كوتكوي) بمقدار 8مليار متر مكعب، كما تم مد خط أنابيب من المكامن الجنوبية لتركمانستان كما تم توقيع اتفاقية لإنشاء خط سكك حديد يربط بين إيران وكازاغستان وتركمانستان، اهتمام تركمانستان بإيران تأتي من عاملي الحدود المشتركة الطويلة ووجود حوالي مليوني نسمة من التركمان في إيران وهو يشكل نصف سكان تركمانستان.

أما أوزباكستان فقد انتعشت العلاقة بينها بعد انهيار السوفييت مباشرة وذلك للمكانة المميزة التي بقيت تحظى بها الثقافة الفارسية في أوزباكستان حيث تقع مدينتي سمرقند وبخارى أهم مدن الثقافة الفارسية في آسيا الوسطى.

1- حسن صوفي محمد - إيران وكازاغستان محددات التقارب- مختارات إيرانية 2001.

أما كازاغستان التي تعتبر أغنى دولة في المنطقة لتحقيقها معدلات نمواً عاليةً ولوجود كميات كبيرة من النفط والغاز على أراضيها بالإضافة إلى اليورانيوم وكما لديها قاعدة صناعية قوية تأهلها أن تكون من الدول العملاقة في المستقبل القريب، رغم الاختلافات فيها بين الدولتين حول توزيع ثروات بحر قزوين (إذ أنها تريد توزيع الثروة عن طريق المشاع، بينما إيران تريدها وفقاً لطول ساحل الدول المطلة عليه) هذا الخلاف الذي كان سبباً في تدخل أمريكا في المنطقة، في حين أن هاجس التخوف من إطالة الوجود الأمريكي في المنطقة كان السبب في تقارب بين البلدين وإعادة النظر في سياستهما الخارجية، وبالنتيجة لتوقيع عدد من اتفاقيات للتعاون الثنائي بينهما إضافة إلى اشتراكهما في اتفاقيات جماعية. تحاول كازاغستان الاستفادة من إيران لتهدئة الصراع الإسلامي الناشب فيها كما تستفيد من خط النفط الممتد من حقول الكناو إلى الأسواق العالمية عن طريق ميناء نيكا الإيرانية على المحيط الهندي مروراً بتركمانستان بموجب اتفاقية عقد بينهما عام 1996م رغم المعارضة الأمريكية على إنشاء هذا الخط، لكن هذا الخط توقف في الآونة الأخيرة بشكل مفاجئ وعلل ذلك على أنه كان لأسباب فنية، إضافة إلى مد سكك حديد بينها وبين كازغستان[1].

أما بالنسبة إلى جمهورية أذربيجان فإن التحرك الإيراني يستند إلى عاملي التداخل الاثني بوجود أكثر من 8ملايين من الأذريين في إيران إضافة إلى الحدود

1- حسن صوفي محمد - إيران وكازاغستان محددات التقارب - مختارات إيرانية 2001.

المشتركة، واعتناق 75% من سكان جمهورية أذربيجان المذهب الشيعي، إيران تحاول تغليب البعد المذهبي على البعد القومي وعليه ترفض الطرح التاريخي القديم (أذربيجان الكبرى)، كما تحاول التدخل دبلوماسياً لتسوية النزاعات الأذرية الأرمينية على إقليم ناغورني قرة باغ، في حين أن السلطات الأذرية تتخوف من فرض النموذج الإيراني عليها لاسيما أن عدد من البعثات الدينية الإيرانية قامت بزيارات لإقليم ناختشيفان الأذرية كما قامت السلطات الإيرانية بفتح طرق برية عبر الحدود إلى الإقليم، كما إن اعتراف إيران بجمهورية أذربيجان جاء متأخراً، وأنها قامت من أجل الضغط على أذربيجان لتطوير علاقاتها مع أرمينيا، ورغم هذه الخلافات الكبيرة إلا أنهما تمكنا من عقد عدد من الاتفاقيات الثنائية وخاصة بعد ظهور بوادر فشل خط نفط (باكو جيهان التركي) بسبب النزاع السياسي بي روسيا وجورجيا وطرح إيران مشروع النفط بالمقايضة ورغم المعارض الأمريكية وضغوطها على جمهورية أذربيجان لعدم التعاون بين الدولتين[1].

أما علاقات تركيا وإيران في أبعادها السياسية والاستراتيجية والمنافس الإقليمي لإيران في آسيا الوسطى ودول القوقاز والشرق الأوسط، يبدو أن هذا التنافس لا يعني غياب أسس للتعاون استناداً إلى الروابط الحضارية وفشل كل منهما في إيجاد أطر بديلة إضافة إلى ما يمكن توفره التعاون من حلول لمشاكلهما الداخلية والإقليمية، التحرك الإيراني نحو تركيا كانت من تجاربها السابقة

1- د. باكينام الشرقاوي - السياسة الخارجية الإيرانية- الجزيرة نت 2008.

للتنسيق والتعاون الاقتصادي مثل ميثاق سعد آباد عام 1937م وحلف بغداد 1958م وحلف المعاهدة المركزية 1964م ومنظمة التعاون الإقليمي للتنمية 1965م ومنظمة التعاون الاقتصادي عام1985م وتوسيعها عام 1992م بموجب اتفاقيات ثنائية تمكنت تركيا من استيراد احتياجاتها من الغاز البالغ (20) مليار متر مكعب من حقل غاز ساوث بارس الإيراني العملاق، وتمكنت الشركات التركية استثمار مبلغ (3.5) مليار دولار في مجال إنتاج الغاز في إيران رغم المعارضة الأمريكية للمشروع، كما تمكنت شركة الهاتف النقال (تركسيل) من الحصول على أكبر استثمار أجنبي في إيران خارج القطاع النفطي مبلغ (3) مليار دولار، وأن المشكلة الكردية كانت إحدى أسباب التقارب بين البلدين.

أما العامل الثالث فهو التناقض في المصالح فإن العلاقة بين دول آسيا وآسيا الوسطى تتسم بأنها معقدة جداً ومتناقضة حيث توجد تلك الدول في المنطقة نفسها وترتبط بعلاقات ثقافية وسياسية واقتصادية ودينية قوية، في حين يوجد تناقضات حادة بينها والتي تشمل مجالات عدة كالسياسة والأمن والطاقة ومصادر المياه واحتفاظها بعلاقات ثنائية قوية بالإضافة إلى توقيع كل من قيرغيستان وأوزباكستان وكازاغستان لمعاهدات صداقة فإنه ما زالت توجد قضايا محتملة والتي من الممكن أن تؤدي إلى ظهور تناقضات واسعة بين دول آسيا الوسطى[1].

1- د. باكينام الشرقاوي- مصدر سابق.

فإذا ما أخذنا الحركات البلوشية فإن تشابك وتناقض المصالح بين دول المنطقة فيما بينها من جهة وفيما بينها وبين الحركات ودول المنطقة، فكما هو معلوم أن منطقة بلوشستان قد تم تقسيمها بين ثلاث دول هي إيران وأفغانستان وباكستان (التي حصلت على أكبر جزء منها) كانت هذه الحركات هي العامل للتقارب والتباعد بين هذه الدول ففي الوقت الذي تعتبر دعم الحركة من أية دولة هي مضادة للدولة الأخرى، وكما معروف أن هذه الحركات تعتبر من الحركات السنية من جهة ومن جهة ثانية فإنها تعتبر من الحركات المتعاونة مع حركة طالبان والقاعدة، هذا الخليط جعل الدول تتردد في دعمها لهذه الحركات، كما أن أمريكا خرجت من درسها السابق لدعم حركة طالبان والقاعدة بنظرية أن دعم الحركات المرتبطة بالدين لم تجلب سوى المصائب وأن نظرية (عدو عدوي ليس بالضرورة صديقي) وعليه فإن أمريكا لا تغامر مرة ثانية في دعم القوميين البلوش (السنة) لمجرد أنهم يحاربون عدواً مشتركاً، كما أن تواجد البلوش في المثلث الأفغاني الباكستاني الإيراني قد يؤثر سلباً على استقرار المنطقة بالكامل وذلك بإثارة المشاكل في كل من باكستان وأفغانستان قبل إيران، ومن الواضح أن إيران تتعامل مع منطقة بلوشستان بالإضافة إلى الناحية الأمنية على اعتبارها أكبر المناطق لتهريب المخدرات والسلاح وأن وارداتها تذهب لدعم طالبان والقاعدة وبهذا يكون موقف باكستان وأفغانستان من المنطقة في عدم عودة طالبان والقاعدة إلى السلطة والتي تعني زيادة في إنتاج وتسويق الأفيون الأمر الذي يشكل مشكلة إقليمية بامتياز، كما تتمتع الحدود الإيرانية الأفغانية الباكستانية بميزة مشبوهة باعتبارها أكبر المناطق في مجال الاتجار

بالأطفال إضافة إلى المخدرات ويعتقد أن عائداتها يتم تمويل حركة طالبان بها[1]، وأن أمريكا بعد صدور تقرير بيكر-هاملتون بدأت المطالبة إلى إقامة حوار مع كل من إيران وأمريكا للاستفادة من النفوذ الإيراني في تحقيق الاستقرار في افغانستان (ولو أن إدارة بوش قد رفضت الفكرة) إلا أننا نرى واقعياً أنها التزمت العمل بها[2].

وكذلك الحال بالنسبة إلى القومية الكردية (كردستان) المنقسمة بين كل من إيران وتركيا والعراق وسوريا، فإن دعم الحركة الكردية قد تثير معارضة تركيا لها، التي تمتلك الجزء الأكبر من كردستان، وحليفة أمريكا والعضوة في حلف الأطلسي، وتعاني من مشكلة الحركة الكردية الانفصالية المسلحة في الجنوب، إضافة إلى أن الأحزاب الكردية المسلحة من الأحزاب المحظورة، لذلك فإن قادة الأكراد يحاولون قيادة حركة سلمية في إيران للمطالبة بحقوقهم دستورياً، ويذكر الصحفي الإيراني يوسف عزيز أن القيادة الكردية في العراق تقوم بدور الوساطة بين أكراد إيران والحكومة الإسلامية ويذكر أنه في سؤال له للرئيس العراقي جلال الطالباني خلال لقائه معه حول ذلك؟ أجاب بالإيجاب طالما أنهم يقودون حركة سلمية ضمن الدستور الإيراني[3].

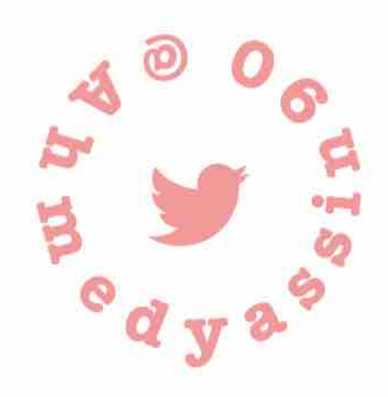
1- د. ديباك بوش - بلوشستان وخط الشر- ترجمة مركز بلوشستان للدراسات 2009.

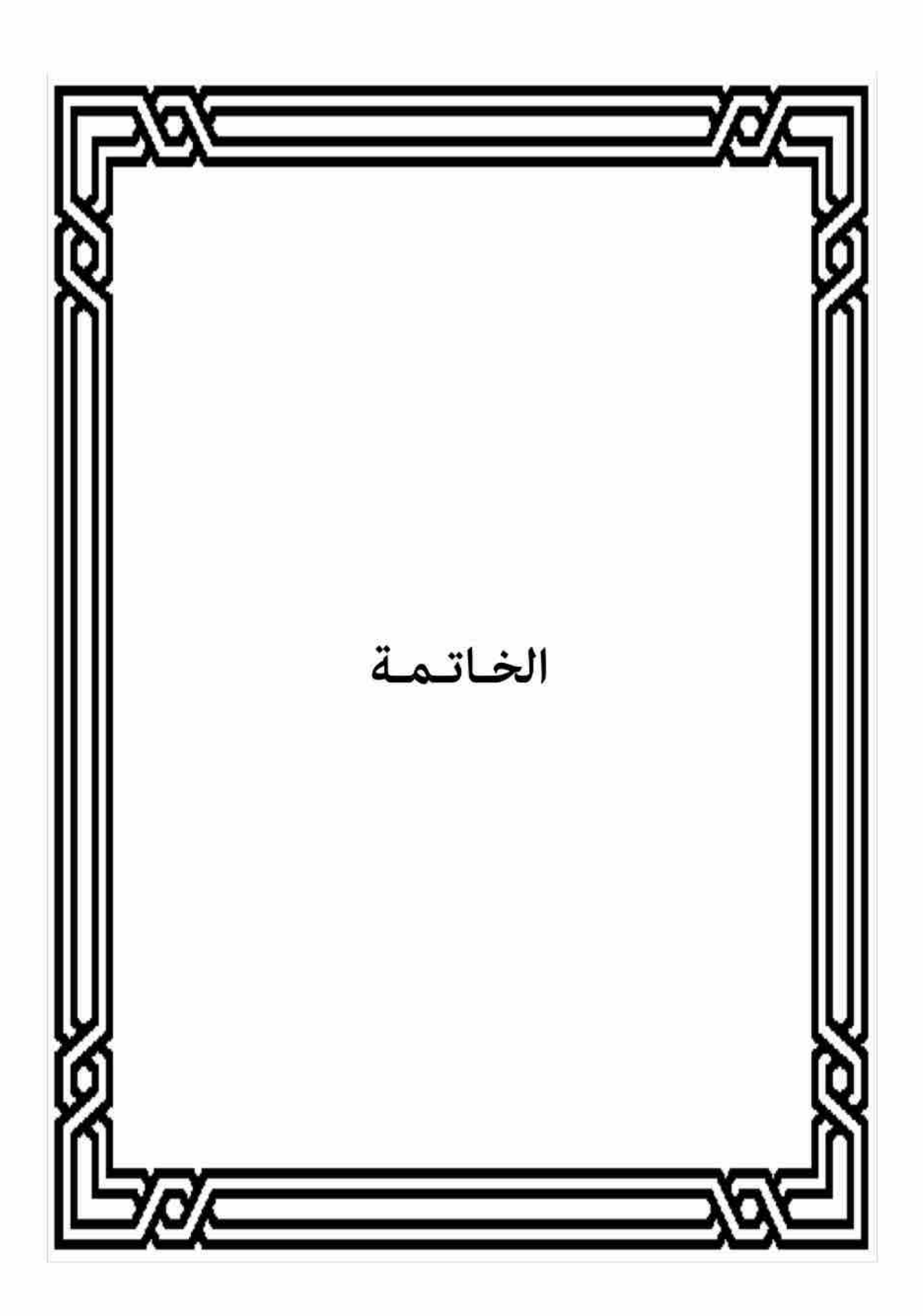
2- محمد عباس ناجي- أزمات السياسة الخارجية الإيرانية- رؤية أمريكية- مختارات إيرانية 2007.

3- يوسف عزيز- مقالات سياسة منشورة على الموقع الخاص ليوسف عيز- وكذلك على صحيفة الزمان.

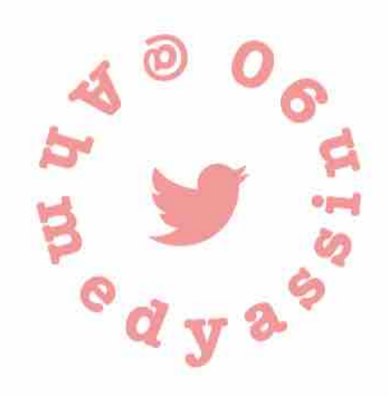
أما القومية العربية لا تقل معاناتها عن مثيلاتها، ففي الوقت الذي كان العراق رافعاً لشعار دعم حركات التحرر بعد مصر إلا أن ذلك انتهى بالنسبة للأهوازيين خلال الحرب العراقية الإيرانية والذي دفع بالمعارضة العربية في إيران بدلاً من الوقوف مع الجيش العراقي لتحرير المناطق العربية في إيران، إلا أنهم وقفوا مع القوات الإيرانية ضد القوات العراقية وبرروا ذلك بأنهم وجدوا الجيش العراقي أكثر بطشاً من الإيرانيين حيث جلبوا الدمار والخراب لكافة المدن الأحوازية وهم يعانون من آثار الحرب لحد الآن، وأعتقد أن الدول العربية الخليجية ليس لديها أدنى رغبة في تأسيس دولة عربية شيعية لكي لا تشجع ذلك الشيعة في بلدانهم للمطالبة بحقوقها.

لذا أعتقد أن أمريكا قد بدأت عدم الاهتمام بالحركات الانفصالية للمناطق أعلاه لكون مشاكلها أكثر من منافعها، لذلك فقد انحسر الدعم الأمريكي لصالح الأذريين فقط لاعتقادهم أن بإمكانهم أن يلعبوا دوراً في التغيير القادم في إيران.


@Ahmedyassin90



الخاتمة


@Ahmedyassin90

الخاتمة

إن المعطيات والمتغيرات الدراماتيكية التي تجري في العالم المحيط بإيران وقدرة النظام الإيراني الفائقة على استغلال هذه المتغيرات لصالحها دفعها إلى زيادة الاهتمام بشؤونها الداخلية والتأكيد على دور القوميات الإيرانية المختلفة في الحفاظ على الهوية الإيرانية، ويعتقد غالبية المفكرين الإيرانيين أن إيران قد مرت بمرحلة انتقالية طويلة نسبياً في مسألة القوميات غير الفارسية تعرض فيها إلى اضطرابات داخلية واسعة.

أخذت قضية القوميات غير الفارسية تحظى بأهمية متزايدة منذ أحداث 11أيلول 2001م، وكان الاعتقاد السائد بعدم جدوى تجاهل القضايا القومية، وكان لابد من القيام بتقديم دراسات جدية وذلك لاعتقادهم (أن القوى الأجنبية دائماً ما تسعى لانتهاك وحدة أراضي إيران وهو ما أدى إلى تقليص حدود إيران في المائة سنة الماضية) وتظهر هذه الفكرة لدى المحافظين بشكل أكبر من الإصلاحيين وذلك لاعتقادهم (بنظرية المؤامرة الخارجية)، وأعتقد أن هذا هو السبب في استعمال الشدة في التعامل مع ملف القوميات غير الفارسية (من قبل المحافظين) بينما يكون تعامل الإصلاحيين والبرغماتيين مع هذا الملف بشكل أكثر إيجابية ومرونة.

ورغم اعتراف الجميع بمساهمة القوميات غير الفارسية في بناء المجتمع الإيراني على مر التاريخ، وبهذا الصدد نذكر أن الرئيس السابق محمد خاتمي في مؤتمر دور القوميات غير الفارسية الذي عقد عام 2004م يقول (لقد ساهم كل من هذه المجموعات في بناء هذه الهوية بما لديه)، إلا أننا وجدنا أن للباحثين الإيرانيين يقدمون دراساتهم عن الشعوب الإيرانية كشعب واحد.

يقسم المفكرون والباحثين الإسلاميين الإيرانيين في عهد الجمهورية الإسلامية مراحل تكوين الهوية القومية الإيرانية إلى خمسة مراحل:

- المرحلة الأولى تبدأ بدخول الإسلام وحتى قيام الدولة الصفوية.
- المرحلة الثانية تبدأ بالدولة الصفوية وحتى قيام الثورة الدستورية.
- المرحلة الثالثة تبدأ بقيام الثورة الدستورية ولغاية قيام البهلوية.
- المرحلة الرابعة منذ قيام البهلوية وحتى قيام الجمهورية الإسلامية.
- المرحلة الخامسة تبدأ منذ قيام الثورة الإسلامية حتى الآن.

وكانت كل مرحلة من مراحل التاريخ تتأثر بالأبعاد التالية:

- البعد الجغرافي.
- البعد القومي أو الطائفي.
- البعد الثقافي أو اللغوي.
- البعد الفكري الديني والأخلاقي والاجتماعي.

في حين يميز الباحثون وجود ثلاث عناصر يتم من خلالها توريث المفاهيم الخاصة بالهوية القومية وهي:

- النخب والسلطة السياسية.
- الثقافة الإيرانية والتي يمثلها قطاع كبير من الشعب الإيراني الناطق بالفارسية من التسليم بأن الإيرانيين غير الناطقين بالفارسية يتمتعون أيضاً بالكثير من خصائص الفولكلور الخاص للناطقين بالفارسية.
- الآداب المكتوبة.. ويذكر الباحثون في هذا المجال أن «الشاهنامة» للفردوسي ليست وحدها السجل التاريخي للناطقين باللغة الفارسية بل هناك ما يعرف بالمنتديات الأدبية ويعتقدون أن للأدب والشعر الفارسي يحظى بالنصيب الأكبر في تكوين الثقافة القومية ولها دوراً بارزاً ومؤثراً في استمرار الهوية القومية والتضامن الوطني، وهو ما لعبته أيضاً الفنون الأخرى مثل الفولكلور والأدب الشعبي الإيراني.

أما بالنسبة إلى **البعد الجغرافي:** وما فيها من تفاوت بين الهضبة الإيرانية والمناطق الجبلية حيث يربط الباحثون الإيرانيون الهوية القومية الإيرانية بهوية الشارع وهوية المحلة وتصاعدا بهوية القرية والمدينة والمحافظة والدولة، وتتمثل في الإجابة على السؤال التالي (تحت أي ظروف وفي أي مواجهة تظهر الهوية القومية الإيرانية؟) وللإجابة على هذا السؤال يتصور الباحثون الإيرانيون أن

هوية المحلة تظهر أمام هوية القرية وهوية القرية تظهر أمام هوية المدينة وهوية المدينة تظهر أمام هوية المحافظة وجميعها تتبوتق داخل الدولة الواحدة، وفي حال تعرض الدولة إلى عدوان خارجي تختفي الفوارق والخلافات القائمة بين المدينة والقرية... الخ وتحل بينهما الهوية الخاصة بالدولة.

البعد القومي أو الطائفي: المعلوم أن الهوية لدولة ما قد تتضمن عدداً من الهوايات المختلفة للأجناس والطوائف التي تتشكل منها هذه الدولة فأن أي تغيير (مهما كان حجمه صغيراً أو كبيراً) يمد بين الهوايات القومية أو الطائفية المشكلة بهوية هذه الدولة فإن ذلك قد يكون سبباً في إضعاف الدولة.

أما **البعد الثقافي أو اللغوي**: وما تتضمنه من تغييرات نتيجة اختلاطها باللغات التركية والعربية والمغولية. ونجد أن الباحثون يؤكدون فيما إذا ما تشكلت لغة ما من عدة لغات أو لهجات فإننا نجد الهوية العامة للدولة من الممكن أن تتشعب وفقاً للأجناس أو الفئات الناطقة بتلك اللغات.

البعد الديني والمذهبي والاجتماعي والأخلاقي: الذي ظل رغم اختلاف وتنوع مذاهبه الأصل والأساس ثابت والمحكم في الهوية القومية الإيرانية. يعتقد الباحثون الإيرانيون أنه إذا ما تعددت الأديان في الدولة الواحدة فإن ذلك يؤدي إلى إضعاف لهوية الدولة مقابل الهوية الدينية أو المذهبية وإن كان من الممكن توحيد أمة ما ذات دين واحد لكنها متعددة المذاهب من أجل التصدي لعد ومشترك.

كما أن جميع الكتاب والمفكرين والباحثين الإيرانيين من إسلاميين أو قوميين أو علمانيين أو يمينيين أو يساريين وغيرهم...الخ، يقرون عند تقديم دراساتهم التاريخية-عن الهوية القومية- بوجود روافد ثقافية منسجمة ومشتركة وهي كانت فاعلة على مر التاريخ رغم وجود مراحل سقوط وصراع، وفي ظل الظروف التي كانت تفتقد إيران إلى حكومة مركزية وكانت تحت سيطرة أقوام مختلفة وحكام متعددين إلا أنهم كانوا يؤمنون بمقولة "أنهم يشكلون جزءاً غير قابل للانفصال وإن هذا الجزء يتشكل من ثقافة منسجمة وضاربة في التاريخ،وهذا الجزء هو إيران".

ويقدمون أمثلة على ذلك أن حكام "الصفاريين" أو "السامانيين" أو "البويهين" أو "شيروان شاه" بل وحتى "الطاهرين" هؤلاء جميعاً كانوا ينسبون أنفسهم لتاريخ إيران ويعتبرون أنفسهم امتدادا لقبائل إيرانية قديمة. فالسامانيون كانوا ينسبون أنفسهم إلى "بهرام جوينيه" والبويهيون يعتبرون أنفسهم من سلالة الساسانيين وكذلك الحال إلى الصفاريين الذين ربطوا أنفسهم بأسطورة "كاوه" الإيرانية. وكذلك بالنسبة إلى الدول الكبرى التي حكمت إيران مثل الغزنويين كانوا يعتبرون أنفسهم من أحفاد الساسانيين وينتسبون إلى يزدجر الثالث.

وينتهون إلى نتيجة مفادها أن لإيران رافد ثقافي واحد وهو ما يمكن تسميته "ما وراء القومية" فجميع الأقوام الذين كانوا وعلى مر التاريخ كانوا مرتبطين بهذا الرافد الثقافي وهو ما يناط بها وجود إيران لهذا اليوم، ويقسمون هذا الرفد إلى:

- التعايش الثقافي

- التسامح

- التوافق العرقي واللغوي

ويضاف إليها في بعض المراحل التاريخية "الدين والأخلاق والإبداع" ويعتقدون أن الإبداع والابتكار هو من جواهر الثقافة الإيرانية وهو ما احتوته أيضاً منحنيات الصعود والهبوط الثقافي.

ويعتقدون أنه منذ دخول العصر الإسلامي وقع المجتمع الإيراني أسيراً لتطورات هائلة انحسرت وتقلصت بعض من عناصر الثقافة الإيرانية مثل الموسيقى وصناعة التماثيل والتصوير ويعتقدون أن حدوث "الحركة الشعوبية" كانت نتيجة لنظرة الخلفاء الأمويين الاستحقارية لتاريخ إيران قبل الإسلام - وأن هذه الحركات كانت بهدف استرداد وإحياء الهوية القومية للشعب الإيراني ويذكرون أنه خلال هذا المعترك الثقافي ظهرت أسر وعوائل علمية مثل "نوبختي" و"برمكي" وفضل بن سهل و"ابن المقفع" وكذلك علماء مثل "الفارابي" و"البيروني" و"الرازي" و"ابن سينا" فضلاً عن الكثير من الأدباء والشعراء مثل الدهيقي والفردوسي، ولهؤلاء جميعاً دور هائلاً في الصراع الثقافي الحضاري، ويعتقدون أن المؤرخ الأوروبي "أرنست رينان" وصف الحركة الشعوبية الإيرانية بأنها عملية "أيرنة" للحضارة الإسلامية.

كما يعتقدون أن تضارب وصراع الآراء والعقائد بين الأشاعرة والمعتزلة والجبريين والاختياريين والعرفانيين والزهاد الفلاسفة والأصوليين منح الحضارة الإسلامية طعما وتشبعاً ورائحة خاصة. ومع الغزالي بوصفه المنادي للأصولية كل ذلك قد ساق المجتمع الإيراني لحاله من الركود والتوقف التاريخي، ومع دخول المغول والتتار، دب الدمار والخراب في كافة المجالات الثقافية والاجتماعية والحضارية ونشر النسيج الثقافي القبلي والعشائري وإعمال الخشونة والغطرسة في إدارة شؤون البلاد حتى ظهور الدولة الصفوية.

ومع ظهور الدولة الصفوية وقعت إيران أسيرة لصراعات مختلفة من الغرب كان العثمانييون، ومن الشمال الغربي والشمال الشرقي كان الأوزبك، ومن الجنوب القوى الغربية المتمثلة بالبرتغاليين والانكليز والهولنديين والفرنسيين وأخبراً روسيا القيصرية من الشمال، ومع بداية القرن التاسع عشر دخلت إيران في دوامة الصراع السياسي للغرب ودخلت في صراع من نوع جديد.

ولم تكن لإيران الوسائل والأدوات والمجالات اللازمة لمواجهة التهديدات الجديدة وعليه أصبحت أصالة الهوية القومية القائمة على "القيم التقليدية" موضعاً للتساؤل.

ويذكر الباحثون لدلى سردهم للتاريخ أن في عصر المغولي رغم محاولاتهم لنشر الثقافة الصينية على الإيرانيين إلا أن محاولتهم ضلت دون جدوى وفي

النهاية انخرطوا في الثقافة الإيرانية ووصل بهم الأمر إلى دعمهم ومساندتهم لتلك الثقافة والعادات.

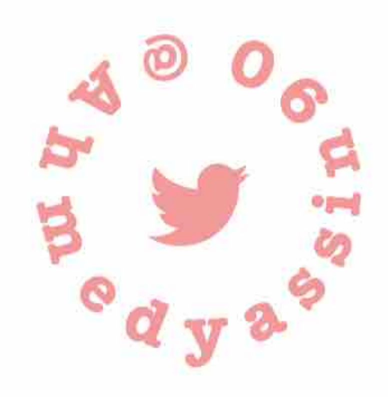
أن التسامح والتساهل والتعايش الديني الذي كان يمارسه المغول في إيران قد شجع التشيع على أن يعيش حالة من النمو والنضج والانتشار بعد أن كل يعيش في حالة من السرية والخفاء، وأن ظهور حركات شيعية تحت أسماء مختلفة من (السرداريون وسادات مرعشي) في مناطق مختلفة من إيران وتمتع بخصوصية عسكرية بعد أن كانت تلتزم بخصوصية عسكرية بعد أن كانت تلتزم حياة التصوف والزهد والبعد عن الدنيا.

رغم الحروب التي واجهتها الدولة الصفوية إلا أنهم استطاعوا بناء دولة حديثة، ورغم تنازل طهماسب عن (بغداد والبصرة) للدولة العثمانية بموجب اتفاقيات بين الدولتين، وكذلك تخلي الشاه عباس الكبير عن كل من أذربيجان وهمدان وكرمانشاه وضمها إلى الدولة العثمانية، ورغم كل ما ذكرناه إلا أن المفكرين الإيرانيين يقرون أن للدولة الصفوية والشاه عباس الفضل الأكبر في أحياء الهوية القومية الإيرانية وتشكيل حكومة مركزية قوية منسجمة اقتصادياً وثقافياً وسياسياً ومذهبياً، وفي التوجهات والتطلعات الخارجية أيضاً. وهكذا جعل من إيران دول منافسة لسيطرة البرتغاليين على التجارة الإقليمية لمائة عام، معتمدين بذلك على الأرمن وذلك لدرايتهم للغات الأجنبية وخاصة الأوروبية.

يعتقد المفكرون الإيرانيون أن القضايا القومية تعد أمراً واقعاً على إيران كما هو أمر واقع على كثير من دول العالم وحتى هذا الموضوع طرحت في الولايات المتحدة الأمريكية رغم كونها دولة موحدة، ومن هنا يفكرون أن التعامل مع هذا الصدد والاستفادة من الدول التي لها حالات مشابهة.

ويؤكدون أن الشعب الإيراني بعد اعتناقه الإسلام نهضت أقوام إيران المختلفة للدفاع عن الوحدة القومية والهوية الإيرانية وقد كانوا طليعة من دافع عن أمن واستقلال إيران ووحدة أراضي الدولة.

وكما يعتقد الباحثون والمفكرون أن مسألة القوميات من شأنه أن يعرض الهوية القومية الإيرانية للخطر ويجعلها في مواجهة التعديلات إن لم تتصرف بحكمة فائقة معها بما ينسجم مع التطورات الدولية والعالم المعاصر.


@Ahmedyassin90

الاستنتاجات

1. لقد أصبح اليوم السعي من أجل تحقيق الهوية القومية والثقافية التمتع بحق تقرير المصير بطلب الغالبية العظمى من القوميات المختلفة في بلدان العالم ذات التعدد والتنوع الثقافي والقومي، وإن (150) دولة من مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة متعددة القوميات الأمر الذي يستدعي من هذه الدول ومن مؤسساتها السياسية والتعليمية اتخاذ التدابير الضرورية والمناسبة لإيجاد حل مناسب لها، وحتى أن البلدان المتطورة قد عانت من هذه الظاهرة ودخلت في وقت سابق بحروب قومية ونزاعات واختلافات داخلية، إلا أنها تمكنت من إيجاد نوع من التجانس الوطني فيما بينها كما هو الحال في فرنسا وسويسرا وغيرها، كما أنها اعترفت بالهوية القومية في بلدانها وقبلت بحق تقرير المصير وعاشت جنباً إلى جنب دون مشاكل قومية تذكر، وهذا التجانس مفقود لدى دول العالم الثالث، إذ ما زلنا نرى التهميش وعدم التجانس واستعمال القوة وفقدان السياسات السلمية لحل مشكلة القوميات تشكل السمة الأساسية فيها.
2. نعتقد أن السبب وراء عدم تحقيق التنمية في مناطق التي تعاني من أزمات ليس مرجعه النظرة القومية سواء في الماضي أو الحاضر بل أن مردود ذلك يرجع إلى عدد من الأسباب التي ساهمت بقوة في خلق هذا الواقع منها مركزية السلطة ومركزية الإدارة، عدم

وجود خطة اقتصادية ذات أهداف واضحة ومحددة، عدم الاستفادة من القدرات والإمكانات الموجودة في مناطق الدولة المختلفة وأن النظر إلى القوميات الإيرانية يجب أن يكون بوصفهم فرصة وليس تهديداً، ولهذا يجب البدء في البحث عن أسباب وجذور تفاوت التنمية في إيران.

3. نعتقد أن في إيران النظرة إلى القوميات الغير فارسية تنقسم بين من يعتبرهم فرصة في الدولة (وهم الإصلاحيين) ومن يعتبرهم تهديداً لاستقلال إيران ووحدته (وهم المتشددين)، ونعتقد أن العلاج يمكن في تطوير المؤسسات الديمقراطية أولاً وأن الاستبداد لحل هذه المشكلة محكوم بالفشل، وأوضحنا خلال البحث أن كل محاولات شام إيران والحكومة الإسلامية في الثمانينات من القرن الماضي للقضاء على مطالبهم بشكل قسري باءت بالفشل. وثانياً نرى ضرورة إيجاد تكافؤ في الفرص بين كافة القوميات الإيرانية، لاسيما أن تقارير ودراسات إيرانية صادرة من مؤسسة التخطيط والميزانية الإيرانية يشير إلى أن الأقاليم عموماً وأقاليم السنة على وجه الخصوص أكثر فقراً قياساً لمناطق الشيعية. وخلال الدراسة وجدنا أن الحكومة الإيرانية توجه أصابع الاتهام إلى كل من أمريكا وبريطانيا لدعم المسلحين من أبناء القوميات بالمال والسلاح لإثارة المشاكل الداخلية لإيران، إلا إننا نرى أن أمريكا تحاول أن تلعب بكل الوسائل لإسقاط الحكومة الإسلامية وإن أضعف تلك الوسائل هو دعم الفصائل المسلحة وخاصة (الكردية والبلوشية والعربية) لكي لا تثير حساسية لدى دول تعتبر

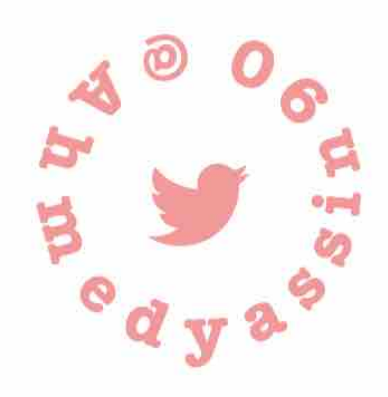
حلفاء لها في المنطقة من جهة ومن جهة أخرى لكي لا تثير الرأي العام داخل أمريكا كون تلك الحركات ترتبط بالإرهاب الدولي أو يشكلون أخطر المهربين في العالم، وان أغلبية هذه الحركات داخلة ضمن القائمة السوداء الأمريكي.

4. خرجت الشعوب الإيرانية إلى صناديق الاقتراع منذ ثلاثة عقود لأكثر من إحدى وعشرون مرة للتصويت سواء للدستور، أو لانتخابات مجالس المحلية أو النيابية أو الرئاسية، ومن هنا ظهر الدور الفاعل لهذه القوميات في تغيير سياسات الحكام الإيرانيين تجاه قضاياهم، وهذا ما دفع بأبناء هذه القوميات للمشاركة بفاعلية في الانتخابات وخاصة في الآونة الأخيرة، ونهجها السلمي للمطالبة بحقوقها القومية، أو المطالبة بتفعيل مواد الدستور كما سبق ذكر ذلك خلال الدراسة، وبرزت هذه الظاهرة منذ انتخابات عام 1997م وبدأ المتنافسين يتسابقون في إعطاء الوعود للقوميات الغير فارسية رغم تهديد أحمد جنتي (المسئول عن اختيار المرشحين) في الدورتين السابقتين بعدم إعطاء الوعود لأبناء القوميات في التنافس الرئاسي وإنهم سيتخذون الإجراءات القانونية لمن يفعل ذلك، ونعتقد أن هذه الفرصة لأبناء هذه القوميات للمطالبة بتطبيق مواد الدستور بشكل يخدم مصالحهم ومطالبهم. أن إيران دولة تعيش أزمات كباقي بلدان العالم الثالث، وإنها تواجه داخلياً تحديدات جدية تتمثل في ما يسمى أبناء الجيل الثالث للثورة الذين لديهم ضعف في الولاء للثورة قياساً لأبناء الجيلين الأول

والثاني وأن غالبة سكان إيران هم من دون الأربعين، والزيادة السكانية تشكل مشكلة في تحقيق فرص عمل، كما أن إيران تعاني أصلاً من أزمات اقتصادية وعدم تمكنها من تحقيق نمو في معدلات الإنتاج وعد تحقيق سيطرتها على التكنولوجيا الحديثة (الانترنيت والهاتف النقال) وهذا ما يحرجها في الغالب لأن التواصل في الوقت الحاضر بين الخارج والداخل تتم عن هذا الطريق وما تزال الحكومة الإيرانية عاجزة عن إيقاف ذلك، بناء على هذه الحقائق نعتقد أن هذه فرصة أمريكا لتأجيج الداخل الإيراني بهذه الطريقة أكبر، وفعلاً لمسنا مثل هذا العمل خلال وجودنا في إيران فترة الانتخابات لعام 2009م وما صاحبتها من مظاهرات، ففي الوقت الذي كانت الحكومة الإيرانية تعلن عن إلغاء المظاهرات المقررة في الوقت المحدد لها من خلال وسائل الإعلام المتعددة بعد توصل إلى اتفاق مع مجموعة موسوي، إلا أننا نفاجئ أن يتجمع المتظاهرون في إمكانات المحددة لقيادة المظاهرات في نفس الوقت الذي كان محدداً للمظاهرات وهذا ما أربك عمل الدوائر الأمنية الإيرانية.

5. أعتقد أن أمريكا تحاول إيصال إيران إلى حافة الانهيار عن طريق الضغط على اقتصادها ودفعها إلى سباق التسلح الذي بدأ فعلاً منذ مدة، وفرصة أمريكا في ولاية أحمدي نجاد أكبر من فرصتها مع الإصلاحيين لإيمان المتشددين بنظرية المؤامرة كما ذكرنا سابقاً، وأن الأزمات الاقتصادية من عدم تحقيق مستويات النمو المطلوب والعجز في الميزانية والبطالة وازدياد الفقر وازدياد فرض الضرائب وتحويل

الاقتصادي الإيراني إلى اقتصاد حرب بسبب التهديد الأمريكي المستمر باتخاذ الخيار العسكري، وكان الموضوع الاقتصادي من المآخذ الكبيرة على حكم أحمدي نجاد في الفترة الأولى. ويكاد يكون الاعتماد على القوميات الغير فارسية من أضعف الأوراق التي تلعبها أمريكا لأسباب التي سبق ذكره إضافة إلى انحسار الدعم للمقاومة الكردية والعربية والبلوشية، في حين تتزايد ذلك مع القومية الآذرية لاعتبار أنهم يشكلون المجموعة الأكبر من بين القوميات الأخرى، ويعتنقون المذهب الشيعي وليهم سياسيين في الحكم ورجال دين بارزين تؤهلهم لقيادة الدولة، كما لديهم باع طويل في حكم إيران، وسيطرتهم على البازار، هذا ما يعطيهم أولوية لدى صناع القرار الأمريكي للاعتماد عليهم في التغير القادم.


@Ahmedyassin90

التوصيات

إن التنمية والتقدم لأي مجتمع متعدد القوميات يستلزم التمتع بدرجة عالية من الانسجام القومي وفي هذا الصدد من الضروري تحقيق أربعة شروط أساسية قبل الاهتمام بتدعيم الارتباط بين القوميات وهي:-

1) العدالة والمساواة بين القوميات وهذا يتطلب الحيادية من الدولة والوقوف على مسافة واحدة بين مختلف القوميات.

2) الاحترام المتبادل لحقوق القوميات على المستويات الآتية.

أ. المستوى الديني: فسح مجال للقوميات كافة ممارسة طقوسها العقائدية بكل حرية دون المساس بمشاعر الآخرين.

ب. المستوى الثقافي واللغوي: إقامة مهرجاناتهم باللغة التي يعتمدوها وبالشكل الذي لا يمس القوميات الأخرى.

ج. المستوى الاجتماعي والفكري: نشر نشاطاتهم الفكرية والاجتماعية بكل حرية.

3) قبول الآخر.

4) دعم الاندماج بين القوميات بشكل كلي وشامل.

5) كانت أهداف هذه الدراسة معرفة حجم وطبيعة مكونات المجتمع الإيراني من الناحية القومية ودورها في مجالات التنمية الاجتماعية، ورسم سياسة إيران الخارجية وكيفية إدارة هذا الملف الشائك ومحاولة بيان صلاحية هذا المنهج في دول الأخرى متعددة القوميات، والعالم اليوم بحاجة إلى سياسات جديد لتدعين الاندماج بين القوميات بشكل كلي وشامل.

المصادر والمراجع

أولاً: الموسوعات:

- الموسوعة العربية الميسرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية ـ دار الجليل القاهرة ـ طبعة ثانية 2001م.
- الموسوعة الحرة الإلكترونية.
- موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:

- إسكندر شاهر سعد ـ مسألة القوميات وسبل تخفيف التوترات الدينية الإثنية في الشرق الأوسط ـ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ـ الطبعة الأولى ـ دمشق 2009م.
- ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط الجزء الثاني، بغداد1962.
- آرباي بودفان ـ الاتحاد السوفييتي وإيران الثورية ـ سلسلة كتب مترجمة (العدد 6) سنة 1985م.
- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية-رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، طهران1997-النسخة العربية.
- ولفريد بوختار-من يحكم إيران؟-بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية-مركز الإمارات للدراسات-أبوظبي2003.
- وليم بلوم ـ الدولة المارقة ـ ترجمة وطبع الشركة العالمية للكتاب ـ الرياض ـ 2003 ـ الطبعة الأولى.

- حامد محمد عيسى ـ المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ـ مكتبة مدبولي ـ القاهرة ـ 1993.
- طه باقر- تاريخ إيران القديم، جامعة بغداد1979
- طه باقر-مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ـ بغداد ـ 1973م.
- عباس العزاوي-تاريخ العراق بين احتلالين، مطبعة بغداد 1936م، طبعة1.
- د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج1، دار الرشيد2005، ط2
- عبد السلام فهمي ـ تاريخ إيران السياسي ـ القاهرة 1973 ـ ط1.
- ـ العميد علي آرزم آدي، جغرافية إيران السياسية ـ مركز البحوث وتحليل المعلوماتـ سلسلة كتب مترجمة ـ العدد 17.
- العميد علي آرزم آدي، جغرافية إيران العسكرية ـ مركز البحوث وتحليل المعلومات سلسلة كتب مترجمة.
- فرانسوا تويال-الشيعة في العالم ـ ترجمة نسيب عودة ـ دار الفارابي طبعة 1 ـ بيروت 2007.
- محمد عبد المؤمن-إيران وآفاق المستقبل- الطبعة الأولى ـ القاهرة1996.
- محمد صادق الحسيني ـ الخاتمية ـ بيروت 1991 الطبعة الأولى.
- أمين زكي-خلاصة تاريخ الكرد وكردستان منذ أقدم العصور حتى الآن-بغداد1961م.
- محمد السماك ـ الدين في القرار الأمريكي ـ دار النفائس 2003م ـ طبعة 1 بيروت
- د. مصطفى اللباد-حدائق الأحزان -دار الشروق، القاهرة2006

- مصطفى عبد القادر النجار- عربستان خلال حكم الشيخ خزعل الكعبي- الدار العربية للدراسات ط1 ـ 2009.
- مجموعة باحثين (د. محمد عبد المؤمن، د. مدحت أحمد حماد، د. مصفى اللباد، د. وحيد عبد المجيد، أحمد عباس ناجي) -إيران بين طريقين جمهورية إسلامية أو سلطنة خمينية- مؤسسة الأهرام للدراسات والنشر ، القاهرة2009، طبعة 1.
- شاكر خصباك ـ الكرد والمسألة الكردية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت 1989.
- الثورة الإيرانية والجمهورية الإسلامية ـ تأليف مجموعة مؤلفين ـ مركز الشرق الأوسط والمركز الدولي (ودرو ولسن) للمفكرين ـ مركز البحوث وتحليل المعلومات الكتب المترجمة.ـ ذهنية الإرهاب ـ مجموعة مؤلفين ـ المركز الثقافي العري ـ طبعة 1 2003.
- النزعة القومية في إيران ـ مركز البحوث وتحليل المعلومات ـ سلسلة كتب مترجمة ـ العدد1 ـ عام 1984م.
- أزمة الخليج ودولتا الجوار (تركيا وإيران)ـ مركز البحوث والدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة 1990م.

المصادر الأجنبية:

- أحمد كسروي تبريزي-تاريخ مشروطة إيران- تهران2536 ملكي.
- استان آذربيجان غربي موقعيت ومركز بيشينه تاريخي ـ طهران 2005م.
- بيتر تاجيل-جنك إيران عليه مات خود-تايمز اللندنية-10أكتوبر2006.
- حسين علي ممتحن ـ راز بقاي تمدن وفرهنك إيران ـ طهران 2535 تقويم ملكي.

- فريدون أدميت ـ فكر اقتصادي ومقدمة نهضت مشروطيت ـ تهران 1340هـ
- كيوشمن: إيران آز آغاز تا إسلام تهران 2535تقويم ملكي.
- كاليد سكافي ـ جناحهاي سياسي إيران ـ بخش آزادي انديشه تهران ـ 1999م.
- عبد الحي حبيبي تاريخ مختصر أفغانستان كابول1345 هش.
- عزت اللـه بيات-كليات تاريخ وتمدن إيران- تهران2535 تقويم ملكي.
- تدوين جهانكير منصور-قانون أساسي إيران جمهوري إسلامي إيران-تهران1379
- شهباز آزاد مهر-تاريخ إييران آز دبروز تا آمروز- مشهد 1382 هـ.ش.
- ربيع بديعي ـ جغرافيا مفصل إيران ـ تخران 1378هـ ـ ش ـ 1998م
- محمد علي همايون كاتوزيان ـ اقتصاد إبران آز مشروطيت تا بايان سلسلة بهلوي ـ جاب ششم 1377هـ ـ ش.
- لقاء مع موقع روز مع زعيم الأقلية السنية في البرلمان الإيراني النائب جلال محمود زادة ـ أجرى اللقاء سامان رسولبور الثلاثاء 9 حزيران 2009م.
- د. يونس بارسابناب ترجمة جابر أحمد- مضمون المسألة القومية وظاهرة التعصب القومي الفارسي- منشور في صحيفة شهروند الإيرانية العدد921لعام2006، وكذلك النزعة القومية في إيران سلسلة كتب مترجمة العدد11.
- حديث لمحمد رضا جليلي لوكالة الأنباء السويسرية 10 يونيو 2009 حول الانتخابات وسياسة طهران في عهد أوباما.

- روابط سياسي وفرهنكاي قبل أز انقلاب إسلامي ـ مؤسسة مطالعات وروهشماي بارزك 1362هـ.ش.
- لقاء وكالة أرنا للأنباء مع مستشار قائد الثورة الإسلامية علي أكبر ولايتي حول القوة الداخلية الإيرانية ومكانة إيران الخارجية ـ تاريخ اللقاء 2009/8/16.
- Fred Halliday - the IRANIAN Revolution Affairs - Programme AND Practice –For Iran-Revolution Against the contemporary Arab Studies - WASHINGTON D.C 1984 revolution - james A. Phillips - the Heritage - Washington D.C2001.
- The Iranian Journal for International Affairs - Tahran 1/8/2009.
- The Middle East review of international Affairs (Meria Jornal) V. 10، March 2006. Clawson and Michael Rudin.

ثالثاً ـ الدراسات والبحوث والتقارير:

- إسماعيل حصاف- جمهورية كردستان وعاصمتها مهاباد، موقع نوروز23/تموز/2005.
- أحمد ناجي قدوة ـ أكراد العراق الواقع والمستقبل ـ مجلة السياسة الدولية العدد 126 أكتوبر 1996م.
- د. باكينام الشرقاوي-الخطاب الإصلاحي ما بين الرؤى الإيرانية والعربية ـ مجلة مختارات إيرانية العدد 38 سبتمبر 2003 مؤسسة الأهرام ـ القاهرة.

- باولو بوتا ـ السياسة الأوروبية تجاه إيران فرص التغيير نحو الأفضل ـ ترجمة محمد فال ولد المجتبى ـ مركز الجزيرة للدراسات 2009/5/14 عن مؤسسة العلاقات الدولية والحوار الخارجي (FRID).
- عبد الرحمن الراشد ـ إيران بين العسكر والسياسة ـ الشرق الأوسط ـ العدد 8479 ـ 2002/2/14م.
- همام عبد المعبود ـ مستقبل أهل السنة في إيران ـ 2009م.
- كافي آفراسبي-مواقف إيران في كردستان-ترجمة آمنة البغدادي-موقع آسيا تايمز أون لاين.
- د. سحلان العيسى ـ العلاقات العربية الإيرانية من 1995م الاتجاهات والآفاق ـ مجلة العلوم السياسية ـ الكويت 2009م.
- د. فوزي درويش-السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى-مختارات إيرانية 2009.
- ـ د. السيد معوض عثمان-زيارة أحمدي نجاة إلى باكستان والهند- ودبلوماسية الطاقة-مختارات إيرانية 2008.
- د. ديباك بوش-بلوشستان وخط الشر-ترجمة مركز بلوشستان للدراسات2009.
- ـ فلاديمير مينورسكي-ترجمة وتعليق كمال مظهر-الأكراد أحفاد الميديين- مجلة دراسات المجلد الأول العدد الأول 1973م.
- ريتشارد هاس ومارتن إنديك ـ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة العربية والجوار ـ ترجمة شيرين حامد فهمي ـ مركز الجزيرة للدراسات ـ موقع الجزيرة نت 2006.

- عثمان علي ـ حزب العمال الكردستاني ومستقبل المسألة الكردية في تركيا ـ مجلة قراءات سياسية السنة الثالثة ـ العدد الأول ـ شتاء 1993.
- سالم مشكور-دراسة عن هيكلية النظام السياسي- عن مركز الجزيرة للدراسات.
- صياح الموسوي ـ القوميات غير الفارسية ـ صحيفة الزمان ـ الأحد 4 حزيران 2009.
- توفيق السيف ـ الإيديولوجية السياسية للتيار المحافظ ـ مركز الجزيرة للدراسات 2008.
- توفيق السيف ـ الإيديولوجية السياسية للتيار الإصلاحي ـ مركز الجزيرة للدراسات 2008.
- هدى الحسيني-أوباما يكرر مع إيران سياسة نيكسون مع الصين-الشرق الأوسط اللندنية2009/4/30.
- حسن صوفي محمد-إيران وكازاغستان محددات التقارب- مختارات إيرانية2001.
- ـ فالح عبد الجبار ـ الدين والإثنيات والتوجهات الأيديولوجية ـ مركز الدراسات والبحوث أبو ظبي 2006م.
- القضية الأهوازية القشة التي ستقصم ظهر البعير الإيراني ـ مركز دمشق للدراسات والحقوق المدنية تاريخ النشر 2007/4/3.
- طهران تودع الإصلاحات وخامنئي ينصب أحمدي نجاد رئيساً ـ الخليج الإماراتية 4 أغسطس 2005م.
- إيشان تاور ـ بلوشستان.. صراع إيران وباكستان ـ مجلة التايم الأمريكية ـ ترجمة حسن شعيب 14 ديسمبر 2009م.

- تعليق سياسي لمجلة العصر بعنوان ـ تحولات الرئيس الروسي ميدفيدييف تجاه إيران 2009/9/28م.
- عبد الرحيم آغا وأبو غسان الأحوازي- إيران بين صراع على الحكم والازدواجية بين النص والممارسة-دراسة منشورة على الجزيرة نت، 2009.
- عمار جفال-التنافس الإيراني التركي في آسيا الوسطى والقوقاز-مركز دبي للدراسات2008.
- عبير ياسين- انعكاسات الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى على إيران-مختارات إيرانية2006.
- د. عبد اللـه يوسف سهر- البعد السياسي والقومي للخطاب الديني في إيران رؤية تحليلية2005.
- مروم سالاري-الأكراد في إيران- مجلة مختارات إيرانية العدد75 لسنة2006.
- د. محمد السعيد أدريس ـ إيران حليف استراتيجي ضمن شروط موضوعية ـ مركز الدراسات السياسية لموقع الجزيرة.
- د. محمد السعيد أدريس ـ إيران وبناء الدولة ـ مجلة السياسة الدولية العدد 162 أكتوبر 2005م ت مؤسسة الأهرام.
- د. مدحت أحمد حماد-ماذا بعد أن صارت إيران وطناً قومياً للشيعة؟ مختارات إيرانيةـ العدد 46 ديسمبر 2006م.
- محمد عباس ناجي-إيران الدولة والثورة-مختارات إيرانية العدد65في15/ديسمبر/2006م.

- محمد سلمان ـ الانتخابات النيابية الإيرانية مؤشرات ودلالات مجلة العصر 2004/2/24.
- محمد هندي ـ الجمهورية الإسلامية الإيرانية ـ نقاط عريضة ـ كلية الآداب ـ جامعة بغداد ـ 2005م.
- ميرال بروردا-دراسة في تاريخ الكرد وكردستان-منشور على موقع نوروز ـ 2005م.
- ماري بويس- زارادشتيون أكثر من ثلاثة آلاف سنة من الإيمان- مجلة الشؤون الآسيوية تشرين الأول1985م.
- محمد عبد اللـه محمد-بعد إقرار وثيقة الأمن القومي الأمريكي الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران-صحيفة الوسط البحريني العدد447،تاريخ27/نوفمبر/2003.
- ميشيل روبن-هل يعيد التاريخ نفسه في إيران-رؤية أمريكية2006.
- محمد بن المختار-ثمن الهجوم على إيران دراسة على موقع الجزيرة نت2006/5/11.
- مركز الدراسات العربي الأوروبي ـ دراسة عن الأقليات في إيران هدف واشنطن المقبل 2008م.
- د. محمد السعيد عبد المؤمن ـ الشعب والنخبة في إيران ـ مختارات إيرانية العدد 62 سبتمبر 2005 ـ مركز الأهرام للدراسات.
- موسى سيادة- تاريخ الأحواز منذ عهد الإفشار إلى المرحلة الراهنة- منشور عن الحوار المتمدن الأعداد:2495، 2500، 2502، 2503، 2506، 2509، 2521، 2523، 2536، 2544، 2551، 2646، 2661، 2700، 2755، للسنوات 2008-2009.

- التقرير الاستراتيجي العربي ـ الصادر عن مؤسسة الأهرام للسنوات (2005-2006-2007).
- التقرير الاستراتيجي الخليجي ـ مركز الخليج للدراسات ـ الشارقة (2006-2007-2008).
- تقرير صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ـ الدورة 63 ـ أكتوبر 2008م.
- ـ تقرير صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ـ الدورة 64 ـ أكتوبر 2009م.
- تقرير منظمة العفو الدولية عن إيران المرقم 168، في 29 حزيران 2006.
- تقرير مقدم إلى منظمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة/ اكوسيك/ لجنة حقوق الإنسان من قبل الوفد العربي الأحوازي 19/تموز 2004.
- تقرير إخباري عن أعمال مؤتمر بروكسل للمعارضة الإيرانية من أبناء القوميات غير الفارسية ـ مركز دراسات الأحواز ـ 2009.

المقالات:

- أحمد نواز بخش ـ ثورة البلوش وطغيان الفرس وشماعة قميص عثمان-مجلة صوت الحجاز2006/7/12.
- أحمد نواز بخش-البلوش قضية بين التستر والصمت- نشر على موقع البلوش للدراسات.
- المؤشرات الاستراتيجية في العلاقات الروسية ـ الإيرانية صحيفة الشرق الأوسط ـ العدد (8163) تاريخ 2001/4/4

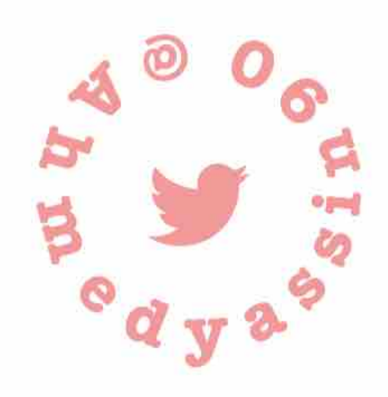
- د. حسن أبو طالب ـ عرب الخليج وغيران في الحسابات الأمريكية المنتظرة ـ الأهرام ـ العدد 44578 تاريخ 24ديسمبر 2008م.
- صباح الموسوي-أذربيجان على فوهة بركان- مقال منشور على موقع إيلاف الالكترونية- الأحد4نوفمبر2006.
- صباح الموسوي-إقليم بلوشستان يلتهب والنظام الإيراني يرتعب-مركز دراسات النهضة الأهوازية2008.
- صياح الموسوي-دراسة عن الحركات السنية في إيران2008.
- الستر ليون- السنة في إيران مسلمون من الدرجة الكافرة- ميدل إيست أون لاين ـ بيروت 2009/7/19.
- سالم مشكور ـ خاتمي واللعب باعصاب خصومه ـ صحيف النهار اللبنانية 2001/3/10م.
- سالم مشكور ـ الصراع الثقافي بين المحافظين والمتشددين ـ صحيفة النهار اللبنانية 1999/2/17.
- الدول المجاورة للعراق تخشى شبح تولي الشيعة السلطة ـ مقال افتتاحي صحيفة البيان الإماراتية ـ الأربعاء 19/يناير/2005.
- فوزي توركر، من هم الصفويون، موقع تركمان الالكترونية 2008.
- ياسين الدليمي- عربستان ثوابت العروبة ومتغيرات الرعب النفطي- دراسة منشورة على موقع عربستان2007.
- يوسف عزيز- قضية القوميات ومرشحوا الانتخابات الإيرانية ـ نشر في موقع نوروز 2005/4/2م.
- يوسف عزيز- كيف تكونت الدولة القومية في إيران- الزمان1715 في2004/1/21.

- يوسف عزيز-التنمية والقوميات في إيران انتهاكات لحقوق الإنسان-صحيفة الزمان الأعداد 1717-1718 في 24/-2004/1/25.
- يوسف عزيز- التنمية والقوميات ـ هوية إيرانية أو هوية فارسية ـ صحيفة الزمان ـ العدد 1661 ـ تاريخ 2003/11/13م.
- يوسف عزيز-كيف تكونت القومية في إيران- مجلة تركمان العراق العدد3-السنة الأولى نيسان2004.
- يوسف عزيز- البرلمان الإيراني ـ التركيبة والتاريخ ـ صحيفة الزمان ـ تاريخ 2004/6/10م.
- يوسف عزيز- إيران بين اتجاهين اتجاه قومي واتجاه إسلامي ـ صحيفة الزمان 2006/6/11.
- مقال منشور على موقع البيئة بعنوان: الإرث الفارسي وامتدادات سياسات الشاه ـ وكذلك على موقع السنة في إيران 2006.

الندوات واللقاءات:

- تشابك العلاقات العربية الإيرانية ومستقبلها ـ شارك فيها غلام حداد عادل كبير مستشاري المرشد الأعلى للثورة الإسلامية ود. مصطفى اللباد مدير مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية ـ الأهرام 2009/12/21، نشر مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية.
- التداعيات المحتملة لأحداث إيران على الدول العربية ـ شارك فيها فهمي هويدي مفكر إسلامي وعبدالـله الشالجي أستاذ العلوم السياسية جامعة الكويت 2009/6/22م. نشر مركز الجزيرة.
- لقاء مع علي أكبر ولايتي مستشار المرشد ووزير الخارجية الإيراني الأسبق ـ نشر على موقع الجزيرة للدراسات 2009/7/25م.

- لقاء مع زعيم الأقلية السنية في المجلس الإيراني النائب جلال محمود زادة ـ تاريخ 9 حزيران 2009 أجرى اللقاء مندوب من موقع روز (الإلكترونية) سامان رسول بور.
- الانتخابات الإيرانية وتأثير المناظرات التلفزيونية ـ شارك فيها حسين روي وارني كاتب ومحلل إيراني، محمد السعيد عبد المؤمن أستاذ الدراسات الإيرانية في جامعة عين شمس ـ نشر مركز الجزيرة الدراسات 2008/6/2م.
- مصالح روسيا في إيران حوار مع السفير الروسي في إيران الكسندر مارسيوف نشر في مجلة الاقتصاد الإيراني العدد 23/تاريخ 2001/9/1م.
- أبعاد العلاقات الإيرانية التركية ـ شارك في الندوة ما شاء اللـه شمس الواعظين رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية وسميح ايدز محرر شؤون الشرق الأوسط (صحيفة مليت) محمد نور الدين أكاديمي لبناني متخصص بالشؤون التركية 2006/5/4م.


@Ahmedyassin90

فهرس المحتويات

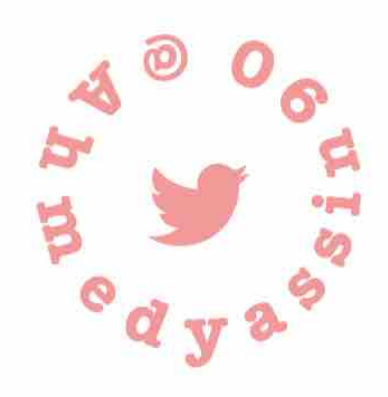
الموضوع	الصفحة
المقدمة	5
الفصل الأول: الأقليات في العالم العربي وحقوق الإنسان	**17**
المجتمع العربي وإشكالية الديمقراطية	23
الأقليات في التشريعات الدولية	28
أحوال الأقليات في البلاد العربية	31
الأقليات في عموم الوطن العربي	39
الأقليات وأزمة الهوية الوطنية	43
مفهوم الهوية عند الأقليات	45
الأقليات واستخدامها كورقة سياسية	48
تسييس المنظمات الدولية	50
اندماج الأقليات في العالم العربي	52
خلاصة الفصل الأول	57
الفصل الثاني: الأقليات العرقية والاثنية في تركيا وأفغانستان	**59**
الأكراد	63
العلويون	70
اليهود	78
اليونانيون	83
الأرمن	85
السريان والكلدان	87
الأقلية العربية	88
الأقليات الأخرى	90
الأقليات في أفغانستان	92
الفصل الثالث: القوميات الإيرانية	**97**

التوزيع الجغرافي للقوميات الإيرانية 100
التوزيع الديموغرافي للقوميات الإيرانية 102
التوزيع الديني والمذهبي لإيران 104
أهم القوميات في إيران 106
الحركات السنية في إيران 163
الفصل الرابع: الغلو القومي في إيران 171
السياسة الإيرانية في مواجهة نشاط الأقليات 182
دور القوميات غير الفارسية خارج إيران 183
السياسة الخارجية الإيرانية في مواجهة تحركات القوميات غير الفارسية 188
الخاتمة 211
الاستنتاجات 223
التوصيات 229
المصادر والمراجع 231
فهرس المحتويات 245

السيرة الذاتية للمؤلف

مصلح خضر الجبوري

- مواليد 1952/ قضاء الشرقاط
- بكالوريوس علوم سياسية / جامعة بغداد
- ماجستير علاقات دولية/ بغداد
- دكتوراه نظم سياسية/ جامعة لاهاي
- عمل في السلك الدبلوماسي في سفارات العراق في: باريس ـ كولومبو ـ براغ ـ جاكارتا ـ أبو ظبي
- وزيراً للصناعة بالوكالة / 2005
- مستشاراً في مجلس الوزراء/ 2005- 2006
- صدر له كتاب بعنوان: «جذور الاستبداد والربيع العربي»



@Ahmedyassin90









الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمـال للنشر والتوزيع
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 96265330508+
E-mail:alremalpub@live.com



